

اقتصاديات النقود والبنوك

دكتور

أحمد محمد الخوارزمي

استاذ الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة الزقازيق



Bibliotheca Alexandrina



0027731

اقتصاديات النقود والبنوك^٦

دكتور

أبو الحسن علي بن محمد

استاذ الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

النقد

مقدمة :

- يقوم النظام الحاضر في مختلف دول العالم سواء الدول الرأسمالية او الدول الاشتراكية على النقود ، وهي تحتل مكان الصدارة في جميع المعاملات الاقتصادية القائمة . (١)

- والنقود نظام من اقدم النظم الاقتصادية التي عاصرت الانسان الاول منذ الالف السنين ، وقد مرت خلال تاريخها الطويل بتطور ، تدريجي طويل حتى وصلت الى الصورة التي نعرفها الان ، متأثرة في ذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وموشرة في الوقت نفسه في اتجاهات هذا التطور .

- دراسة النقود هي في واقع الامر دراسة لعلم الاقتصاد ، فالنقود تدور حول دراسة الدخل والثروة واشكالها المختلفة بطريق او بآخر

- د . محمد زكي شافعي مقدمة في النقود والبنوك الطبعة السابعة دار النهضة العربية . ١٢٧٢ هـ من ١٢ وما بعدها

- د . فؤاد هاشم عوض اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ١٩٧٦ من ١٠

- د . احمد جامع النظرية الاقتصادية الجزء الثاني التحليل الاقتصادي الكلي ١٩٧٣ .

- د . عبد الضمير راضي النقود والبنوك والائتمان التعاوني مؤسسة دار التعاون للطبع

والدخل يعبر عنه بالنقود والثروة يحتفظ بها أحيانا في شكل نقود .
 - ولو نظرنا الى الحياة الاقتصادية في العصر الحديث لوجدنا انها
 تقوم على اساس التخصص وتبادل السلع والخدمات كما ان المجتمع اليوم
 لا يقيم نشاطه على اساس الاكتفاء الذاتي بل يوسع من نطاق انتاجه
 وضع في اعتباره اهمية المبادلة في السلع والخدمات ، فالتبادل
 ضرورة حتمية في المجتمع الحديث الذي يقوم على التخصص وعملية
 التبادل هذه تقوم في المجتمع المتحضر ليس على اساس المقايضة
 اى مبادلة سلعة بسلعة اخرى ولكن عن طريق النقود . فالنتيجة
 يبيع انتاجه لمن يهده بالنقود ، ثم يشتري مستلزمات انتاجه بالنقود
 ولذلك كان للنقود تلك الاهمية البالغة في المجتمع الحديث مما
 هيأ لها الاستقلال بفرع من فروع الدراسات الاقتصادية في المجتمع
 الحديث .

- ولم تعط الدراسة التقليدية اى اهمية للنقود ، بل اعتبرتها
 عديمة التأثير في مجرى الحياة الاقتصادية المادية ثم جاء كينز وشار
 على التفكير التقليدي ورد اليها اعتبارها في التحليل الاقتصادي واعاد
 اليها اهميتها كما كانت في زمن التجار من قبل الدراسة الراسمالية
 الحرة .



وسنقسم دراستنا في النقود فندرس :

الفصل الاول : نشأة النقود وتطورها وأهميتها

الفصل الثاني : وظائف النقود

الفصل الثالث : تصنيف النقود وأنواعها

الفصل الرابع : القواعد النقدية

الفصل الخامس : اثار تغير قيمة النقود

الفصل الاول : نشأة النقود واهميتها

وتطورها =====

المبحث الاول : نشأة النقود :

- عرفنا فيما سبق ان المشكلة الاقتصادية تتمثل في تعدد وتطور -
الحاجات البشرية مع قلة الموارد اللازمة لاشباع هذه الحاجات ، كما
ان المشكلة الاقتصادية واحدة في جوهرها مهما تغير الزمان وتباين
المكان . وقد تميزت المجتمعات البشرية بتكاثر هذه الحاجات
وتطورها وتنوعها وازدياد اعتماد الناس بعضهم على بعض في اشباع
حاجاتهم الانسانية ، ومع تنوع السلع التي يحتاجها الانسان لاشباع
هذه الحاجات وتنوع الانشطة التي يمارسها لانتاج هذه السلع ، اصبح
من الصعب على الفرد الواحد ان يقوم بانتاج كل ما يحتاج اليه من
سلع بنفسه ، ومن ثم اكتفى الفرد بممارسة نشاط انتاجي واحد ، تاركاً
لغيره من الافراد باقى الانشطة الانتاجية ومن هنا عرف الانسان التخصص
وتقسيم العمل وادرك ما لهما من مزايا في زيادة الانتاج وتباين انواعه
وتحسين جودته وتوفير جهد القائمين به .

- وقد كان للتوسع في التخصص وتقسيم العمل بين الافراد ، بدايعة

مرحلة جديدة في ممارسة النشاط الاقتصادي ، وفي ظل هذه المرحلة انفصلت الصلة المباشرة بين الموارد المتاحة للفرد وبين الحاجات التي يحسبها ، وأصبح الانسان لا ينتج كل السلع التي يحتاج اليها بنفسه ، ولكن ينتج تلك السلع التي تحتاجها الجماعة وفي نفس الوقت يحصل على ما يحتاج اليه من سلع مما ينتجه الآخرون .

— ولقد اقتضى ذلك ضرورة وجود نظام معين للتبادل ، بحيث يستطيع كل فرد ان يبادل ما يفيض عن حاجته من السلعة التي تخصص في انتاجها بالسلع الأخرى التي يحتاج اليها والتي تخصص في انتاجها الآخرون ، ومن هنا ظهر نظام المقايضة .

نظام المقايضة :

— ولقد كان نظام المقايضة هو أول نظام عرفه الانسان للتبادل ، وظل هذا النظام يقوم الأفراد بمبادلة السلع بعضها بالبعض الآخر مباشرة وذلك دون وجود وسيط لعملية المبادلة هذه . ولكن نظام المقايضة هذا شابه الكثير من العيوب التي جعلته غير قادر على مواجهة التوسع في التبادل التجاري ، ذلك ان نظام المقايضة كان يقي باحتياجات اقتصاد بدائي ، ومن ما ضرورة الى استعمال

النقود ولذا كان هذا النظام قاصرا عن ملاحقة التزايد في التخصص وتقسيم العمل يمكننا ان نجمل بايجاز اهم العيوب التي اتسم بها نظام المقايضة فيما يلي :

١- صعوبة التوافق بين رغبات المتبادلين :

- قلنا ان المقايضة عبارة عن مبادلة سلعة بسلعة اخرى مباشرة وانه لا بد لمن يريد استبدال سلعة فائضة عن حاجته بسلعة اخرى جوهرة بحاجة اليها ، ان يجد الانسان الذى يكون على استعداد للتبادل ، يمتلك فائضا من السلعة جوهرة في نفس الوقت محتاجا للسلعة أ . هذا التوافق للتبادل نادر الوجود ، وان امكن تصوره في المجتمعات القديمة البدائية فلا يمكن ان تتصوره في المجتمعات الحديثة حيث يوجد بالسوق الالاف من السلع كذلك لا بد في هذه الحالة من وجود مقياس مشترك للقيم او وحده .
صطلح عليها لحساب قيم الامياء المختلفة .

٢- صعوبة تجزئة بعض السلع :

- تختلف السلع فيما بينها من حيث الحجم او الطبيعة وما بذل فسى انتاجها من جهد والمواد الاولية التي استلزمها انتاجها ، هذا التباين في طبيعة السلع يهتد من صعوبة مبادلتها بعضها مع

البيعض الآخر خصوصا وان بعض الملح يستحيل تجزئتها ولهذا لا يمكن استبدال اجزاء منها بسلع اخرى ، مثال ذلك ان اراد أ من الاقتراد مبادلة بقرة من نوع معين بكمية من القمح وكانت نسبة المبادلة = ١ : ١٠ مثلا فيجب عليه ان تتوافق رغباته مع من يمتلك عشرة اردب من القمح ويرغب في الاستغناء عنها ، كذلك يستحيل عليه استبدال جزء من البقرة للحصول على اردب واحد من القمح وهو ما يحتاج اليه من هذه السلع . كذلك في بعض الحالات التي يمكن فيها تجزئة السلعة فان اعطيها يفقد الجزء الاكبر من قيمتها بالتجزئة .

٣- عدم وجود مقياس موحد للتبادل :

نظرا لوجود العديد من السلع ، وعدم وجود مقياس ترد اليه قيم هذه السلع ، او تعدد نسبة تبادلها ، فاننا نجد عند مقايضة سلعة معينة مع بقية السلع الاخرى نسبة معينة لتبادل هذه السلعة مع السلع الاخرى على حدة فنقول مثلا ان اردب الارز يساوي ٥٠٠ بيضة ، وان اردب الارز يساوي ١٠٠ متر من الاقمشة وان اردب الارز يساوي اردب من الفول فاذا كان لدينا الف سلعة اخرى غير الارز فيكون لدينا الف نسبة تبادل

مع الارز واحد مع كل سلعة من هذه السلع ، وسيكون مسن
المسير جمع هذا الفتات من السلع المختلفة واخضاعها
لعمليات المتابعة والمراقبة وهو امر غير معقول في مجتمع يتبادل
فيه ملايين السلع ما يعتبر معوقا لقيام الافراد والمؤسسات
بالنشاط التجارى .

٤- استحالة التبادل بالقايضة في عالم التخصص وتقسيم العمل :

— من المستحيل في عالمنا الحديث عالم التخصص وتقسيم العمل ان تتم
البادلة بالقايضة فكيف يمكن لسائق قطار او شرطى ان يقايض خدماته
ماذا يعطى لمزارع حتى يحصل منه على مواد غذائية يحتاج
اليها . كيف يستطيع عامل في مصنع لانتاج اطارات السيارات
مثلا ان يقايض انتاج عمله بالسلع التى يحتاج اليها . ومن
الواضح ان نظام القايضة امر غير معقول او متصور في مجتمع اقتصادى
قائم على التخصص .

٥- عدم توافر اداه صالحة لاختزان القيم :

— من الواضح ان الخدمات لا يمكن اختزانها كخدمات المحامى والطبيب
والمهندس ومن ثم كان السبيل الوحيد لاختزان القوة الشرائية في ظل

- المقايضة هو احتفاظ الناس بشراياتهم في صورة سلع يختزنونها
 ما يعرض الناس لكثير من المخاطر منها احتمال تغيّر قيمتها
 هذه السلع في المستقبل أو صعوبة مبادلتها أو إصابتها بالتهف.
 - ومن أجل القضاء على كل الصعوبات التي واجهت المجتمعات
 الأولى والتي كانت تتبادل على أساس المقايضة فكر الأمراء فسي
 استخدام النقود .
- فالنقود كوسيط للمبادلة - يستطيع الإنسان أن يبيع فائض إنتاجه
 لمن يريد شراءه والنقود التي يحصل عليها مقابل لهذا الفائض
 يمكنه أن يشتري ما يحتاج إليه من شخص ثالث .
- كذلك بالنسبة لصعوبة التجزئة يمكن التغلب عليها باستخدام
 وحدات نقدية تمثل فئات نقدية صغيرة لشترى الفرد ما يحتاجه
 من السلع وقيمة الثمن كذلك أصبحت النقود العامل المشترك
 الذي تسبب إليه كل القيم .
- ولا يبالغ البعض حين يشير إلى أن اختراع النقود كان من أعظم
 ما توصل إليه الجنس البشري ، يستوى في ذلك مع اختراع حروف
 الكتابة أو أعمال النار . وليس معنى ذلك أن النقود قد خلقت
 في أداها وظائفها جميعا كما سنرى فيما بعد ، بل لابد من توافر
 شروط لحسن أداها النقود لهذه الأهمية باعتبارها أداة للحساب
 ووسيط للمبادلة كما سنرى في الفصل القادمة .

البحث الثاني :

التطور التاريخي للنقود :

- ظهرت القايضة كوسيلة للمبادلة في المجتمعات القديمة ومع زيادة التخصر وتقسيم العمل وما صاحب ذلك من زيادة حجم التبادل التجارى وظهور عيوب القايضة كنظام للتبادل ، بدأ الامراء يستخدمون بعض الملح كوسيط في عمليات التبادل ولم تكن هذه الملح التى استخدمها الانسان في البداية كوسيط للتبادل واحدة ولكنها كانت تختلف من جماعة الى اخرى ، وان كان معظمها يتفق في بعض الصفات العامة التى تؤهلها للقيام بوظيفتها ومن هذه الصفات ان تكون السلعة ذات منفعة بالنسبة لكل افراد المجتمع اى يكون كل فرد في المجتمع راغبا في اقتنائها وعلى استعداد لقبولها كذلك يجب ان تكون هذه السلعة من السلع المعمرة التى لا تتلف بسهولة نتيجة لتداولها بين الناس او نتيجة للاحتفاظ بها مدة طويلة كما يجب ان تكون وحداتها متجانسة بقدر الامكان وان تكون قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة كما يشترط ان لا تتم بالوفرة وفى نفس الوقت لا تنضم بالندرة اى متوافرة بقدر معقول كما يجب ان تتم هذه السلعة بثبات نسبي في قيمتها . هذا النوع من النقود كان يسمى بالنقود السلمية .

- فاذا انتقلنا من المصور القديمة الى المصور الوسطى فاشيا نجد ان العالم كله كان في حاجة الى سلعة معينة او عدد من السلع يتوافق معظم الامراء على قبولها بحيث تصبح وسيط للمبادلة . ولقد كانت المعادن النفيسة وعلى رأسها الذهب والفضة هي اول السلع التي استخدمها الانسان كقود على المستوى العالمى ثم ما لبثت هذه المعادن ان شاع استعمالها في التبادل الداخلى . وهكذا استقرت العملة الذهبية والفضية في مركز دولى خلال قرون المصور الوسطى حتى العصر الحديث وسبقت هذه النقود بالنقود المعدنية وهي صورة من النقود السلعية كما سنرى فيما بعد .
- اما في الوقت الحديث فقد زادت المعاملات التجارية زيادة كبيرة تدر معها استعمال النقود المعدنية التي كان انتاجها لا يتجاوب مع الزيادة الكبيرة في الحاجة اليها فتمسأت النقود الورقية التي تنب عن استخدام وتداول المعادن النفيسة وسبقت النقود الناقبة .
- يزداد حجم النشاط التجارى ويزداد سلطة البنوك في خلق جديدة من النقود وتظهر النقود الورقية المغطاة التي تطورت الى النقود الائتمانية والتي لا يلزمها غطاء ذهبي لتغطيتها .

المبحث الثالث : أهمية النقد في العصر الحديث:

١ - أهمية النقد في الدول الرأسمالية :

- تقوم الرأسمالية على أساس ملكية الأفراد لادوات الانتاج ، ومن ثم سيطرة الأفراد على العمليات الانتاجية في المجتمع ، وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن . ومن المعروف أن الربح هو عبارة عن الفرق بين تكاليف الانتاج والايراد و المتحصل من تسويق السلعة .
- ولما كانت تكاليف الانتاج انما تتمثل في اثمان عوامل الانتاج ، فبما يتوقف مقدار الايراد المتحصل من تسويق السلع المنتجة على اثمان هذه السلع في السوق ، ولذا فان النظميين يهدفون من حجم الانتاج او يخفضونه او يتجهون الى فتح الانتاج على ضوء ما يتوقعون ان تكون عليه اثمان السلع المنتجة بالقياس الى اثمان عوامل الانتاج . ومن هنا كانت حركات الاثمان لها دورها في الفعاليات في توجيه الانتاج وتنظيمه وتوزيعه في ظل النظام الرأسمالي
- ولما كانت اثمان السلع والخدمات تقوم بالنقد حيث تباع السلع والخدمات نقدا فان للنقد اهميتها الخاصة في النظام الرأسمالي حيث يركز عليها نظام الاثمان ، فهي الوسيط الذي يباشر عن طريقه جهاز الاثمان دوره الهام في توجيه وتوزيع وتنظيم الانتاج

ب - أهمية النقود في الدول الاشتراكية:

- تسيطر الدولة على ادوات الانتاج في الدول الاشتراكية وتتفرد بتوجيه الانتاج وتوزيعه على الافراد . وقد نادى بعض المفكرين اثر الثورة الشيوعية الروسية ١٧ ١٩ بعدد من الخطط تصد منها الاستغناء عن الاثمان والتعامل بالنقود .
- ولكن ظلت النقود ضرورة كوحدة حسابية واداء لتوزيع الناتج القوسى في ظل النظام الاشتراكى ، فما دام السلع والخدمات لا يكتفى حاجات الافراد فلا بد من وضع حد لما يستهلكه كل فرد منها ، صحيح ان نظام البطاقات يعمل على توزيع الناتج القوسى على الافراد ولكن لا يذنى ما لهذا النظام من الصعوبات بالاضافة الى حادته حرية الاختيار لدى الافراد ولذا ظل استعمال النقود ضرورة لا يمدى عنها في النظم الاشتراكية
- ومن هنا ففى الفكر الاشتراكى بين الاشتراكية والشيوعية فالنقود لا يختفى الا فى الشيوعية عندما يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القوسى طبقا لحاجته اما فى النظام الاشتراكى فيستمر التعامل بالنقود .
- وتؤدى النقود وظيفة وحده الحساب للتعبير عن نفقات الانتاج والتشغيل فى الاقتصاد القوسى الوسى غير ان هذا الدور يجعلها

اقرب الى ان تكون اداة للتوجيه الانتاج والنقطة وليست
مقياسا للقيم .

- اما بالنسبة للمكان في الاتحاد السوفيتي فالنقود تؤدي
الوظائف الرئيسية نفسها التي تؤديها في ظل المنافسة
في الدول الرأسمالية فيما عدا انه لا يمكن تحويلها الى
راس مال منتج عن طريق استخدام اعمال ماجورين .
- ملاحظ ان لا ضرورة للتلازم بين أسس التعامل بالتدوير وبين
الاعتراف لجهاز الائتمان بالاستقلال بتوجيه النشاط الاقتصادي
فمن المعروف ان توجيه الانتاج وتوزيع الناتج القومي في النظام
الاشتراكي يخضع لخطة قومية موضوعية كما ان تحديد الائتمان
يحدد بمعرفة الهيئة المركزية القائمة على تنفيذ الخطة
الاقتصادية كما ان الهيئة تراعى في تحديد الائتمان ما تحقق
اهداف الخطة الاقتصادية في مبادي الانتاج والتوزيع والاستثمار
من شئ من .

- ولذا كانت النقود في النظام الاشتراكي مجرد اداة للقياس وسيلة
للميطرة وتوجيه الانتاج وتوزيع الناتج القومي وفق الخطة
الاقتصادية فضلا عن قياسها بوظيفة وسيط المبادلة والدفع بين
الافراد . فجهاز الائتمان في الدولة الاشتراكية وسيلة من وسائل
الدولة في بلوغ اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
دون السماح له بالاستقلال في تنظيم الانتاج او توجيهها او .

• توزيع الدخل القوي •

- ومن ثم لا تتمتع النقود في النظم الاشتراكية بتلك الاهمية الخاصة التي تمتعها في النظام الرأسمالي من اهمية الدور الذي يلعبه جهاز الاثان فيها •

الفصل الثاني : وظائف النقود

- للنقود عدة وظائف في الاقتصاد الحديث وتتوقف كثافة النظام النقدي على مدى تحقيق النقود في اداء وظائفها الاساسية ومن اهم وظائف النقود انها وسيط في التبادل كذلك تمتسبر النقود بقياس للقيم واداء لاختران القيم ايضا كذلك اداء لدفع المدفوعات المؤجلة اى انه يمكن حصر وظائف النقود كالآتى •

١- النقود وسيط للمبادلة •

٢- النقود مقياس للقيم •

٣- النقود اداء لاختران القيم •

٤- النقود اداء للمدفوعات المؤجلة •

اولا : النقود وسيط للمبادلة :

- تعتبر هذه الوظيفة هى الوظيفة الاولى للنقود ذلك انه من المحال ان تفي الغائصة باحتياجات نظام اقتصادى حديث يقوم على اساس تخصص الافراد وتقسيم العمل وقيام المبادلة فيما بينهم
- وقد ترتب على تطور النظام الاقتصادى انتقال المجتمع من

مرحلة مبادلة السلع بعضها ببعض مباشرة الى مرحلة اختيار سلعة معينة بالذات يقبلها الافراد للوفاء بالالتزامات اى النقود السلمية ثم النقود المعدنية ثم النقود الورقية . ولم يجد الناس مبادلون سلعة باخرى وانما مبادلون سلعتهم بالنقود ثم يشترون ما يريدون من سلع وخدمات وهكذا اصبحت النقود هي اساس النظام الاقتصادي الجديد . واحد البدلين في كل صفقة من صفقات التجارة او الاعمال يحصل من يقدمها في المبادلة شيئا ومن يتقاضاها مقابل ما يعرض من سلعة او خدمة بائعها يطلق على نسبة مبادلتها بغيرها من السلع لفظ الثمن .

- كذلك فان وجود النقود كوسيط في المبادلات من شأنه ان يعظم القوة الشرائية في يد الافراد فالنقود تعطى لحاملها مجالا واسعا وطاما للاختيار وتكفيه من شراء اى شئ . بهذه في اى مكان يرفض فيه ومن اى شخص يختاره .

- وتسمح النقود بتسهيلها للتبادل بان تخصص الافراد كل في مهنة معينة وحد هذا بان يقسموا العمل فيما بينهم داخل كل مهنة على حده وقد كان من المستحيل على الانسان في الواقع ان يتفق كل وقته في انتاج سلعة واحدة ثم يتبادلها مقابل السلع الاخرى التي يحتاج اليها ومن هنا برز دور النقود في تسهيل التبادل بين الافراد خصوصا بعد الزيادة الانتاج وتقسيم العمل والتخصص في الانتاج .

ثانيا : النقود كقياس للقيمة :

- تستخدم النقود كقياس ترد اليه قيم الاشياء ولا يقصد بالاشياء ولا يقصد بالاشياء هنا مجرد الملح فحسب بل يقصد بهما ايضا الخدمات سواء كانت استهلاكية او خدمات انتاجية .
- ففي ظل النظام الاقتصادي النقدي تقاس اسعار السلع او قيمتها عن طريق ما يعادلها من وحدات نقدية . كذلك تقاس اجور العمال والربح والفائدة والربح بوحدة نقدية . ولا شك ان استخدام النقود كعميار للقيمة له الكثير من المزايا فيمكن ان نقارن قيم الاشياء المختلفة وما يؤدى اليه من استقرار في الاسواق .
- كذلك تستخدم النقود ايضا كوحدة للحساب والعد اذ تمكننا من تجميع قيم سلع متبانية الاشكال والاحجام .
- نلاحظ ان قيام النقود بوظيفتها كعميار للقيمة لا يتطلب بالضرورة التداول المادى لها بل انه قد لا يتطلب مجرد التواجد المادى لها . مثال ذلك لو نظرنا الى عملية مبادلة في قرية من القرى المصرية يبادل فيها احد الاشخاص كيلو من الزبد بـ ١٠ بيضة فان مثل هذه العملية قد تظهر انها صورة من صور القايضة البحتة ، دون ان يكون للنقود دخل فيها ولكن اذا دققنا النظر في هذه العملية نجد ان النقود قد لعبت دورا فيها وذلك لان الشخص الذى يبادل كيلو الزبد بـ ١٠ بيضة قد اخذ في الاعتبار ان كيلو الزبد يعاوى ثمانين قرشا وان ثمانين

البیضة قرشان وناء على ذلك تمت عملية البادلة فی مثل هذه الحالة وهذا لم تتم النقود بوظيفتها كوسیط للتبادل ولكنها قامت بوظيفتها كعیار للقيمة دون ان يكون لها وجود مادی فی عملية البادلة .

- والنقود كقیاس للقيمة يختلف عن الطريقة التي تقاس بها الاطوال بواسطة الامتار او الاوزان بواسطة الجرامات او ما یماثلها ففی حين تكون الاطوال او الاوزان ثابتة فان النقود تختلف عن الوحدات القیاس الاخرى من هذه الناحية فهي غیر ثابتة وتكون دائما عرضة للتغیر من وقت لاخر ويرجع السبب فی مثل هذه التغیرات الى ان قيمة النقود تتوقف على نشاط الجماعة وحاجة الجماعة الى زیادة او نقص كمية النقود الموجودة فی المجتمع ونسی الحقيقة فاننا نجد ان قيمة النقود او قدرتها على شراء السلع والخدمات انما تتوقف على وجه الدقة بقیم السلع والخدمات التي تشتري بها فترفع بانخفاضها وتنخفض بارتفاعها ای ان قيمة النقود تتناسب تناسب عكسی مع المتوسط العام لاسعار جميع السلع والخدمات .

- صلاح ان النقود على الرغم مما یحتوی قيمتها من تغیرات تعتسبیر ثابتة نسبیا اذا ما قورنت بغیرها من السلع وذلك اذا استتبنا فترات التضخم الجامع حيث تهبط اسعار السلع الى ما لا نهاية فتتخفض قيمة النقود او فترات الانكماش حيث تهبط قيمة النقود .

ثالثا : النقود كاداء لاختزان القيم :

- من الصعوبة بكان اختزان السلع والخدمات فالخدمات لا يمكن اختزانها اما السلع فمنها ما هو قابل للتلف ومنها ما يصعب تخزينه او تتعرض قيمته لتقلبات واسعة . ومن هنا تبدو فائدة النقود باعتبارها اداء ومخزنا للقيم اى اداء لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل . اذ ما دام فسي الامكان مبادلة اى شئ بالنقود فانه يمكن للمرء ان يبادل ما لديه من سلع او ما يقدمه من خدمات بالنقود على ان يحتفظ بالنقود لينفقها في تاريخ لاحق على ما يريد من السلع والخدمات .
- والواقع انه اذا نتج الشئ بقبول عام كوسيط للمبادلة فانفسه يمكن القول انه يستخدم في ذات الوقت مخزنا للقيم صرحح ذلك لاستحالة توافق مواعيد تلقى النقود مع مواعيد صرفها فالنقود التي تتحصل من عملية بيع فيلا تستقر في يد البائع ولو لفترة قصيرة قبل ان تستخدم في عملية شراء وهي في خلال هذه المدة تقوم بوظيفة مخزن للقيم .
- صلاح ان النقود ليست الاداء الوحيدة لاختزان القيم في المجتمع الحديثة اذ يمكن اختزان القيم بغير ذلك من الوسائل كالاحتفاظ بالودائع الاجلة وودائع التوفير لدى البنوك وصناديق التوفير والادخار والاوراق التجارية قصيرة الاجل والاسهم والسندات وشهادات الاستثمار ليست مخزنا للقيم فقط بل تعطى

صاحبها دخلا في صورة ربح او فائدة ولكن يلاحظ ان النقود
كمخزن للقيم من السيولة ما ليس لغيرها من الوسائل الاخرى
(المقصود بالسيولة القابلة للتحويل الى نقود في الحال دون
خسارة) .

— وليسيولة النقود مزايا متعددة فالاقراد يرغبون في الاحتفاظ
برصيد سائل من النقود للرفاء بحاجتهم خصوصا اذا تباعدت
مواعيد تلقي الدخول كذلك قد يحتفظ الفرد برصيد نقدي
لمواجهة الطوارئ كالمرضى والخسارة غير المتوقعة او بقصد
اغتنام فرصة لشراء السلع او الخدمات او الاوراق المالية سعيًا
وراء الضاربة .

— ولذلك يوزن الاقراء ثرواتهم بين ادوات اختزان القيم على افضل
وجه ملائم لهم فلا يحتفظ الفرد بكل ثروته في صورة نقود لانه
دخلا ولا في صورة عقارات يصعب تحويلها الى نقود . يمكن القول
ان للنقود خاصيتين كمخزن للقيم :

١ — اتسام النقود بالقبول العام من جانب الاقراء وما يترتب على ذلك
من سهولة ذلك ان النقود تغفل كل انواع السلع الاخرى حيث انها
تعتبر اكثر اصول سيولة ، بل يمكن القول ان النقود هي السيولة
في حد ذاتها .

٢ — ما تتمتع به النقود من ثبات نسبي في قيمتها وان كانت هذه الخصيصة

قد فقدت قيمتها بعد ان تخلت النقود عن شكلها المعدنى
(المعادن النفيسة) فالنقود الورقية الالزامية تمتد قيمتها
من السلع والخدمات الاخرى التى يمكن ان تشتريها ولذلك
فهى تكون عرضة للتقلبات .

رابعا : النقود كوسيلة للمدفوعات الموجهة :

- تسهل النقود فى النشاط الاقتصادى المعاصر عملية الاقتراض -
وذلك باستخدامها كأداة لتقدير او لتحديد قيمة ما يتم -
على القترض دفعة فى المستقبل للقترض . فالنقود تتيح وسيلة
مبسطة للتعبير عن المدفوعات الموجهة التى يتضمنها القرض
وتسمح للقترض بالحصول على مبلغ من النقود يمثل قوة شرائية
عامة يستطيع بها شراء ما يريد من السلع والخدمات وعند ما
يحين اجل القرض يرد المبلغ القترض هو وفادته المتفق عليها
فى شكل نقود ايضا ، وهذا فان النقود باعتبارها اداة للمدفوعات
الموجهة أننا يسهل عملية التبادل الاقتصادى .
- يفضّل هذه الوظيفة للنقود امكن نشأ سوق لراس المال او للائتمان
فالبنوك تقوم بنح الائتمان او بالاقتراض عن طريق تجميع المدخرات
يتراكم راس المال ويتم الاستثمار والانتاج الكبير القائم على تنظيم
المعمل .
- ومن الصعب علينا تصور نظام اقتصادى يتطور لا تعتبر فيه النقود

وسيلة للمدفوعات المؤجلة فهذه الوسيلة تعتبر ضرورة حتى بالنسبة لا بسط اشكال النظم الاقتصادية وذلك لانها تقضى على الكثير من المشاكل التى تنشئ عن محاولة فرد ابراء ذمته قبل شخص اخر .

- وتمازس النقود هذه الوظيفة من خلال قدرتها على ابراء الذمة فالنقود مبرقة للذمة بالنسبة لاي نوع من انواع الالتزامات التى تنشئ بين الافراد فى المجتمع .
- وتستمد النقود قدرتها فى الوقت الحاضر من قوة القانون التى تلزم اى فرد بقبولها دفاء لحق له على الغير كما استمدت النقود قيمتها قديما من كونها تلقى قبولاً عاماً من جانب الافراد .

الفصل الثالث : تعريف النقود وانواعها وخصائصها

المبحث الاول : تعريف النقود :

- اختلف الكتاب فى تعريف النقود فعلى الرغم من تعلق النقود بحاجتنا اليومية الا ان هناك الكثير من الصعوبات فى تعريف النقود ، وان كانت اغلب التعريفات الشائعة هى تعريفات وظيفية تعتمد على ما للنقود من وظائف وليس تعريفات وصفية .
- وتعريف النقود يمكن ان نتاوله من اكثر من زاوية فالنقود يمكن ان تعرف النقود من حيث خصائصها على انها اى شئ يلقى قبولاً عاماً من جانب الافراد فى مبادلة الاشياء كذلك يمكن

ان تعرف النقود من حيث قانونيتها على انها اى شئ له القدرة
على ابراء الذمة .

- وقد حاول البعض تعريف النقود تعريفا شاملا فالنقود هى ما
تعمله النقود .

والهدف من هذه العبارة الوجيهة هو عدم الاصحاب في تمديد
وظائف النقود من حيث كونها وسيط للمبادلة ومقياس للقيمة
وسخرا للقيم وغيرها من وظائف النقود .

- وقد عرف اغلب الاقتصاديين النقود على انها اى شئ يستخدم
عادة كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة ولقى قبولا عاما من جانب
الافراد . الا ان رجال الاقتصاد لم يتفقوا مع رجال القانون
في ضرورة اتسامها بالقدرة القانونية على ابراء الذمة لذلك ان هناك
الكثير من اشكال النقود ليس لها مثل هذه القدرة فنقود الودائع
ولها جانب لا يستهان به في الاقتصاد الحديث ليس لها القوة
على ابراء الذمة .

ملاحظ ان التعريف السابق يشمل ثلاثة عناصر رئيسية وهى :

١- ان النقود تعتبر اى شئ . واى شئ . تعنى هنا انه لا يشترط ان
تستند النقود صفتها النقدية من قوة القانون كما تعنى ايضا انه
لا وفق بين شئ له قيمة سلمية في حد ذاته واخر ليس له هذه
القيمة السلمية .

٢- انه يجب ان يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات كي يعتبر نقودا ومن ثم لا تعد الكهونات التي تقبل في الوفاء بقيم بعض السلع والخدمات نقودا اذ لا يمكن استعمالها في شراء اية سلعة من السلع على الاطلاق .

٣- انه يستخدم عادة كوسيط للتبادل وكمقيار للقيمة اى اننا لا ندخل في تعريفنا للنقود اى شئ يستخدم بصورة عارضة في بعض عمليات المبادلة ولكن يشترط ان يكون استخدامه في التبادل له صفات التمرد والاستمرار .

المبحث الثاني : خصائص النقود :

هناك العديد من الخصائص التي يلزم توافرها في النقود حتى يمكن القول انها نقود جيدة اى نقود تقوم بوظيفة الوسيط في المبادلات وغيرها من وظائف النقود على خير نحو ممكن
يمكن اجمال هذه الخصائص فيما يلي :

١- تتمتع النقود بالقبول العام من افراد الجماعة :

- تعتبر هذا الشرط اساسي وجوهري فيجب ان تتمتع النقود بالقبول العام من كافة افراد المجتمع اى يجب ان تحوز على ثقة الجماعة باعتبارها وسيلة صالحة وملزمة للحصول على السلع والخدمات ولتصحة قضاء الديون واذا فقدت النقود هذه الثقة

- فستعجز عن القيام بوظائفها وبالتالي لن تكون نقوداً .
- رواقع الامرانه طالما ان الافراد يستطيعوا الحصول على ما يريدون من سلع او خدمات مقابل النقود المعروضة فانهم سيتعاملون بالنقود بكل ثقة اما اذا ثار الشك حول امكانية حصول الافراد على السلع والخدمات مقابل النقود فيستنزع عنها صفتها كنقود وبالتالي لن تصبح نقود .

٢- سهولة حمل النقود :

- يجب ان تكون النقود خفيفة في الوزن صغيرة في الحجم فالتبضع مثلاً الذي استخدم كنقود في امريكا الشمالية لم يتمتع بهذه الصفة ولذلك كان نقوداً رديئة كذلك قطع الحداثة الصخرية وغيرها .

٣- تماثل وحدات النقود :

- يجب ان تكون وحدات النقود متماثلة وذلك حتى لا يعطسى المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة اكبر من تلك التي يعطونها لوحدات اخرى وبالتالي سيطلب عدد مختلف من وحدات النقود نفسها في مقابل الملعمة او الخدمة حسب نوع وصفة الوحدات المعروضة على البائع .

٤- ان تكون النقود قابلة للانقسام :

- اى انه يجب ان تكون وحدات النقود الاساسية قابلة للانقسام

الى وحدات صغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التبادل في عمليات
المبادلة التي يكون محلها اشياء ضئيلة القيمة.

٥- يجب ان تكون النقود قابلة للدوام وثابتة نسبيا :

كذلك يجب ان تكون النقود قابلة للدوام اى غير سهمة للتلطف
نتيجة تداولها ويريد الى اخرى . فالجوب نقود رديئة
لانها تتعرض للتلطف بمرور الوقت كذلك يجب ان تتسع النقود
بالثبات النسبي في قيمتها اى لا تتغير قوتها الشرائية تغيرا
كبيرا من عام الى اخر ويتبدوا اهمية هذه الخصية في كـون
النقود مقياس للقيمة وكاداة للمدفوعات المؤجلة .

المبحث الثالث : انواع النقود :

١- نكلمنا فيما سبق عن نشأة النقود وتطورها في ضمار الخديست
عن التطور التاريخى للنقود وتعرفنا بصورة سهمة وموجزة
على الاشكال المختلفة للنقود التي اتخذتها عبر التاريخ حسب
ظهورها من الناحية التاريخية وسنحاول هنا القاء نهـد مسـن
الضوء على انواع النقود .

٢- يمكن ان تقسم النقود حسب معايير ثلاثة هي :

- ١- يمكن ان تقسم النقود حسب نوع المادة التي تمنع منها تقسم
النقود الى معدنية ونقود ورقية .
- ٢- كذلك يمكن تقسيم النقود حسب الجهة المصدرة لها فتقسم النقود

الى نقود حكومية تصدرها السلطة الحاكمة ونقود بنكية يصدرها البنك المركزى ونقود وودائع تخلقها البنوك التجارية .
 ٣- كذلك يمكن تقسيم النقود على اساس العلاقة بين قيمتها كنقود وقيمتها كسلعة فنقسم النقود الى سلمية واثمانية .
 ونقسم النقود حسب المعيار الثالث الى :

١- النقود السلمية

٢- النقود النائية

٣- النقود الائتمانية

المبحث الاول : النقود السلمية :

- تعتبر النقود السلمية اول ما عرف الانسان من انواع النقود مثل الماشية والقمح والذهب والفضة والنحاس .
- يقصد بالنقود السلمية تلك النقود التى تكون قيمتها كسلعة مساوية تماما لقيمتها كسلعة . ويتصف هذا النوع من النقود بتوافر وجوه استعمال اضافية لمادته علاوة على ما يتمتع به من استعمال نقدى . وقد تداولت المجتمعات الانسانية اشكال شتى من النقود السلمية عبر مراحل التاريخ النقدى ومع ذلك فقد اختلفت معظم المجتمعات البشرية فى مرحلة مبكرة من التاريخ النقدى الى استعمال الذهب والفضة (المعادن النفيسة) نقودا وثلثتها بعد ذلك فى المنزلة معادن اخرى مثل الحديد والنحاس والزنك

والقصد يـسر .

- ولقد كان اختيار المعادن النفيسة للاستعمال كتقود يرجع الى ما تنفع به من صفات لها من الصلاحية في الاستعمال مما يجعلها تأخذ المكانة الاولى بالنسبة لغيرها من السلع .
فالمعادن النفيسة غير قابلة للتلف صيقل موزنها بالمعين الجردة ما يسهل عليها القيام بوظيفة التقود كأداة لاختزان القسم .

- كذلك قابلة المعادن النفيسة للتجزئة لاجزاء متساوية الجوهر يلائم حجمها مع القيم المختلفة لعمليات التبادل ذلك بالإضافة الى الندرة النسبية التي تنفع بها المعادن النفيسة مما يجعلها موزعة القيمة والثبات النسبي في قيمتها بالنسبة لغيرها من السلع .

- ويضاف الى هذه الاحتمالات جميعا التماثل التام في جوهر المعادن النفيسة ما يجعل في الامكان قيامها بهذه المعادن والتحكم فيه بحيث يمكن اخراج سكوكات ذهبية فضية متساوية تمام التماثل .

- ومثل تلك التقود السلمية السكوكات الذهبية والفضية التي كانت تستخدم حتى نهاية القرن الماضي وفي بداية القرن الحالي وكانت هذه السكوكات تضرب بدقة محدد على وجهها قيمتها والدولة الصادرة لها وكان يحكم عملية ضرب هذه السكوكات قانون يحدد

كمية ما تحتويه من معدن ودرجة نقاوته وقد كان للأفراد الحرية التامة في تحويل المعدن الى نقود او تحويل النقود الى معدن وذلك على اساس المساواة بين القيمة النقدية للنقود والقيمة السلعية لها والمحافظة عليها فاذا افترضنا على سبيل المثال ان احد المسكوكات من فئة العشرة جنيهات صحتوى على جرامين من الذهب عيار ٢١ وكان ثمن الجرام من الذهب خمسة جنيهات ففي هذه الحالة تكون القيمة النقدية لهذا المسكوك عشرة جنيهات وتكون القيمة السلعية له ايضا عشرة جنيهات وهذا معناه ان التساوى بين القيمتين يكون متحققا .

— ولكن اذا ما حدث وارتفع سعر الجرام من الذهب الى خمسة جنيهات فان القيمة السلعية للمسكوك تكون ١٢ جنيه في حين ان قيمته النقدية عشرة جنيهات وهنا سوف يعتمد الأفراد على تحويل النقود الى معدن بمعنى استخدام المسكوكات الذهبية في الأغراض الصناعية بذلك يحققون ربحا قدره ٢ جنيه

— وعلى العكس من ذلك اذا انخفض سعر الجرام من الذهب الى اربعة جنيهات فسوف تكون القيمة السلعية للمسكوك ثمانية جنيهات مما يدفع الأفراد الى التخلص مما لديهم من معدن الذهب وتحويله الى مسكوكات مما يحقق لهم جنهين في كل جرامين من الذهب .

— وفي التصور الاول يقل المعروض من الذهب للاستخدام النقدي

- ويزيد المعروض في الاستخدام الصناعي مما يؤدي الى انخفاض سعر الذهب حتى يصل الى خمسة جنيهات للجرام .
- وفي الحالة الثانية سيؤدي انخفاض قيمة الجرام الى اضعاف جنيهات الى ثلث المعروض من الذهب في الاستعمال الصناعي وزيادة المعروض من الذهب في الاستعمال النقدي وذلك من شأنه رفع سعر الذهب حتى يصل ثمن الجرام الى خمسة جنيهات ولعل من اهم مزايا هذا النظام هو ثبات قيمة النقود كما فسي المثاليين السابقين بمعنى ان الذهب يتغير سعره ارتفاعا وانخفاضا حتى يتحقق التساوي بين قيمتي النقود في حين تظل قيمة النقود نفسها ثابتة .
- والواقع ان التفضيل الشائع للنقود السلمية على غيرها من انواع النقود انما يغفل حقيقة هامة الا وهي قيام تبادل النقود جميعا على توافق ثقة حاملها فيها سواء كانت نقود سلمية او اثمانية فمن يتلقى نقودا ذهبية مثلا لا يقبلها في المعتاد لمادتها وانما لما لها من قوة شرائية في التبادل فاذا تزعجت هذه الحقيقة تضررت النقود السلمية لما يترتب عليها غيرها من النقود من محن .
- وسبما يمكن من امر قد ظهرت النقود الورقية ونافست المكوكات السلمية منافسة قوية في التداول منذ منتصف القرن السابع عشر وان كان النوع الاخير من النقد قد بقي متداولاً حتى الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ حيث فرضت معظم الدول السعر الالزامي

للقود الورقية واخذت في سحب الذهب من التداول اما لكراء
ادوات الحرب او للاحتفاظ به لتثبيت قيمة النقد في الخارج .

المبحث الثاني : النقود النائبة :

- النقود النائبة هي نقود ورقية يصدرها البنك بغطاءات مختلفة
صتعهد فيها بدفع قيمة ما يقابلها او قيمة ما تمثلها من نقود
سلمية عند الطلب .
- والحقيقة ان هذا النوع من النقود ليس نقودا في حد ذاته ولكنها
تنوب عن النقود الحقيقية المودعة في البنك التي اصدرها وقبول
الافراد لهذا النوع من النقود انما يرجع الى عتصم في وجود ما
يعادلها من نقود سلمية في البنك التي اصدرها وفي عتصم نفسي
في قدره البنك على دفع قيمة ما يقدم اليه من صكوك في اى وقت
من الاوقات .
- ملاحظ ان هناك اوجه كثيرة للشبه بين النقود النائبة والنقود
السلمية فالنقود السلمية تعتبر اصلا في حين ان النقود النائبة
تعتبر صوره لهذا الاصل والتالى فان الكمية التي يمكن اصدارها
منها تعتمد على الكمية المتاحة من النقود السلمية .
- وقد ادى استخدام النقود النائبة الى توفير الكثير من تكلفـة
سك النقود المعدنية كما ادى الى توفير المعدن النفيس
والمحافظة عليه كما انه يسهل حملها ونقلها وتداولها .

— وقد أدى تداول النقود النائية وتقبل الأفراد لها بدلا من النقود السلمية وعدم الرجوع الى البنك المصدر لها للمطالبة بقيمتها الا في اضيق الحدود أدى ذلك الى اغراء البنوك على اصدار كميات منها غرق تلك الكمية المودعة لديها من النقود السلمية مما أدى بدوره الى ظهور النوع الثالث من انواع البنوك وهى النقود الائتمانية .

البحث الثالث : النقود الائتمانية :

— النقود الائتمانية هى ما تعرفه النظم النقدية الحديثة من انواع النقود فى الوقت الحاضر .

وقد راجعنا كيف اختفت النقود السلمية فى اعقاب الحرب العالمية الاولى لتحل محلها النقود النائية ثم النقود الائتمانية .

— وتختلف النقود الائتمانية عن النقود السلمية فى ان الأخيرة لا تختلف قيمتها كنقود عن قيمتها كسلعة اما النقود الائتمانية فتتميز بان قيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المادة التى صنعت منها فشرط النقود الائتمانية هو انقطاع الصلة بين قيمتها الاسمية كتقدوين قيمتها التجارية كسلعة ولا اعتبار بعد ذلك لعلاقة احدى هاتين القيمتين بالآخرى او لطبيعة المادة التى صنعت منها هذه النقود .

— وقد تكون هذه النقود الائتمانية نقودا معدنية مثل المسكوكات الائتمانية من الفضة او النيكل او البرونز كما قد تكون هذه النقود

نقوداً ورقية كأوراق النقد الحكومية وأوراق البنوك بل قد لا يعدو أن يكون هذا النوع من النقود مجرد قيد كتابي على مصرف تجاري مثل الودائع الجاهزة لدى البنوك التجارية .

— ومن الناحية التاريخية جاء التعامل بالنقود الائتمانية مصححاً بوعده من جانب مدها سواء كان الدولة أو البنوك بدفع قيمتها بوحدة نقد سلمية لدى الطلب . ومن هنا أطلق عليها لفظة النقود الائتمانية لأن الائتمان عبارة عن الوعد بدفع مبلغ من النقود ومن هنا كانت النقود الائتمانية ليست سوى ديون تترتب لصالح حاملها في ذمة الدولة أو البنوك وتعتمد على القبول العام لدى الأفراد وعلى عنصر الثقة لدى حاملها في قابليتها للصرف بوحدة نقد سلمية .

— ولا شك في أن انتقال البشرية من مرحلة استعمال النقود السلمية إلى مرحلة استعمال النقود الائتمانية خطوة حاسمة في تحوُّل النقود من كيانها السلمي القديم وأصبحت النقود عبارة عن بطاقة تحول لمالكها حقاً على رصيد الجماعة من السلع والخدمات دون ، أن يكون لها في ذاتها أي وجه من أوجه الاستعمال .

أنواع النقود الائتمانية :

تنقسم النقود الائتمانية إلى ثلاثة أنواع :

١- النقود الائتمانية المعدنية

٢- النقود الورقية .

٣- نقود الودائع .

١- النقود الائتمانية المعدنية :

- تختلف النقود الائتمانية المعدنية عن المسكوكات السلعية فالنقود

الائتمانية المعدنية عتبرت قيمتها القانونية او الاسمية كتقصد

بدرجة محسوسة عن قيمتها السلعية اما النقود السلعية

فتساوى قيمتها النقدية مع قيمتها السلعية ولذلك احتفظت

الدولة لنفسها بحق سك النقود الائتمانية المعدنية .

- وتعتبر النقود الائتمانية المعدنية او المسكوكات الوزنية اهم

ما تصدره الدولة اليوم من انواع النقود وتتميز هذه الطائفة

من النقود شائها شان النقود الائتمانية بانقطاع الصلة بين

قيمتها النقدية وبين قيمتها السلعية اى بانقطاع الصلة بين

قيمتها القانونية كتقد وقيمتها التجارية كسلعة .

- ومن الواضح ان الدولة حرة في تحديد فئات ما تصدره من نقود

فلها ان تصدر مسكوكاتها الوزنية من فئة وحدة النقد الاساسية

(الجنيه في مصر) كما قد تصدر المسكوكات في اجزاء من وحدة

النقد وضد تعرف هذه المسكوكات بالمسكوكات المساعدة .

وتحتفظ المسكوكات المساعدة بقيمتها القانونية المحددة بتحديد

كمية المعروض منها بما يلزم لسد حاجة التعامل لا اقل ولا اكثر

فالقانون يعطى لهذه المسكوكات المساعدة قوة ابراء معينة ففى الوفاء بالالة زامات مثل القانون ٢٥ لسنة ١٦ ١٩ حيث يعطى للمسكوكات القضية قوة ابراء قانونية فى الوفاء فى الالتزامات ففى حدود ما تضى قرش.

- على انه من ناحية اخرى قد يهودى الارتفاع الكبير فى اثمان المعادن التى تحتوى عليها النقود الائتمانية المعدنية السى زيادة قيمتها التجارية كسلعة عن قيمتها القانونية كنقد مما يترتب على ذلك من اختفائها من التداول تبعاً لاقدام الافراد على اكتنازها أو صهرها لاستخدامها فى الصناعة أو للتجار فيها مثل القروش النحاسية المعدنية الصيرة.
- ومن الواضح ان الدولة تغير المواصفات الفنية للمسكوكات الموزنة مما يتأتى معه تغير وتخفيض قيمتها التجارية كسلعة بتفويض وزنها أو تخفيض عيارها أو معدنها وهو ما فعلته مصر فعلاً.

٢- النقود الورقية :

- للنقود الورقية صورتان : اوراق النقد الحكومية واوراق البنكوت واساس التفرقة بينهما تاريخ نقد نشى البنكوت فى القرن ١٦ على ايدى الصياغة وتتمت اوراقه بالقبول العام فى تصيرة الالتزامات خلال القرن التالى الامر الذى مهد للحكومات اصدار

نقودها الورقية في العصر الحديث وتحصلت اوراق النقد الحكومية كدين في ذمة الحكومة واصبح قاصرا على البنوك المركزية .

أ - اوراق النقد الحكومية :

- لم تظهر النقود الورقية الحكومية الا في اوائل القرن التاسع عشر الصين قبل ان يعرفها اى بلد اخر ولم تظهر في العصر الحديث الا بعد ان عرف الناس البنوك في القرن ١٦ وتعمت اوراقه بالقبول العام في التداول خلال القرن الذى تلاه .
 - وقد كان اصدار اوراق النقد الحكومية صدا لحاجات التعامل بين الناس او وسيلة للاقتراض من الافراد جبرا دون قاعدة .
 - وقد تصدر الدولة اوراق النقد الحكومية قابلة للصرف في هذه الحالة تحصل هذه الاوراق في الوعد بدفع مقدار معين من وحدات النقد السلعية لذى الطلب . وقد تصدر الدولة هذه الاوراق غير قابلة للصرف اى مجرد اشعار بما تعاقبه قيمتها الاسمية من وحدات النقد .
 - ومن الواضح ان النقود الورقية اكثر صلاحية من النقود المعدنية في سد احتياجات المتعاملين كذلك اخف حملا من النقود المعدنية كذلك في الامكان اصدارها في فئات متفاوتة تتلائم مع المعاملات .
- ب - اوراق البنوك :

- البنوك عبارة عن تمهيد مصرفي يدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانوني لحامل الورقة عند الطلب ولا يزال هذا التمهد

- في بعض اوراق البنكوت التي نتداولها في مصر حتى الان .
- والبنكوت بصورته الحالية نوع جديد من النقود ولا يمت في صورته الحديثة الى البنكوت في القرن ١٦ حيث كانت عمليات الودائع في البنوك واصبح الناس يتداولون الايصالات بايداع النقود المعدنية كاداء للوفاء بالالتزامات وقد كان لبنك الهندية سنة ١٥٨٧ الفضل الى تحويل هذه الايصالات الى اداة صالحة للتداول كوسيط للمبادلة بين الافراد ، وقد عرفت البشرية اول اصدار منظم لهذه الاوراق على يد بنك استكهولم في
- منتصف القرن ال ١٧ .
- ولقد اتجه التطور النقدي في شتى بلدان العالم الى تدخل الدول لتنظيم اصدار البنكوت بقصد تفادي ما يترتب على تدهور قيمته من تصديع لاس النظام النقدي واجحاف بجملة الاوراق ولما كان اقراط البنوك في الاصدار هو السبب الرئيس ففى تدهور اوراق البنكوت فقد اتجهت الدول الى وضع حد لاصداره وكانت اهم وسيلة لتحديد الاصدار هو ضمان قابلية اوراق البنكوت للصرف بوحدة النقد السلعية ثم ركزت الدولة اصدار البنكوت في يد مصرف واحد خاضع لاشراف الدولة وله في الغالب صفات البنك المركزى وهذا انقضت الفارقة بين البنكوت واوراق النقد الحكومية ولا سيما ان البنوك المركزية اصبحت مملوكة للدولة في اغلب بلدان العالم .

- وقد كان البنكوت قابلا للصرف بوحداث النقد الملعية لى
الطلب لانه لم يكن ثمة من يقبل التعامل بالاوراق بدلا عن النقود
المعدنية مع مالها من قيمة تجارية ما لم تكن الاوراق قابلة
للسرف بوحداث نقد سلمية لى الطلب.
- ومع ذلك فقد عرف البنكوت عدم القابلية للسرف منذ البداية
سواء قبل تدخل الدولة لاصداره او بعد تدخلها وما ان
احتكرت الدولة اصدار البنكوت حتى خضعت لمطالب التوصل
الحكوس فى فترات الازمات وقد توقف صرف اوراق البنكوت
بالذهب فعلا منذ الحرب العالمية الاولى ولم يحترق البنكوت
قابلية للسرف الا فى فترة قصيرة من عام ١٩٢٥ و ١٩٣١ ثم
جاءت الازمة العالمية الكبرى فانهارت قاعدة الذهب وانقطعت
العلاقات بين الذهب والبنكوت فى مختلف البلدان ومن هنا
لم يعد لاثبات التعهد بالدفع عند الطلب على اوراق البنكوت
ما يبرره على الاطلاق.

ثالثا : نفود الودائع :

- تهمل البنوك من الافراد عدة انواع من الودائع التديية
والعصود بالبنوك البنوك التجارية او بنوك الودائع وهى عبارة
عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع اماما بقبول ودايع
الانفراد والتعامل فى الائتمان مقيد الاجل .

- والودائع الجارية او الودائع القابلة للمحب عند الطلب عبارة عن التزام مصرفي يدفع مبلغ من النقود القانونية للمودع او لاصره لدى الطلب وتستعمل الشيكات او اوامر الدفع في نقل ملكية هذا النوع من الودائع من شخص الى اخر.
- الاصل انه لا فرق بين الودائع الجارية لدى البنوك واوراق البنوك خصوصاً وان البنوك ظهر كإيمالات عن ايداع النقود المعدنية لدى البنوك مع ذلك فقد اختلفت الودائع الجارية البنوك خصوصاً بعد ان خضع نظام البنوك للتطعيم الدقيقة للدولة وتركزت البنوك التجارة الخاصة حرة في انشاء الودائع الجارية للافراد والشروط مستهدفة من ذلك انقص ما يمكن وج.
- ولقد شهد القرن التاسع عشر ازدياد أهمية الودائع الجارية كاداء لتسمية الديون في كثير من البلدان حتى اصبح هذا النوع من النقود من اهم وسائل الدفع في النظم المصرفية المتقدمة واصبح الشيك من اهم ادوات الائتمان في المصارف الحديثة والوسيلة الاولى للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة في معظم البلدان.
- وقد احتلت الودائع الجارية هذه المكانة العالمية كوسيلة للمبادلة لما تتميز من ملائمة صغر في التعامل ومن ناحية اخرى

تعتبر الودائع الجارية اقل انواع النقود تعرضا للمرقة او الضياع
ذلك ان الشيك مستحق الاداء لامر شخص معين والبنك
مسئول عن الوفاء لذلك الشخص دون غيره او لأمره كما ان
الودائع الجارية اسهل انواع التقيد في النقل فيمكن الاحتفاظ -
الشخص بدفتر للشيكات بدون به بعض البيانات والتوقيعات
فستطيع ان يصرف اى مبلغ من حسابه من البنك دون ان يتكبد
مشقة نقل النقود او عدها .

ومع ذلك تختلف نقود الودائع عن غيرها من انواع النقود المتداولة
في الوقت الحاضر من ناحية عدم اعتراف القانون لها بصفة قانونية
في التداول فما يجبر احد على قبول الوفاء بالشيكات مثلا
يتمتع على الافراد قبول الوفاء بالبنكوت فقد ترك المشرع الناس
احرارا في قبول الوفاء بهذه الطريقة او في طلب الدفع بالنقود القانونية
ملاحظ ان نقود الودائع اصبحت اهم انواع النقود المتداولة
في كثير من البلدان الحديثة سواء كان ذلك من ناحية الكم
او من ناحية الاستعمال في تسوية المدفوعات ولقد هيأت سهولة
التعامل بالشيكات من ناحية والحماية القانونية التي يحيط
بها المشرع الشيك من ناحية اخرى لنقود الودائع ما تمنح به
اليوم من قبول عام في الوفاء بالالتزامات .

الاهمية النسبية لكل نوع من انواع النقود المتداولة :

- تعتبر المسكوكات المعدنية والنقود الورقية اى اوراق النقد الحكومية واوراق البنكوت والودائع الجارية لدى البنوك هى كل ما يتداوله الناس من انواع النقد فى النظم النقدية الحديثة .
- هذه النقود الائتمانية عبارة عن بطاقة تخول حاملها حقا على رصيد الاقتصاد القوسى من السلع والخدمات دون ان يكون لطبيعتها المادية او لقيمتها الذاتية اى اعتبار خاص .
- اما النقود السلعية والتي تمثلت فى مسكوكات ذهبية على وجهه الخصوص نقدا اخضت كلية من التداول منذ اكثر من خمسين عاما مضت .
- وان اتفقت النقود المتداولة فى المجتمعات الحديثة من انها كلها نقودا ائتمانية الا انها تختلف من حيث الصفة القانونية التى اعطاها لها المشرع فى ابراء الذمة . فاوراق البنكوت لها قوة ابراء بلا قيود . والمسكوكات الهزينة لها قوة ابراء محدودة فى الوفاء بالالتزامات اما الودائع الجارية ليس لها قوة الزامية فى الوفاء .
- كذلك تنظم الدولة باصدار المسكوكات المعدنية اى الهزينة . اما اما النقود الورقية فيتمهد بها الى البنك المركزى فى معظم البلدان كذلك اصبحت اوراق البنكوت نوطا من النقود الحكومية كذلك الودائع

لأجل حيث تمتلك الدول أغلب البنوك التجارية كما هو الحال في مصر
ونخلص مما تقدم أن النقود التي يتداولها الناس في النظم النقدية
الحديثة إنما تتألف بصفة أساسية من أوراق البنوك وصدرها البنك
المركزي ونقود الودائع وصدرها البنوك التجارية مطلق على هذين
النوعين من النقود إطلاق النقود المصرفية نظراً لقيام المصارف
بإصدارها .

الفصل الرابع : القواعد النقدية

مقدمة :

- يتكون النظام النقدي في أى بلد من البلدان من مختلف انواع النقود المتداولة بين الناس ومن شتى التنظيمات واللوائح التى تسهل قيام النقود بوظائفها فى النظام الاقتصادى .
- وتقوم الدولة لما لها من سيادة على اراضيها بوضع اسس النظام النقدي بما يحقق الصالح العام .
- وتتكون النقود فى المجتمعات الاقتصادية الحديثة كما راينا فى الفصل السابق من النقود الائتمانية بانواعها المختلفة من المسكوكات رمزية واوراق البنكوت والودائع لاجل فى البنوك وتقوم الدولة والبنك المركزى الذى يشرف على ادارة الجهاز المصرفى والبنوك التجارية على خلق النقود والاشراف على السياسة النقدية التى تحكم كمية النقود وتحدد حجم الاضافة والمحسب بالنسبة لها .
- والنظام النقدي فى أى مجتمع من المجتمعات يقوم على قاعدة معينة تسمى بالقاعدة النقدية وهذه القاعدة تحدد نوع النقود الاساسية او المعيارية التى تعتبر الاساس الذى ينتهى اليه كل انواع النقود الاخرى والتى يمكن ان تزد النقود اليها كما تحدد ايضا كمية ما تحتصه او تمثله كل وحدة من وحدات النقود

- الاساسية من معدن نفيس .
- فاذا اعتبر بلدا ما ان وحده النقود الاساسية (المعيارية) الخاصة به تتمثل في وزن معين من الذهب فان هذا البلد يكون قد اخذ بقاعدة الذهب كنظام نقدي لتسمية مدفوعاته الداخلية والخارجية .
- واذا ما اعتبر مجتمع اخر ان النقود الاساسية (المعيارية) له تتمثل في وزن معين من الفضة فانه بذلك يكون قد اخذ بقاعدة الفضة كنظام نقدي له .
- وقد يجمع مجتمع ما بين هذين المعدنين ليكون لديه علسين اساسيين تصلح كل منهما لبراء الذمة ويستخدمان جنباً الى جنب في عمليات التبادل وتسمية المدفوعات يمكن ان تستبدل احدهما بالآخرى بنسبة تحددها السلطات النقدية وفي مثل هذه الحالة يكون المجتمع قد اخذ بقاعدة المعدنين .
- اما اذا اعتبر المجتمع ان النقود الورقية هي النقود المعيارية الاساسية التي ينتهي اليها كل انواع النقود والتي يكون لها القدرة غير المحدودة على ابراء الذمة ولا يحق لاي فرد ان يطالب الجهة المصدرة لها بصرف قيمتها بشكل او باخر من اشكال الشوة ففي مثل هذه الحالة يكون المجتمع قد اخذ بقاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل .

وستدرس هذه القواعد تباعا :

١- قاعدة المعدن الفردي (الذهب - الفضة)

٢- قاعدة المعدنين

٣- قواعد النقد الورقية .

المبحث الاول : قاعدة المعدن الفردي :

- عرفت المجتمعات خلال تطورها أنظمة نقدية تختلف فيها اشكال النقود الاساسية او المعيارية ومن هذه النظم مثلا نظام او قاعدة الذهب ونظام او قاعدة الفضة .
- وقد عرفنا فيما سبق ان الذهب والفضة قد حلا منذ القين الحادي عشر محل الاشكال الاخرى للنقود السلعية ثم اضافت المجتمعات بدافع الحاجة الملحة اشكال اخرى من النقود او المسكوكات الهزينة المصنوعة من معادن غير نفيسة كالنحاس والبرونز والنيكل والالمنيوم .
- منذ بدات النقود المعدنية في المجتمعات كانت النقود المعيارية تمثل وزنا محددا من الذهب او الفضة وكان يحق لكل فرد ان يمسك الى دار المسك الرسمية لتسك له ما يرغب من العملة المحددة المعيار .
- وفي فترة لاحقة اقتصر حق المسك على الجهة الحكومية ثم اختلست النقود المعيارية الذهبية وتوالت على النقود الفضية اجراءات خفض قيمتها المعدنية واصبح حق المسك قاصرا على الجهة الرسمية وحدها .

- وتعتبر قاعدة الذهب من اهم القواعد النقدية التى عرفها الانسان واستخدمها فترة ليست القصيرة ولئن كانت الدول فى الارضنة الحديثة قد خرجت عن قاعدة الذهب كاساس لنظامها النقدى الا ان معظم هذه الدول تعتبر خروجها من قاعدة الذهب خروجاً مؤقتاً تحت ظروف استثنائية ملحة كالحروب والازمات.
- وقاعدة الذهب عبارة عن تنظيم نقدى متكافئ فى ظله قيمة وحده النقد مع قيمة وزن معين من الذهب واذا توافقت عدة دول على اتخاذ الذهب قاعدة للنقد وكفل المشرع للأفراد حرية تصدير المعدن واستيراده بلاقيد او شرط اكتسبت القاعدة صفتها الدولية واطلق عليها اصطلاح قاعدة الذهب الدولية.
- وقاعدة الذهب صورة حديثة من صور نظام المعدن الفردى بدأ فى اواخر القرن الـ ١٨ وبداية القرن التاسع عشر ولم تكتسب صفة دولية قبل الحرب الاخيرة من القرن الماضى بل ولقد كانت الفضة اوفر المعادن شيوعاً فى الاستعمال النقدى حتى التاريخ السابق.
- والواقع ان الأفراد قد استعملوا كلا من المعدنين (الذهب والفضة) استعمالاً نقدياً متلازماً دون ان يرتبط قيمتهما بعلاقة ثابتة خلال معظم عصور التاريخ فلما ضاقت النظم النقدية بالقوى الناتجة عن استعمال قيمتين للقيم فى وقت واحد تدخلت الدولة فى اواخر القرن ١٨ لانشاء علاقة ثابتة بين قيمتى الذهب والفضة وانتقل النظام النقدى بذلك الى نظام المعدنين وما هو الا قسرن

من الزمان حتى أصبح الذهب قاعدة منفردة في معظم النظم النقدية في العالم وان يزاوّل وظيفة هامة في ميدان المعاملات الدولية .
 - اما الفضة فقد تراجع معظم ما كان لها من وظيفة نقدية كقاعدة للتقد باحتكار الدولة سكها لحسابها كتقد مساعد وتعتبر القوة الابرائية لسكوكاتها بجلخ معلوم بحيث لم يبق سوى الهند والصين حيث تراجعت الهند عام ١٨٩٨ والصين في عام ١٩٣٥ .
قواعد قاعدة الذهب :

- وفي ظل قاعدة الذهب تحدد الدولة وزنا معيناً من الذهب ذات درجة نقاوة معين وتعتبره وحده للنقود المعيارية او الاساسية لها وتطلق عليه اسماً تختاره كالجنيه او الدولار او الدينار وذلك تصبح هذه النقود المعيارية وحده للحساب ووسيلة للمدفوعات لها قوة غير محدودة على ابراء الذمة العالية .
- ثم تحدد الدولة العلاقة بين هذه النقود المعيارية او الاساسية وبين بقية انواع النقود الاخرى من حيث قابليتها للتحويل ومن حيث الاحتياطات الواجب الاحتفاظ بها كان تلزم البنك المركزي مثلاً بالاحتفاظ برصيد من الذهب لا يقل عن ٢٠% من قيمة مصادره من البنوك وكان تلزم البنوك التجارية مثلاً بالاحتفاظ برصيد من البنوك لا يقل عن ٢٠% من قيمة ما تضحه من قروض .
- حتى لا يفرد في ظل قاعدة الذهب كما قلنا فيما سبق ان يقوم بتحويل اى كمية من النقود الى ذهب وتحويل اى كمية

من الذهب الى نقود وذلك دون اى مقابل وجهة التحويل
هذه اما ان يتم التحويل بهر هتدارك النقود بان يسلّم لها
المبيكة الذهبية وحصل فى مقابلها على عدد من المسكوكات
الذهبية تساويها تماما فى الوزن والعكس صحيح او ان يسلّم
اى فرد البنك المركزى البنكوت وحصل مقابلها على ما يماو
من المسكوكات الذهبية حسب المعر الذى تحدده الحكومة •

- وتكفل الحكومة حرية تحويل الذهب من والى الخارج بمعنى انها
تعطى لاي فرد الحق فى ان يستورد من الخارج او يصدّر الى
الخارج اى كمية من الذهب سواء كان ذلك بفرض الاستثمار
طويل او قصير الاجل او بفرض تسهية مدفوعات دولية •
- فاذا تحققت هذه القواعد فان الدولة تكون قد اخذت بقاعدة
الذهب حيث يحق لاي فرد ان يستبدل اى كمية من النقود مهما
صغرت بالذهب •

مزايا قاعدة الذهب :

- يمكن القول بان الاخذ بقاعدة المعدن الواحد قد حققت الكثير
من المزايا يمكن اجمالها فيما ياتى :
- ١- تحقيق الاستقرار فى قيمة النقود :

- يجب ان تحقق النقود كميما ر للقيمة وكخزين للقوة الشرائية
قد ر كبير من الثبات فى قيمتها وقيمة النقود كما سنمرف تناثر تانرا
كبيرا بكميتها بحيث تؤدى الزيادة فى كمية النقود الى ارتفاع

اسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقد كما يؤدى النقص فى كمية النقد الى انخفاض مستوى اسعار السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية للنقد وليس معنى ذلك ان كمية النقد هى وحدها التى تؤثر على مستوى الاسعار والتالى قيمتها ولكن هناك الكثير من العوامل غير النقدية تمارس تأثيرها على مستوى الاسعار .

- ولاشك ان التغيرات الكثيرة فى مستوى الاسعار تعتبر من معوقات سير النظام الاقتصادى لذلك تحاول السلطة النقدية تحقيق الاستقرار فى مستوى الاسعار والاخذ بقاعدة الذهب يجنسب السلطات النقدية مراقبة الاسعار واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة التقلبات العنيفة فيما . ففى ظل قاعدة الذهب تنضجر كمية النقد زائدة او نقصانا بصورة تلقائية فى عكس اتجاه الاسعار .
- فاذا ارتفعت الاسعار (السلع والخدمات) فانها سوف تعيب الذهب ايضا باعتباره سلعة ضمن ما تعيب من السلع بحيث يصبح سعر الذهب كعقدن اعلى من سعره كنقد وهذا من شأنه ان يدفع الافراد الى استعمال المسكوكات الذهبية فى الاغراض الصناعية او يدفعهم لشراء الذهب من البنك المركزى بالسعر القانونى اذا كانت النقد المتداولة تاخذ شكل البنكوت قابل للتحويل الى ذهب وفى كلتا الحالتين فان كمية النقد المتداولة ستقل مما يدفع بالاسعار مرة اخرى الى الانخفاض الى مستواها الطبيعى .

اما اذا انخفضت الاسعار واصاب المجتمع الكساد فان الذهب كسلعة سينخفض سعره فان اى سلعة اخرى وهذا سوف يدفع الافراد الى تحويل ما لديهم من ذهب الى مكوكسات او بيع الذهب للبنك المركزى وذلك تزداد كمية النقود المتداولة مما يعتبر من عوامل الانعاش للاقتصاد القومى .

٢- سهولة المدفوعات الدولية :

تسهيل قاعدة الذهب عملية المدفوعات الدولية فالمشترى الاجنبى يستطيع حين يشتري ما يجده من سلع وخدمات من الخسايح ان يحول عملة المحلية الى الذهب ثم يدفع ثمن ما اشترأ بالذهب فى البلد المشتري منه والبائع المحلى لن يرفض الذهب لانه يستطيع ان يبيعه للبنك المركزى مقابل العملة المحلية ومثل هذه الطريقة يقوم الذهب بدور الوسيط نفسى عمليات التبادل الدولية وهو بذلك وسيلة مقبولة للدفع .

ولا يقتصر دور الذهب على ذلك فحسب ولكن يلعب الذهب دورا اكثر اهمية فهو تجعل من السهل تبادل العملات المختلفة بعضها ببعض مباشرة وتحدد نسب التبادل بين هذه العملات فاذا اخذت الحكومة الصلة بقاعدة الذهب وحددت للجنه ٢ جرام من الذهب عيار ٢١ مثلا وكان الدولار الامريكى

محدد له ١ جرام من الذهب من عيار ٢١ أيضا ففي هذه الحالة ما يحتويه الجنيه المصري يعادل ميتين ما يحتويه الدولار الأمريكي
محدد له ١ جرام من الذهب من عيار ٢١ أيضا ففي هذه الحالة ما يحتويه الجنيه المصري يعادل ميتين ما يحتويه الدولار الأمريكي
وعلى ذلك تتحدد نسبة التبادل بين المملتين على أساس ١ جنيه مصري = ٢ دولار امريكي مثلا وتسمى هذه النسبتين المملتين
نسبة التبادل او نسبة التعادل .

اشكال قاعدة الذهب :

— اقبلت معظم الدول على الاخذ بقاعدة الذهب في السبع الاخيرة من القرن ١٩ حتى بنعت الدول الواحدة بهذه القاعدة حوالي ٤٨ دولة حتى عام ١٩١٤ . وقد بدأت الدول تترك هذه القاعدة نظرا لطرف الحرب العالمية الثانية . وقد عرف العالم ثلاثة اشكال لقاعدة الذهب ندرسها تباعا .

اولا : قاعدة المسكوكات الذهبية (١٨٢١ - ١٩١٤)

— عرف العالم قاعدة الذهب في وقت كانت للمسكوكات النقدية دور هام في التداول ما ادى الى اتخاذ الذهب قاعدة للنقد يتداول الناس مسكوكاته من يد الى يد اخرى واعترفت الدولة للامراء بحرية السك والصهر للذهب اى حرية تحويل سبائك الذهب الى مسكوكات بلا

تفيد ولا كلفة تقريبا وحرية تحويل المسكوكات الى سبائك لاستعمالها في الاغراض غير النقدية ملاحظ انه حين تعطى الدواة للافراد حق سك وصهر الذهب لا يمكن ان ترتفع القيمة النقدية للمسكوكات عن قيمة ما يعادلها من الذهب وزنا ونقاوة في السوق .

- وقد اشترك مع الذهب في التداول عدة انواع اخرى من النقود واقتضى ذلك الحقيقة التعادل بين قيم هذه الانواع على اختلاف مادتها وقيمة ذلك الوزن المعين من الذهب لضمان قابلية تسقي انواع النقود للصرف بمسكوكات الذهب .

- يجب توافر عدة شروط لاستكمال قاعدة المسكوكات الذهبية فيجب ان تحدد قيمة ثابتة لوحدة النقد الاساسية بالذهب ويجب الاعتراف للافراد بحرية السك والصهر كذلك حرية التصدير للذهب واستيراد وقابلية انواع النقود الاخرى للصرف عند حد التعادل ، بمسكوكات الذهب .

ثانيا : قاعدة السبائك الذهبية (١٩٢٥ - ١٩٣١)

- حل البنوك محل مسكوكات الذهب في التداول النقدي قبل الحرب العالمية الاولى وعظمت حاجة الدولة الى الرصيد المعدني الذهب لمواجهة احتياجاتها من الخارج وتبهرت الازدهان الى عدم ضرورة ارتباط المحافظة على قاعدة الذهب بالابقاء على قاعدة صرف مختلف انواع النقود بالمسكوكات الذهبية وذلك انه يمكن

توفير قاعدة الذهب بالتزام الدولة بالاستعداد لبيع وشراء الذهب في صورة سبائك لا يقل وزنها عن ١٠٠ أوقية مثلاً بالسعر الثابت الذي يحدده القانون بلا قيد ولا شرط.

- والفق بين المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية في ان القاعدة الاخيرة ليس فيها تداول للمسكوكات الذهبية من يد لآخرى . كذلك لا تحتفظ السلطات النقدية برصيد من الذهب يوازي كل قيمة البنكوت الذي حل محل المسكوكات الذهبية . كذلك تحديد وزن مرتفع للسبائك الذهبية التي يلزم السلطات النقدية ببيعها يوجد حداً من اكتناز الافراد للذهب لما يتطلبه من تدبير مبلغا باهظا من المال لشراء السبائك الذهبية .

- يجب في قاعدة السبائك الذهبية تحديد سعر ثابت لوحدة النقد الاساسية بالذهب اى تحديد سعر ثابت للذهب بالعملة المحلية كذلك استعداد الخزانة لبيع وشراء سبائك ذهبية في حدود وزن معين بلا تحديد لحد اقصى لعمليات البيع وشراء مع حرية تصدير واستيراد الذهب .

ثالثاً : قاعدة الحوالات الذهبية والاجنبية :

عرف التاريخ الحديث صورة اخرى لقاعدة الذهب وهي قاعدة الحوالات الذهبية الاجنبية والنقود في هذه القاعدة غير قابلة للصرف ذهباً على اى شكل في الداخل ولكنها قابلة للصرف

بسم ثابته بحالات عملة اجنبية ترتكز ارتكازا كاملا على قاعدة الذهب ولما كانت قيمة العملة الوطنية يرتبط بالعملة الاجنبية وترتبط الاخير بالذهب بعلاقة ثابتة فان العملة الوطنية تتحدد بعلاقة ثابتة بالذهب ايضا .

- وعندما عادت انجلترا لقاعدة الذهب في عام ١٩٢٥ ارتبط الجنيه المصري بالذهب لارتباطه بعلاقة ثابتة مع الجنيه الاسترليني واطلاق حبة تعول احدى النقدين الى الاخر بسم التعادل دون اى قيد . فلما خرجت انجلترا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ حدث مصر حذرهما واصبح الجنيه المصري غير قابل للصرف بالذهب .
- وجب ان يحدد بسم صرف ثابت للعملة الوطنية بالعملة الاجنبية القابلة للصرف بالذهب وان يكون هناك استعداد من الحكومة لبيع او شراء حالات العملة الاجنبية بذلك السعر الثابت .

المبحث الثانى / نظام المعدنين :

- قلنا ان النظام النقدي الغالب فى دول العالم كان نظام الذهب فى صورة المختلفة التى عرضناها فى الفصل السابق وقد سارت بعض الدول على نظام الفضة بمعنى ان عملتها المعيارية او الاساسية كانت تمثل وزنا محددا من الفضة .
- وحدث كذلك ان عدد من المجتمعات ارتبط بمعدنين هما (الذهب والفضة) وتعنى قاعدة المعدنين وجود قاعدة نقدية

مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة في نفس الوقت وتكون العملات الذهبية والفضية ذات قوة الزام مطلقة دون حدود ويطلق حرية الافراد في تحويل اى المعدنين الى مسكوكات طبقا للنسبة القانونية التى حددها القانون للوزن بينهما .

— اى انه يشترط اجتماع ثلاثة شروط :

١- تحديد الوزن المعدنى لكل وحدة من كل من المعدنين ووجود علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة .

٢- الاعتراف للمسكوكات الصنوعة من كل من المعدنين بقوة ابراء غير محدودة في الوفاء .

٣- اطلاق حرية الافراد في تحويل اى المعدنين الى مسكوكات والعكس .

— وقد اخذت مصر بنظام المعدنين عام ١٨٣٤ حيث جعل النقد في مصر هالا من الذهب واخر من الفضة مع الاعتراف لكل منهما على السواء بقوة ابراء غير محدودة في الوفاء وحدد النسبة القانونية للوزن بينهما بـ ١ : ١٥٢٥ .

— وايا كانت الاهمية التاريخية لنظام المعدنين فقد انهار هذا النظام ولم يسفر عن اى نجاح وانتهى الامور كما ان النظام النقدي على معدن واحد فقط واختفى المعدن الذى يقوم القانون كنقد باقل من قيمته في السوق المالى كسلعة .

قانون جرشام : (١)

- يعبر عن هذا القانون بان النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول والمقصود بالنقود الرديئة هنا النقود التي يقصها الشرع كقصد باكثر من قيمتها في السوق العالمي كملعة . اما النقود الجيدة فهي نقود المعدن المقوم باقل من قيمته التجارية المالية كملعة وهي التي تختفي من التداول .
 - اى ان جوهر هذا القانون انه اذا وجدت انواع مختلفة من العملة لا يتفق المعدل القانوني فيما بينها مع المعدل التجاري فان النوع الذي تقل قيمته التجارية عن قيمته القانونية يدفع الانواع الاخرى بعيدا عن التداول بحيث تختفي النقود الجيدة وتبقى النقود الرديئة وحدها في التداول وهذا تطرد النقود الضعيفة النقود القوية .
 - وقانون جرشام قانون عام التطبيق فهو لا ينطبق على الذهب والفضة في ظل نظام المعدنين فقط ولكنه ينطبق ايضا بالنسبة للنقود المعدنية والنقود الورقية اذا ما تدهورت قيمة الاوراق نتيجة للاعراط في الصناديق .
 - يمكن القول بصفة عامة انه اذا وجد نقدان وكان لهما نفس القيمة الاسمية وقوة الابراء القانونية في التداول ثم غاوت قيمة احد النقيدين
- (١) نسبة الى سمر / توماس جرشام (١٥١٦-١٥٧٩) من كبار الماليين الانجليز في القرن ١٦ واستشار الملكة اليزابيث .

عن قيمة الاخر في المعاملات لاي سبب من الاسباب فان النقد ذا القيمة المرتفعة اى الجيدة يختفى من التعامل او يحق علاوة على الاخر اذا استمر تداوله في النظام الاقتصادى .

المبحث الثالث : قواعد النقد الورقية :

- تعتبر النقود الورقية اهم تطور حدث في تاريخ النقود وذلك بعد ظهور السكوكات وترجع هذه الاهمية الكبرى للنقود الورقية الى الامكانيات الضخمة التى ينطوى عليها هذا الشكل من اشكال النقود .
- وقد نشأت النقود الورقية فى اوسيا فى القرن السابع عشر كما عرفنا فيما سبق عندما اتحد الافراد ايداع ما لديهم من ذهب وصعدان نفيسة المصارف فى مقابل ايصال او شهادة يتمهد فيها المصروف يرد ما اودع لديه بمجرد طلبه . واخذ الافراد يتعاملون بهذه الايصالات واصبحت لها مثل ما للذهب من قوة فى الابرار وقبول لدى الافراد .
- ولقد كانت النقود الورقية قابلة للتحويل الى ذهب او فضة فى اول القرن الاخر ولما لبثت ان انتهت بصفة نهائية فى الثلاثينات من هذا القرن .
- ومن الضرورى القول ان النقود الورقية فى الوقت الحاضر فى مختلف دول العالم غير قابلة للتحويل حيث كانت نهاية قاعدة الذهب فى الثلاثينات من هذا القرن اما ما يزال يكتب على اوراق النقد

في بعض الدول من تعهد بنك الاصدار بدفع قيمة الورقة النقدية الى حاملها لا يعدو ان يكون جملة لا معنى لها من اشار الماضي القريب . ولهذا عدت كثير من الدول الى حذف هذا التعهد من اوراقها النقدية . اما ما تحدده الدولة من وزن معين من الذهب للوحدة من العملة الوطنية فلا يفيد الا في تحديد سعر الصرف الرسمي ما بين العملة الوطنية وبقية العملات الاخرى الاجنبية في مجال المدفوعات الاجنبية والواقع ان كافة دول اوربا والعالم قد هجرت قاعدة الذهب واقفقت قابلية عملاتها للتحويل .

— ملاحظات — ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على الهدف من السياسة النقدية في ظل قواعد النقد الورقية وان كان البعض يرى انه في ظل قواعد النقد الورقية يجب جعل التشغيل الكامل هو هدف السياسة النقدية في الدولة . ولا خلاف في ان بلدا ناميا كصر يجب ان يجعل من النمو الاقتصادي السريع عن طريق توسيع توسيع القدرة الانتاجية للاقتصاد القوي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية في مختلف ميادين الانتاج الهدف الاساسي لكافة السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية .

والخلاصة : ان النقود الورقية كانت في اول الامر نقودا ناتجة عن طبعتها غطاء ذهب او فضة بنسبة كاملة ثم تطورت الى نقود قابلة للتحويل عنطبعتها غطاء معدني جزئي بنسبة اقل من نسبة البنوك ثم أصبحت في المجتمعات المعاصرة نقود الزامية قانونية غير قابلة للتحويل الى اى معدن نفيس ولا يدعها الى حسن تصرف الحكومة وسلامة سياستها الاقتصادية وزيادة الانتاج وتعتمد قوتها من قبول الافراد لها بالاجماع المعتمد من ثقة الافراد في حكومتهم

الفصل الخامس : اثار تغير قيمة النقود

- سبق القول ان النقود لا تطلب لذاتها ولكنها تطلب لما لها من سلطان على جميع السلع والخدمات اى لاستعمالها كسداة للمبادلة ولا يختلف المقصود بقيمة النقود عن المقصود بقيمة اى سلعة من السلع في السوق فكما اى قيمة القمح مثلاً عبارة عن سلطان القمح في المبادلة بسلع السلع والخدمات اى القوة الشرائية للقمح تعرف قيمة النقود بانها عبارة عن سلطان النقود في المبادلة بسلع السلع والخدمات اى القوة الشرائية للنقود .
- فاذا نظرنا الى اى ورقة نقدية فان قيمتها في حد ذاتها لا يعدو ان تكون قيمة الورق التى صنعت منه والاحبار التى طبعت بها ولكن قيمتها كنقود تتمثل في انه يمكن ان يشتري بها من السلع والخدمات ما يساوى قيمتها وهو ما يعرف بالقوة الشرائية للنقود .
- والمقصود بالقوة الشرائية للنقود هو قدره الوحدة الواحدة من النقود على شراء السلع والخدمات او بتعبير اخر كمية السلع والخدمات التى يمكن للوحدة الواحدة ان تشتريها في وقت معين .
- فاذا كان سعر اللتر من البنزين ١٠ بمعنى ان الجنيه الواحد يمكن ان يشتري عشرة لترات او بمعنى اخر في قيمة الجنيه مقوم بوحدة البنزين هو ١٠ .
- فاذا ارتفع سعر البنزين الى عشرين قرّر فمعنى ذلك ان الجنيهة

الواحد يمكن ان يشتري ٥ لترات فقط من البنزين في ظل السعر الجديد أى ان قيمة الجنيه قوم بوحدة من البنزين قد انخفض الى النصف نتيجة لارتفاع سعره الى الضعف .

- ومن ذلك المثال يمكننا القول بان قيمة النقود مقومة بوحدة من سلعة معينة تتناسب تناسب عكيا مع سعر هذه السلعة فترفع بانخفاضها وتنخفض بارتفاعها ومن الواضح وجود ارتباط عكس بين قيمة النقود ومستوى الاسعار بل ان قيمة النقود ليست في الواقع سوى مقلب مستوى الاسعار ^{فاذا ارتفع مستوى الاسعار} الى الضعف كسبنا نفس المثال السابق كان معنى ذلك انخفاض قيمة النقود الى النصف واذا انخفض مستوى الاسعار بمقدار ٥٠% كان معنى ذلك ارتفاع قيمة النقود بمقدار ١٠٠% ومن ثم لا يجوز ان ينظر الى ارتفاع مستوى الاسعار وانخفاض قيمة النقود او الي انخفاض مستوى الاسعار وارتفاع قيمة النقود كما لو كانت احد الظاهرتين سببا للآخرى اذ هما في واقع الامر شيء واحد .

- الواقع اننا اذا قارنا اسعار مجموعة من السلع في تاريخ معين باسمائها في تاريخ اخر لمشهدنا ارتفاع اسعار طائفة من السلع وانخفاض اسعار طائفة اخرى واحتفاظ طائفة ثالثة بدرجة واضحة من الثبات فاذا انخفضت قيمة القمح بنسبة ٣٠% وارتفعت قيمة السكر او انخفضت بنسبة اقل فباى القيمتين نعتد في مقام التعبير عن القوة الشرائية للنقود ؟ لان المقصود بالقوة الشرائية للنقود

سلطان النقود ليس ببادلة سلعة بالذات ولكن سلطان النقود لبادلة السلع والخدمات على العموم.

- وفي مثل هذه الحالة لا يمكن ان تحكم على المستوى العام - للاسعار الا اذا كان لدينا مقياسا يمكن به ان نقيس على وجه التحديد مقدار الانخفاض في مستوى الاسعار.
- والمقياس الذى يعتمد عليه هو ما يعرف باسم الرقم القياسى للاسعار.

الارقام القياسية :

- يمكن بصفة عامة ان تعرف الرقم القياسى لاي ظاهرة من الظواهر بانه النسبة المئوية لقيمة هذه الظاهرة في وقت معين الى قيمتها في وقت اخر.
- فاذا كان دخل شخص ما ارتفع من ٥٠ جنيه سنة ١٩٢٥ الى ٦٠ جنيه في عام ١٩٢٩ - فبذلك يكون الرقم القياسى لدخل هذا الشخص سنة ٢٩ الى سنة ٢٥ كاساس هو :-

$$\frac{60}{50} \times 100 = 120\%$$

وهذا يعنى ان الدخل قد ارتفع بنسبة ٢٠% خلال الفترة المذكورة.

- واذا كان سعر سلعة ما سنة ١٩٢٥ قروش واصبح ٩٠ قرشا سنة ١٩٢٩ مثلا فذلك يكون الرقم القياسى لسعر هذه السلعة سنة ٢٩ بالنسبة لسنة ٢٥ كاساس هو = $\frac{90}{50} \times 100 = 180\%$

ما يعنى ان سعر هذه السلعة قد انخفض بنسبة ١٠% خلال هذه الفترة.

- وهكذا يمكننا ايجاد الرقم القياسى لاي ظاهرة من الظواهر بقسمة قيمتها فى سنة معينة تسمى سنة القارنة على قيمتها فى سنة اخرى تسمى سنة الاساس مع الضرب $\times 100$ لجعلها على شكل نسبة مئوية.

- ويطلق البعض اسم منحوب على مثل هذه النسبة التى تشتمل على مفردة واحدة كدخل فرد واحد او سعر سلعة واحدة اما الرقم القياسى فيستخدم للدلالة على نسبة ظاهرة مركبة تتكون من مجموعة من المفردات .

- فمثلا اذا قلنا ان الرقم القياسى للاسعار هو ١٢٥% فان ذلك يعنى ان المتوسط العام لاسعار جميع السلع قد ارتفع ٢٥% وهذا لا يدل بالضرورة على ان سعر كل سلعة على حدة قد ارتفع بهذه النسبة فقد تكون اسعار بعض السلع قد ارتفعت بنسبة اعلى او اقل منها بل قد تكون اسعار بعض السلع قد انخفضت ولم ترتفع ولكن هذا يدل على ان متوسط التغير فى اسعار جميع السلع قد بلغ ٢٥%.

- يمكن حساب الرقم القياسى للاسعار بالطريقة التالية :

السعر عام ١٩٧٥ السعر عام ١٩٧٩

٤	٥	- السلعة الاولى
١٢	١٠	- السلعة الثانية
٢٨	٢٠	- السلعة الثالثة
٣٢	٢٠	- السلعة الرابعة

- منسوب سعر السلعة الاولى : $\frac{4}{5} \times 100 = 80\%$

- منسوب سعر السلعة الثانية : $\frac{12}{10} \times 100 = 120\%$

- منسوب سعر السلعة الثالثة : $\frac{28}{20} \times 100 = 140\%$

- منسوب سعر السلعة الرابعة : $\frac{32}{20} \times 100 = 160\%$

فيصبح الرقم القياس للاسعار = $\frac{80 + 120 + 140 + 160}{4} = 125\%$

القوة الشرائية للنقد ومستوى الاسعار:

- يقيس الرقم القياس للاسعار نسبة التغير التي تحدث في المستوى

المعام لاسعار السلع والخدمات او بمعنى اخر يقيس التغير في القوة

الشرائية للنقد اى قدره الجنيه الواحد على شراء السلع والخدمات

فاذا كان الرقم القياس للاسعار سنة ١٩٧٩ بالنسبة لسنة ١٩٧٥

كاساس هو ١٢٥% مثل فمعنى ذلك ان السلع التي كان يمكن

شراؤها في سنة ١٩٧٥ بـ ١٠٠ قورص أصبحت تشتري في عام ٧٩

بـيـلـغ ١٢٥ قرش . وقياسا على ذلك يمكن القول ان السلع التي يمكن شراؤها سنة ١٩٢٩ بـيـلـغ ١٠٠ قرش كان من الممكن شراؤها في عام ١٩٢٥ بـيـلـغ ٨٠ قرش ومن ذلك يمكن القول ان القوة الشرائية للجنيه سنة ١٩٢٩ قد انخفضت بنسبة ٢٠% مما كانت عليه عام ١٩٢٥ .

- وبناء على ذلك يمكننا ان نحدد العلاقة بين التغير في القوة الشرائية للنقد والتغير في مستوى الاسعار على اساس ان الرقم القياسي للقوة الشرائية للنقد هو عبارة عن مقلوب الرقم القياسي للاسعار . فلذا كان الرقم القياسي للاسعار هو ١٢٥% فمعنى ذلك ان القوة الشرائية للجنيه أصبحت $\frac{100}{125}$ اى اضعف اخماس ما كانت عليه سابقا .

- ملاحظ ان التغيرات في المستوى العام للاسعار خلال فترة زمنية معينة او ما يعبر عنه بالاتجاه العام للاسعار يؤدي الى نتائج تختلف باختلاف مصادر الدخل وتوزعهم بين افراد المجتمع كذلك يؤدي التغير في قيمة النقد (في شكل ارتفاع او انخفاض) الاسعار الى آثار تختلف في حالة الدائمين عنها في حالة المدمنين . ملاحظ ان التغير من مستوى اسعار منخفض الى مستوى اسعار مرتفع نتيجة التقلبات الاقتصادية الدورية من شأن ان يحدث ارتباكاً في الجهاز الاقتصادي بأكمله ولعلنا يمكننا ايجاز هذه الآثار لتغير قيمة النقد على فئات المجتمع فيما يلي :

١- بالنسبة للمستهلكين :

- بالنسبة للمستهلكين نجد بصورة عامة ان ارتفاع الاسعار يضرهم بهم لانهم يدفعون ثمنًا أكبر لكل سلعة يشترونها وذلك ينخفض دخلهم الحقيقي وبالتالي انخفاض في مستويات المعيشة وصعوبة المستهلكين في حالة انخفاض الاسعار ولكن ذلك يتوقف على بقاء دخلهم النقدي كما هو .

٢- بالنسبة للمنتجين :

- ملاحظ ان ارتفاع الاسعار من شأنه ان يث حالة من الانتمشاش في الاسواق وشجع المنتجين على الانتاج وحيث ان المنتجين يحاولون تحقيق أكبر ربح ممكن وما ان تكاليف الانتاج لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع اسعار السلع المكتملة فان فاعل الربح المتوقع يزداد وشعر المنتجين انهم في استطاعتهم الاستفادة من ارتفاع اسعار السلع مما يؤدي الى زيادة الانتاج بالإضافة الى ما يستفده بعض المنتجين من لديهم مخزون سلع يبيعونه بأسعار يحق لهم ارباحا استثنائية .

اما في حالة انخفاض الاسعار فقد يقال ان المنتج يبيع كميات أكبر نتيجة انخفاض الثمن وتعدد الطلب على السلع لانخفاض السعر ولكن ذلك صحيح بالنسبة لسلعة واحدة طلبها من اساء

بالنسبة لمجموع الطلب على مختلف السلع فان ظروف الكساد وضمف القدرة الشرائية للفالية المعطى من الافراد تتيجة انتشار البطالة بمرض الطلب الكلى للانخفاض ما يودى الى انخفاض ارباح المنتجين واحيانا الى الخسارة لتحمله تكاليف تعاقدية اجور خامات ايجار فواتر تعاقد عليها من قبل انخفاض الاسعار ما يمرضه للخسارة .

- واخيرا يمكن القول ان تقلبات الاسعار تحدث اثار اجتماعية واقتصادية ضارة فى المجتمعات الحديثة لان ارتفاع الاسعار يؤثر فى توزيع الدخل فالنسبة للافراد الذين يحصلون على دخلهم من الارباح مثل التجار والمنتجين فانه فى حالة ارتفاع الاسعار يزيد دخل هذه الطبقات على حساب الطبقات ذات الدخل الثابت وفتات المستهلكين بصورة عامة ويمكن القول ان الدخل القوس قد اهد توزيعه لصالح طبقة المنتجين واصحاب الاعمال على طبقة المستهلكين .

- وفى حالة انخفاض الاسعار يشهد اصحاب الدخول النقدية الثابتة فيحصلون على نصيب اكبر من السلع والخدمات نظرا لان دخلهم النقدى الثابت يمكنهم من شراء قدر اكبر من الناتج القوس مثلا فى السلع والخدمات ولكن انخفاض الاسعار فى فترات الكساد الطويلة اى الازمات الاقتصادية يمرض بالطبقة العاملة

- خصوصا اذا قللت القطاعات الصناعية من طاقاتها الانتاجية .
- واذا كانت التقلبات في قيمة النقود ومستوى الاسعار ضعيفة ومتكررة وفي فترات متقاربة فان النظام الاقتصادي سوف يحاسب باحمرار بالغة وذلك لان تقلبات الاسعار تبعث شعورا من عدم الاستقرار في دوائر الانتاج كما تجعل المخططين مترددين في الاعتماد على الاستثمار في شكل اقامة مشروعات جديدة او التوسع في المشروعات الحالية او بتحديد الاصول والمعدات القديمة باصول جديدة .
- ملاحظ ان الانخفاض غير الطبيعي في مستوى الاسعار يعني انخفاض في المستوى المعيشي لاجلب طبقات الشعب العاملة كما ان —
الانخفاض المزمن في الاسعار يؤدي الى البطالة بين الطبقات الكادحة ولذلك يجب على الحكومات مراقبة تغيرات الاسعار ومحاولة الحد من تقلباتها حتى تضمن مستوى معيشة لائسقى لاقراء المجتمع .
- ملاحظ ان العناية النقدية التي تتبعها الدولة لها اكبر الانسـر في الوسط بين حجم النقد المتداول ومستوى الاسعار ولذلك يجب علينا ان ندرس النظرية التقليدية في النقود (نظرية الكمعية في النقود) ثم نتبين العلاقة الصحيحة بين مستوى الاسعار وحجم النقد المتداول .

نظرية الكمية للنقود :

- تهتم النظرية النقدية بصفة أساسية بإظهار اثر التغير في كمية النقود بالزيادة او النقصان على الظواهر الاقتصادية المختلفة وصفة خاصة على مستوى الاسعار ومستوى التشغيل ومن هنا كان اهتمام المدرسة التقليدية منصبا على العلاقة التي تهيض بين كمية النقود من ناحية وبين مستوى الاسعار من ناحية اخرى او بمعنى اخر بين كمية النقود من ناحية وقيمتها من ناحية اخرى على اعتبار ان قيمة النقود او قوتها الشرائية ما هي الا العكس للآخر لمستوى الاسعار .
- يمكن القول ان الصورة المبسطة لنظرية كمية النقود ما هي الا تطبيق لنظرية القيمة المبهمة على الندرة فيقال ان قيمة الشيء ترتفع كلما كان نادرا وتنخفض كلما خفت هذه الندرة والنقود في رأيهم لا تختلف عن السلع الاخرى وعلى ذلك فقيمتها ترتفع اذا كانت نادرة او قليلة الوجود في المجتمع وتنخفض اذا كانت وفيرة . وعلى ذلك اذا زادت الكمية الموجودة من النقود فان قيمتها تنخفض في شكل ارتفاع الاسعار والعكس ترتفع قيمتها النقود اذا قلت الكمية الموجودة منها ويكون ذلك في شكل انخفاض في المستوى العام للاسعار .
- اي ان نظرية كمية النقود ترى ان هناك علاقة مباشرة بين كمية

النقد المتداولة والمستوى العام للأسعار فإذا زادت كمية النقود بنسبة معينة فترتفع الأسعار بنفس هذه النسبة وإذا قلت كمية النقد المتداول تنخفض الأسعار بنفس نسبة انخفاض كمية النقود فمثلاً ترتفع الأسعار بمعدل الضعف إذا غلغت كمية النقود وتنخفض الأسعار بمعدل ٥٠% إذا قلت كمية النقود المتداولة بمقدار ٥٠%

— أو بعبارة أخرى فإن قيمة أى سلعة من السلع إنما تتحدد بالوفرة أو بالندرة النسبية أى بالكمية المتاحة فيها مقارنة بالحاجة إليها . والنقد هنا كإى سلعة أخرى فقيمة النقود أو قوتها الشرائية إنما تتوقف على الكمية المتاحة منها أو عرض النقود ومدى الحاجة لها أى الطلب على النقد والعلاقة بين عرض النقود والطلب عليها ما يسمى بمعادلة المعادلات .

— ملاحظ أن العرض السابق يفتقران جميع الظروف الأخرى التى تعود النشاط الاقتصادى فتبقى على ما هى عليه لا تتغير وإن أى زيادة أو نقص فى كمية النقود سينعكس مباشرة على مستوى الأسعار فيؤدى إلى ارتفاعها أو انخفاضها وطبيعة الحال أن مثل هذا الافتراض لا يمكن أن يتحقق فى مجتمع يتغير فيه النشاط الإنتاجى .

معادلة التبادلات:

- هذه المعادلة تربط بين كمية النقود الفعلية مع سرعة تداولها في جانب او ما نسميه حجم التجارة والمستوى العام للائتمان في الجانب الاخر فاذا استخدم الافراد ٢٠٠ مليون جنيهه في خلال عام وكان مجموع قيمة الصفقات التي تم تبادلها يساوي ٤٠٠ مليون جنيهه فان المجتمع قد استخدم كل وحدة نقدية مرتان اي ان معدل دوران النقود او سرعة تداولها = ٢ .
- المقصود بكمية النقود هنا جميع انواع النقود التي تصدرها السلطات النقدية سواء كانت نقود حكومية او بنوكوت او ودائع لاجل . وكمية النقود يمكن قياسها . في اى لحظة من اللحظات وذلك بجمع جميع انواع النقود المتداولة خارج الجهة المصدرة لها سواء كانت متداولة فعلا في السوق او كانت على شكل ارصدة خاملة يحتفظ بها الافراد .
- وتعتبر سرعة دوران النقود العنصر المكمل لكمية النقود فلئن كانت الكميات التي تصدرها الجهات المختلفة من النقود تعتبر مقاييسا لكميتها في لحظة معينة فان قياس هذه الكمية خلال فترة زمنية تعتبر مشكلة تثير التساؤلات وذلك لان كمية النقود تختلف من لحظة الى اخرى من ناحية عدد المرات التي تسعمل فيها كسل وحدة نقدية في خلال هذه الفترة فبعض وحدات النقود قد لا تستخدم مطلقا خلال هذه الفترة وتظل مكتنزة او محبوسة عن التداول والتالى يجب ابعادها تماما عند حساب كمية النقود

ويمكن ابعادها عن طريق ضربها في صفر والصفر هنا يمثل عدد المرات التي تستخدم فيها النقود .

— بعض وحدات النقود تستخدم مرة واحدة خلال هذه الفترة وبالتالي يمكن ضربها في واحد صحيح وهو يعنى ان تأثيرها يعادل تماما تأثير كميتها وصفر وحدات النقود تستعمل مرتين خلال الفترة ولذلك يمكن ضربها في اثنين اى يعنى ان تأثيرها يكون ضعف تأثير الكمية الصادرة وهكذا .

— فاذا افترضنا مثلا ان الجهات النقدية قد اصدرت ١٠٠ مليون جنيه وان الوحدات المختلفة من المائة مليون قد استخدمت فسي التبادل كالاتي :

— ١٠ مليون جنيه لم تستخدم قط

— ٢٠ مليون جنيه استخدمت مرة واحدة

— ٣٠ مليون جنيه استخدمت مرتين

— ٤٠ مليون جنيه استخدمت ثلاث مرات

— وضرب كل كمية من كميات النقود في عدد المرات التي استخدمت فيها :

$$١٠ \times \text{صفر} + ٢ \times ٢٠ + ٣ \times ٣٠ + ٤ \times ٤٠$$

$$\text{صفر} + ٢٠ + ٦٠ + ١٢٠ = ٢٠٠$$

— هذا معناه ان تأثير ١٠٠ مليون جنيه الصادرة يعادل تأثير

- ٢٠٠ مليون جنيه أى ان كل وحدة نقدية بصدرة قد استخدمت
- ميتين فى المتوسط ومن ثم فانتا يمكن ان نقول ان سرعة دوران —
النقد فى مثالنا هذا يساوى ٢
- وعلى نفس المنهاج نستطيع ان نقول ان قيمة النقد المصدرة ١٠٠
مليون جنيه وان سرعة دوران النقد تساوى ٤ فانه يمكن ان تحقق
معاملات قيمتها ٤٠٠ مليون جنيه .
- يمكن ان نستخلص نتيجة هامة وهى ان زيادة سرعة دوران النقد
يعادل فى تأثيره زيادة كمية النقد المصدرة وان انخفاض دوران ،
النقد يعادل فى تأثيره نقص كمية النقد المصدرة .
- وتعتمد نظرية الكمية للنقد والتي تنسب الى الاقتصادى الأمريكى
فيسر على معادلة التبادل بصفة اساسية وتحاول ايجاد العلاقة
بين متغيراتها وهى كمية النقد ودوراتها والمستوى العام للأسعار
وحجم المعاملات .
- وتفترض هذه النظرية ان سرعة دوران النقد ثابتة وعلى الاقل
فى الاجل القصير ولا تتغير الا بتغير عادات المجتمع وتقاليده
وعلى ذلك تمتبر سرعة دوران النقد ثابتة فى الاجل القصير .
- وتفترض هذه النظرية ان حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادى
تحدد عوامل موضوعية غير النقد وان الاقتصاد القوسى فى أى مجتمع
يكون فى حالة توازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل وعلى ذلك

فان حجم المعاملات لا يؤثر في مستوى الاسعار معامل كمال
لو كان ثابتا .

— وعلى ذلك ترى هذه النظرية اى مستوى الاسعار لا يمكن ان يتغير
من كمية النقود المتاحة والعكس غير صحيح اى ان كمية النقود هى
العنصر الوحيد المحدد لمستوى الاسعار .

— فاذا ما زادت كمية النقود بنسبة معينة فان الاسعار لابد ان ترتفع
بنفس النسبة وعلى ذلك فان هناك تناسب طردي بين كمية النقود
ومستوى الاسعار بمعنى ان كمية النقود هى المتغير المستقل
ومستوى الاسعار هى المتغير التابع .

فاذا زادت كمية النقود بنسبة معينة — ارتفعت الاسعار بنفس النسبة
واذا انخفضت — — — — — انخفضت

نقد النظرية :

- ١— يمكن القول ان الاساس الذى بنيت عليه النظرية (معادلة المبادلات)
اساس سليم غير قابل للنقد . ولكن يمكن توجيه النقد الى فرض ثبوتات
سرعة دوران النقود فى المدى القصير وثبات حجم المعاملات .
- ٢— فسرعة دوران النقود يمكن ان يتغير بتغير حجم المعاملات كما يمكن
ان يتغير نتيجة لظروف السوق سواء فى الاجل القصير او فى الاجل
الطويل وسرعة دوران النقود لها نفس تأثير تغير كمية النقود او بمعنى
اخر يمكن ان تؤدى زيادة سرعة دوران النقود الى ارتفاع الاسعار

حتى لو كانت النقود ثابتة يمكن ان يؤدي انخفاض سرعة دوران
الى انخفاض مستوى الاسعار حتى ولو كانت النقود ثابتة.

٣- كذلك قد يؤثر التغير في كمية النقود او سرعة دورانها في حجم
المعاملات وليس في مستوى الاسعار وذلك اذا كان المجتمع لم
يصل الى حد التشغيل الكامل . فاذا كان المجتمع قد وصل
الى حد التشغيل الكامل فأي زيادة في كمية النقود او دورانها
يؤثر في مستوى الاسعار اما اذا كان المجتمع لم يصل الى حد
التشغيل الكامل فان أي زيادة في كمية النقود او دورانها يؤثر
في حجم المعاملات ولا يصيب مستوى الاسعار.

٤- كذلك تبين النظرية الكمية ان كمية النقود تؤثر في مستوى الاسعار
اي في اتجاه واحد في حين ان مستوى الاسعار لا يؤثر على كمية
النقود في حين ان هذا الوضع لا يتفق مع واقع الحياة الاقتصادية
اذا ان التغير في الاسعار لا بد ان يؤثر على سلوك الافراد .
ماتتالي على حجم معاملاتهم سواء في نفس الاتجاه
او في الاتجاه المضاد وهذا يتوقف على الظروف النفسية السائدة
في السوق وعلى توقعات المنتجين والمستهلكين ماتتالي يمكن
ان يؤثر مستوى الاسعار في كمية النقود المتداولة او في سرعة
دورانها .

الخلاصة :

- يتوقف مستوى الاسعار على العلاقة بين عاملين متغيرين اساسيين هما حجم الانفاق او الطلب النقدي والعرض او الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة في السوق .
- فيتمجه مستوى الاسعار الى الارتفاع بازيدة حجم الانفاق النقدي بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة فيتمجه مستوى الاسعار الى الانخفاض بازيدة الحجم الحقيقي للسلع والخدمات دون ان يصاحب ذلك مقابله نفسى حجم الانفاق النقدي .
- ولما كان الانفاق النقدي هو عبارة عن حاصل ضرب كمية النقود في سرعة تداولها وكان للتغير في سرعة تداول النقود كسما فلنا من قبل مثل ما للتغير في كمية النقود من نفس الاثر فانفسه يمكن القول :
- ١- ان هناك ثلاثة عوامل تؤثر في مستوى الاسعار هي كمية النقود وسرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة في السوق .
- ٢- ان مستوى الاسعار يميل الى التغير في اتجاه عكسي مع التغير في كمية النقود وفي سرعة تداولها واتجاه عكسي مع التغير في عرض السلع والخدمات وذلك بغرض بقاء العوامل الاخرى على حالها .

٣- ان المحافظة على التوازن بين الانسياب النقدى وانسياب
السلع والخدمات فى الجهاز الاقتصادى يكون بمحاولة
التاثير على كمية النقود وسرعة تداولها داخل المجتمع .

الفصل السادس

النظام النقدي المصري

- رأينا كيف ان النظام النقدي في اى دولة من الدول يتكون من مختلف انواع النقود المتداولة بين الناس وبين الهيئات والمؤسسات ومن مجموع النظم والتشريعات التى تنظم الاحوال النقدية فى البلاد .
- وتتفرد الدولة بما لها من سلطات سيادية بوضع اسس نظامها النقدي وتشكل قاعدتها النقدية فالقانون هو الذى ينشئ وحدة النقد ويحدد القاعدة التى يركز عليها النظام النقدي ويضع القواعد والاصول التى تهيم الدولة بقتضاها على الهيئات القائمة على اصدار النقود ويعطى للنقود قوة الابرأ القانونية .
- ويكشف النظام النقدي لاي بلد من البلدان عن طبيعة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيه ومن هنا تتفق النظم النقدية بصفة عامة فى خصائصها الجوهرية حيث تتناهل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والنظم النقدية فيها .
- وقد ارتبط تاريخ النظام النقدي المصرى بتطور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد .
- يمكن تقسيم تاريخ النظام النقدي المصرى فى العصر الحديث

الى مراحل ثلاث (١)

(١) من عام ١٨٣٤ الى الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤

(٢) من عام ١٩١٤ حتى عام نهاية الحرب العالمية الثانية .

(٣) من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان .

اولا : النظام النقدي المصري قبل الحرب العالمية الاولى :

- يمكن ارجاع تاريخ النقود الحديثة في مصر الحديث الى قرار محمد علي في عام ١٨٣٤ والخاص بالقضاء على الفوضى في النظام النقدي المصري نتيجة التماثل بخليط غير متجانس من المعكوكات الفضية والذهبية بعضها مصري واغلبها اجنبي متفاوت الوزن والميار .

- وعلى الرغم من فشل تلك المحاولة الا ان القرار المذكور كان بداية الطريق نحو اصلاح النقدي الذي تحقق لمصر بالمرسوم الصادر في سنة ١٨٨٥ .

اصلاح النظام النقدي المصري :

- وقد افتقرت مصر في تاريخها الحديث الى نظام نقدي سليم واخفق القرار الصادر في ١٨٣٤ في عهد محمد علي في تحقيق هذا اصلاح النقدي المنشود .

- كما ادى عدم كفاية النقود الذهبية واليهالات الفضية التي مكنت

(١) دكتور محمد زكي شافعي مقدمه في النقود والبنوك الطبعة السابعة ١٩٧٧ ص ٢٤٥ وما بعدها .

تطبيقاً لقرار الإصلاح الى استمرار تداول النقود الاجنبية من الناس ولم يترتب على هذه المحاولة للإصلاح سوى ارتباط البلاد بنظام المعدنين وتحديد سعر قانونى لبعض انواع النقود الاجنبية التى كانت متداولة بين الناس فى مصر .

— ولا شك ان التغير الجوهرى الذى ادخله المشرع كان بالمرسوم الصادر فى ١٤ فبراير ١٨٨٥ والذى استبدل الذهب بنظام المعدنين كقاعدة للنقد فى مصر .

— وتحقيقاً لذلك اتخذ المشرع من الجنيه (٨٠ جرام من الذهب عيار $\frac{٨٧٥}{١٠٠٠٠}$) وحدة للنقد فى مصر . وجعل للمسكوكات الذهبية وحدها قوة ابراء غير محدودة فى الوفاء واجاز لدارسك النقود ان تضرب عملة ذهبية لحساب من يشاء من افراد الناس اما الفضة فقد هبط بها المرسوم الى مرتبة النقود المساعدة باحتكار الدولة مكها لحسابها وتقييد القوة الابرائية لمسكوكاتها ببلغ ٢ جنيه وحظر استيراد المسكوكات الفضية الاجنبية .

— كذلك استهدف المشرع من هذا المرسوم بالاضافة الى القضاء على الفوضى الناتجة عن تداول اكثر من عملة اجنبية فى السوق المصرية احلال عملة قومية موحدة لتحل محل تلك الخليط من العملات الاجنبية التى كان يتكون منها هذا التداول النقدي فى مصر . وقد تحقق هذا الغرض بالنسبة للنقود الفضية والمسكوكات الذهبية المصرية لسد حاجات التعامل النقدي بين

الناس ولم يجد المشرع مفرًا من الإبقاء على ثلاث عملات ذهبية اجنبية في التداول :

١ - العشرين فرنك الذهبية الفرنسية

٢ - الجنيه الجيدى التركى

٣ - الجنيه الانجليزى

كما حدد المشرع القيمة القانونية لهذه العملات باقل من قيمتها السلمية حتى يتسنى طبقا لقانون جهشام للجنيه المصرى طردها من التداول اذا توافرت في البلاد الكميات المناسبة منه ولكن لما كانت الحكومة لم تمك كميات كافية من الجنيه المصرى استمر التعامل بالنقود الذهبية الاجنبية ولم يتخلف عن العمل بمرسوم الاصلاح النقدى من هذه الناحية سوى افراد الجنيهاات الانجليزية الذهبية بالتداول النقدى في البلاد واختفاء الجنيه التركى والفرنك الفرنسى .

وهكذا اخفق الاصلاح النقدى في تزويد البلاد بحاجتها من العملة الوطنية ولم يكن له من اثر سوى ارساء النظام النقدى المصرى بصفة واقعية على قاعدة المسكوكات الذهبية الاسترلينية . وانحصر دور الجنيه المصرى كوحدة حسابية فقط نظرا لقلته كميته في السوق وكانت الجنيهاات الذهبية حسب التداول النقدى في ذلك الحين في مصر .

ظهور النقود الورقية :

- ولقد تأسس البنك الاهلى المصرى فى عام ١٨٩٨ وظهرت النقود الورقية لأول مرة فى تاريخ مصر فى صورة اوراق البنكوت التى انشده البنك المذكور بامتياز اصدارها بقتضى الامر العالى فى ٢٥ يونيو ١٨٩٨ .
 - ولقد انشئ البنك الاهلى المصرى بموجب اموال انجليزية فسى صورة شركة مساهمة بدتها خمسون سنة ومركزها الرئيسى بالقاهرة ليس فقط بقصد اصدار اوراق البنكوت ولكن للقيام بالاعمال المصرفية العادية فى اوسع الحدود سواء كان ذلك لحساب الافراد ام الشركات ثم الهيئات العامة .
 - ويمكن تلخيص احكام النظام الاساسى للبنك الاهلى المصرى فيما يتعلق بعملية اصدار اوراق البنكوت فيما يلى :-
 - ١- مهمة اصدار اوراق البنكوت عمل قائم بنفسه مستقل تام عن الاعمال المصرفية التى يمارسها البنك وصك البنك حسابا منفردا وتمتع خزانه خاصة لجميع اعمال اصدار البنكوت وسحبها
 - ٢- يجب ان يقابل بصفة دائمة قيمة اوراق البنكوت المتداول

}

ما يساوى النصف على الاقل ذهب

والنصف الاخر سندات
- وتحتفظ الحكومة وحدها بامرها واختيارها وتعيينها وفى حالة عدم توافرها يزداد نسبيا وصيد الذهب الى الخزانه الخاصة باوراق البنكوت بحيث تكون جملة الاوراق المتداولة لها يقابل بكامل قيمتها .

٣- يوضع رصيد الاصدار ذهبا اكان او سندات بمركز البنك بالقاهرة
 في خزانة خاصة لها مفتاحان غير متشابهان يحفظ احدهما
 لدى البنك والثانى لدى مندوبى الحكومة .
 - ولم يعترف المشرع لاوراق البنكوت بقوة ابراء قانونية في الوفاء بالالتزام^ت
 في ذلك الحين وانا ترك الافراد احرار في قبول هذه الاوراق او عدم
 قبولها كاداء من ادوات الوفاء . صرّح ذلك انه لم يكن من المتصور
 اجبار الافراد على قبول مثل هذه الاوراق النقدية في التعامل
 بمجرد ظهورها الى حيز الوجود ولذا اكتفت الحكومة ببناء على طلب
 البنك باذاعة منشور دورى تصرح فيه وزارة المالية لصياغتها بقبول
 اوراق نقد البنك الاهلى المصرى لاداء الاموال الاميرية واجراء كافة
 المدفوعات للجسمور بهذه الاوراق طالما رغب في قبولها . هذا
 ولم يتجاوز جملة التداول منها حتى اخر عام ١٩١٣ مليون ونصف
 مليون من الجنيهات وقيمت الجنيهات الاسترلينية الذهبية الاداة -
 الرئيسية لتسوية المعاملات النقدية في مصر حتى قيام الحرب العالمية
 الاولى .

ثانيا : النظام النقدى المصرى من ١٩١٤ - ١٩٤٥ :

- ارتكز النظام النقدى في مصر حتى الحرب العالمية الاولى على قاعدة
 المسكوكات الاسترلينية الذهبية اما اوراق البنكوت فكانت نقودا -
 اختيارية ليس لها في التداول النقدى سوى اهمية ثانوية امسا
 نقود الودائع فلم يكن لها دور يذكر في هذا المجال لعدم تغلغل

الوضع المصرفي في نفوس الافراد وعدم اقبال المصريين عموما على التعامل مع البنوك .

— وقد شهد النظام النقدي المصري عدة تغيرات في غمار الحرب العالمية الاولى وفي اعقابها فقد اختفت المسكوكات الذهبية من التداول وازدادت اهمية اوراق البنوك وفرض السعر الالزامي لها في عام ١٩١٤ . كما زادت اهمية نقود الودائع في التداول النقدي لاتساع نطاق التسهيلات المصرفية .

— كذلك انتقل النظام النقدي المصري من قاعدة الذهب الى قاعدة الجنيهات الاسترلينية الورقية في اكتوبر ١٩١٦ بما ترتب على ذلك من ارتباط قيمة النقود المصرية بقيمة العملة الانجليزية وقابلية تحويل الجنيهات الاسترلينية الورقية الى جنيهات مصرية بمعدل ثابت وطريقة اليه . وتأثر الاوضاع النقدية في مصر بتأثر التطورات النقدية في انجلترا . ولم يتغير هذا الوضع حتى ١٥ يوليو ١٩٤٧ عندما خرجت مصر من منطقة الاسترليني وعدلت نظام البنوك .

السعر الالزامي لاوراق البنوك ١٩١٤ :

— عرفنا ان الجنيهات الاسترلينية الذهبية كانت الاداء الرئيسية لتسوية المعاملات النقدية حتى الحرب العالمية الاولى وان اوراق البنوك الورقية لم يكن لها سوى اهمية ثانوية نظرا لحدثة عهد البلاد بهذه الاوراق وعدم اعتراف ائقانون لها بقوة ابراء قانونية في الوفاء .

- ولقد واجهت الحكومة بعد اعلان الحرب في اغسطس ١٩١٤ موقفا دقيقا ذلك لاختصاص الافراد الى سحب ودائعهم من البنوك والمطالبة بالوفاء ذهبها لسائر الديون ولذا دعت الحاجة الى اسباغ قوة الابرء القانونية على انواع النقود المتداولة في البلاد وصاحب نشوب الحرب حلول موسم تمهيد القطن دون ورود الجنيئات الذهبية الاسترلينية نظرا لطريف الحرب ولذا كان لابد من الاحتياط على البنوك لا لمواجهة طلب واندفاع الافراد في طلب الوفاء بالديون ولكن لتمهيد محصول البلاد الرئيسي ايضا .
- لذا كان من الضروري الا يتكى بالاعتراف لا وراقى البنوك بالعملة القانونى فحسب ولكن ان يحرم الافراد الحق في مطالبة البنك الاهلى المصرى بصرف قيمة الاوراق ذهبيا ايضا . وقد صدر الامر العالى فى اغسطس ١٩١٤ بفرض السعر الالتزامى لاوراق البنوك الصادرة من البنك الاهلى المصرى ونص فيه على ان اوراق البنوك الصادرة من البنك الاهلى المصرى لها نفس القيمة الاسمية (الفعلية) التى للنقود الذهبية المتداولة في القطر المصرى وان ما يدفع من هذه الاوراق لاى سبب كان هائى قد ادى الى مبرر للذمة وذلك بصفة مؤقتة والى حين صدور امر جديد . وذلك تحق لاوراقى —
- البنكوت قوة ابراء قانونية مطلقة في الوفاء بالديون .
- كما نص في الامر العالى ان يخصص للبنك الاهلى بصفة مؤقتة والسى ان يصدر امر جديد في تاجيل دفع قيمة اوراق البنوك التى تقدم

اليه لهذا الغرض.

— وقد أدى ذلك التعديل الجوهرى فى النظام النقدى المصرى الى اختفاء الذهب من التداول طبقا لقانون جرشام واصبح البنكنوت هو الاداء الرئيسية لتسوية الالتزامات مما ترتب عليه اتساع نطاق اصداره وتداوله بين الناس وقد بقى مفعول الامر العالى سالف الذكر ساريا فى مصر حتى وقتنا الحاضر.

— وقد ترتب على فرض السعر الالزامى لاوراق البنكنوت اغفاء البنك الاهلى المصرى من التزامه بخغطية قيمة اوراق لغاية النصف على الاقل ذهبا طبقا للمادة الخامسة من نظامه الاساسى . وقد اجاز وزير المالية للبنك بناء على طلبه فى ديسمبر ١٩١٤ ان يودع غطاء الاصدار من الذهب فى المستقبل لدى بنك انجلترا نظرا لتعذر نقل الذهب من انجلترا الى مصر بسبب ظروف الحرب مما قد يؤدى الى عجز البنك الاهلى المصرى عن مواجهة ازدياد حاجات التعامل الى البنكنوت.

— وهكذا اصبح للبنك الاهلى المصرى اصدار البنكنوت او محبسه من التداول فى مصر مقابل ايداع الذهب او محبسه من وديعته الخاصة فى بنك انجلترا وهكذا بقى النظام النقدى المصرى مركزا على قاعدة الذهب وبقى البنكنوت المصرى مغطى بمقدار النصف

على الأقل ذهباً وفق لصريحها الذهب الذي كونه نواضع
صادراتها على وارداتها وديعة خاصة لدى بنك إنجلترا .

- وفي عام ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا البنك الاهلى المصرى بأنه لن
يتكّن فى المستقبل من تغطية اوراق البنكوت المصرية ذهباً لنظراً
لاستحالة الحصول علأ على الذهب فى لندن وفى ٢٧ سبتمبر ١٩١٦
أخطر المستشار المالى الانجليزى لوزارة المالية محافظ البنك
الاهلى بمصحح الحكومة له بالاستمرار فى الاصدار على ان يكون
ذلك اجراءً مؤقتاً وهذا القرار انتقل النظام النقدى المصرى
الى قاعدة الصرف بالاسترلينى ما ترتب عليه :

١- ثبت سعر صرف الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى بصفة
رسمية .

٢- اطلق حرية تحويل احدى النقدين الى الاخر بصمر التبادل
المقرر فى ذلك الوقت جك = ١٧٠ قرش يديون اى قيد مسا
ترتب عليه انتفاء اى رقابة وطنية على اصدار كمية البنكوت
المصدرة فى مصر .

٣- حرمان الجنيه المصرى من اى مظهر من مظاهر الاستقلال -
وتعمير النظام النقدى المصرى للاضطرابات النقدية الانجليزية
وارتباط بصير اوراق البنكوت المصرى بصير العملة الانجليزية
الوقعية .

ثالثا : النظام النقدي المصري بعد الحرب العالمية الثانية :

- تجمع لمصر خلال الحرب العالمية الثانية مقدار ضخم من الازدانة الاسترلينية نتيجة القوار العادر في عام ١٩١٦ بوسط البنكوت المصري بالجنيه الاسترليني وعدم تغطية الاصدار النقدي ذهبا وقد ترتب على تراكم هذه الازدانة نشوب تضخم نقدي جامع ساهم في زيادته اخفاق السلطات المصرية في الرقابة على الاسعار وتطلع البلاد الى مكافحة هذا التضخم يوم يتاح لها استخدام اودتها المجددة في انجلترا في استيراد - لع الاستهلاك الضرورية ولسع الانتاج .
- وسرعان ما كشفت انجلترا عن نواياها في هضم حقوق مصر وتعطيل استئنافها لازداتها حالما وضعت الحرب اوزارها بل واخذت التصحفا تتوالى من المسؤولين الانجليز عن ضرورة تجميد هذه الازدانة اوعلى الاقل تخفيضها وهكذا جوزيت مصر على استبقاء الصلة بين الجنيه المصري والاسترليني خلال الحرب بحسب اودتها وتكران حقوقها واخضاع نظامها النقدي لاضطرابات هيفة تعرضت لها منطقة الاسترليني لذا كان لابد من تعديل نظام اصدار البنكوت في مصر بما ينعم الصلة بين الجنيهين وحسب النظام النقدي المصري .
- ثم جاء القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قاضيا بتاميم جميع البنكوت يمكن القول ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يمكن اجمال

التعديلات التي لحقت بالنظام النقدي المصري كالآتي :

- ١- تعديل نظام اصدار البنكوت.
- ٢- تأميم البنوك وانشاء البنك المركزي المصري.

أولاً : تعديل نظام اصدار البنكوت :

- انتقل النظام النقدي المصري في اواخر عام ١٩٦٦ الى قاعدة الصرف بالاسترليني ما ترتب عليه تغطية الشطر الاعظم من البنكوت الصادر الى مصر باصول مقومة بالاسترليني ما ترتب عليه تغطية الشطر الاعظم من البنكوت الصادر الى مصر باصول مقومة بالاسترليني وحرية تحويل الجنيهات الاسترلينية الى جنيهاً مصرياً بلا قيد ولا شرط وصرف ثابت وارتباط قيمة الجنيه المصري بقيمة الجنيه الاسترليني .
- وقد مهد للانفصال بين الجنيه المصري والاسترليني عاملان اولهما انضمام مصر الى صندوق النقد الدولي سنة ١٩٤٥ ما ترتب عليه من تحديد قيمة الجنيه المصري بالنسبة للذهب والنسبة للدولار - الا انه لم يكن لا بالنسبة للجنيه الاسترليني واستقلال مصونات تسيير الجنيه المصري عن الجنيه الاسترليني وثانيهما خروج مصر من منطقة الاسترليني اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٤٧ بحقن في الاتفاق المالي المعقود بين مصر وإنجلترا في ٣٠ يونيو ١٩٤٧ بما ترتب على هذا من فرض الرقابة الحكومية على كافة عمليات الصرف الاجنبي بما في

- ذلك على ان تحول الجنيهات الاسترلينية الى جنيهات مصرية
او العكس وانتهاء عهد التحويل الالى للمبالغ النقدية بـ
انجلترا ومصر او العكس بلا قيد او شرط بسمير التعادل .
- ثم صدر القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨ : معدلا لنظام اصدار البنكوت
في مصر فقرر على انه تغطى اية زيادة في الاصدار من تايخ العمل
بهذا القانون على النحو الاتي :-
- ١- باذونات على الخزانة المصرية بالنسبة للجزء المشترط تغطيته
ذهبا .
- ٢- بسندات الحكومة المصرية او سندات مصرية تضمنها الحكومة
المصرية او باذونات على الخزانة المصرية بالنسبة للجزء المشترط
تغطيته باوراق مالية .
- ولم تكن احكام القانون ١١٩ لسنة ٤٨ اخر ما شهد نظام البنكوت
من تعديلات فعند تحويل البنك الاهلى المصرى الى بنك مركزى
بالقانون ٥٧ لسنة ٥١ نر على وجوب مقابلة اوراق النقد المتداولة
بصفة دائمة وقد قيمتها تماما بحصيد مكون من ذهب وكمك اجنبية
وقد اجنبى وسندات واذون الحكومة المصرية واقل ما نر عليه
القانون ١١٩ لسنة ٤٨ من جواز تغطية اصدار البنكوت بسندات
مصرية تضمنها الحكومة المصرية كمسندات بنك التليف الزراعى
والتعاونى مثلا . وقد تدارك المشرع هذا النقص فى القانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٤ من القانون ٥٧ لسنة ٥١ فقد

فقد اضيف لهذا التعديل السندات المصرية التى تضمنها الحكومة .
 - ولم يطرأ أى تعديل على الوضع السابق بصدد قانون البنوك
 والائتمان ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ اذ نص على ان " يجب ان يقابل
 اوراق النقد المتداولة بصفة دائمة وقد رقيمتها تماما رصيد مكون
 من ذهب ونقد اجنبى وصكوك اجنبية وسندات الحكومة المصرية
 واذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية واوراق تجارة
 قابلة للخصم .

ثانيا : تامين البنوك واتشاء البنك المركزى المصرى :

- من النظام المصرفى المصرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية
 بسلسلة من التطورات الجوهرية التى من شأنها احداث تغير شامل
 فى معالمه وجوهر بنياته . وقد بلغت هذه التطورات الجوهرية
 قمتها عام ١٩٦١ بصدد القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتاميم
 البنوك فى مصر .

- يرجع صدور هذا القانون الى ما مر به النظام المصرفى المصرى
 من مراحل سابقة على صدوره حيث كان النظام المصرفى قائما على
 اكتاف البنوك الاجنبية ومتوسطة بنك الاصدار (البنك الاهلى
 المصرى) متخذا شكل المشروع الخاص وسيطر عليه المصالح الاجنبية
 ولا يحاسب من اعمال الرقابة على احوال النقدية والائتمانية شيئا
 يذكر داخل حرم البنوك يصد ربطيقة اليه مقابل ايداع اذون -
 وسندات حكومية انجليزية فى غطاء الاصدار والبنوك الاجنبية تستأجر

بالخطر الاعظم من النشاط المصرفى وتمتع بحرية تحويل الاسواق
بين مصر ولندن بلا قيد ولا شرط صمغ ثابت.

— وعلى هذا النحو تضاعفت امكانية الرقابة على عرض النقود وعلى النشاط
المصرفى فى البلاد فالبانكوت يصدره البنك الاهلى المصرى بطريقة
اليه فى مقابل اصول استرلينية والبنوك التجارية فروع لبنوك عالمية
واسعة النشاط يقتصر نشاطها على تحويل التجارة الخارجية
دون نظر للحاجات الاثمانية الداخلية مثل الزراعة والصناعة
والتجارة الداخلية.

— وقد كان للخروج من منطقة الاسترليني ١٩٤٧ اهمية كبرى ففى
هذا المجال فقد ترتب على انتهاء التحويل الى الاموال بسين
مصر ولندن واخضاع جميع عمليات النقد الاجنبى للرقابة وحوسبان
البنوك الاجنبية من الاحتفاظ باية ارصدة اجنبية تزيد عما يلزم
لتغطية عملياتها اليومية وعلى ذلك انقطعت الصلة بين البنوك
الاجنبية التى تعمل فى مصر وبين مراكزها الرئيسية فى الخارج وتمعين
عليها اللجوء الى البنك الاهلى المصرى لمد حاجتها من الاموال
فى فترات الضغط المومى او فى فترات الضيق المالى.

— واعقب ذلك تحويل البنك الاهلى الى البنك المركزى للدولة بمقتضى
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ بما ترتب عليه من توكيد المصولة على
الهيمنة على النظامين النقدى والمصرفى واخضاع نشاطه فى شؤون
النقد والائتمان والصرف للرقابة الحكومية مباشرة.

- ثم صدر القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ونص على ان تتخذ البنوك التي تعمل في مصر شكل شركة مساهمة مصرية وان تكون اسهمها جميعا اسمية وسلوكة دائما للمصريين وان يكون اعضاء مجالس ادارتها والمسؤولين عن الادارة من المصريين والا يقل واحمال الشركة المدفوع عن نصف مليون جنيه . وقد خول القانون وزير المالية مهلة للبنوك الاجنبية لاستكمال اجراءات التصير على الا تجاوز هذه المهلة خمس سنوات .
- على ان تخلى الجهاز المصرفي من السيطرة الاجنبية لم يكن الاثر الوحيد لقانون التصير فقد ترتب على ذلك توسيع الرقابة المباشرة للحكومة على البنوك سواء عن طريق انتقال ملكيتها التامة للدولة او اشتراك الدولة في ملكيتها .
- وعلى ذلك فان صدور القانون ١١٢ لسنة ١٩٦١ القاضى بتاميم جميع البنوك كان مجرد اجراء اهد به تحقيق السيطرة الحكومية المباشرة على نشاط البنوك التجارية وان كانت هذه السيطرة متحققة فعلا قبل صدور القانون المذكور وقد شمل التاميم جميع البنوك المتخصصة وذلك بالإضافة الى شركات التأمين .
- وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى ٢٤٢٢ حيث نص على ادماج البنك الصناعى فى بنك الاسكندرية وانخفاض عدد البنوك المتخصصة الرئيسية فى مصر الى مرفقين المؤسسة المصرية العامة للاتمان الزراعى والتعاونى والبنك العقارى المصرى .

يقوم القطاع المصرفي حالياً بدور هام في دعم الاقتصاد القومي وتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية خاصة في ضوء العجز المستمـر في ميزانية الدولة وعلى ضوء التطورات الناتجة من تعديل مسار الاقتصاد القومي وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي صدرت مجموعة من القرارات التنظيمية والقوانين الهامة التي كان لها اثرها على هيكل البنوك ومن اهم هذه القوانين والقرارات .

١- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ : وهو قانون استثمار المسـاهـال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الذي حدد الهدف من دخول البنوك الاجنبية للعمل في مصر والعمل على جنب ودائع رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها في مصر للمعاونة في تنمية الاقتصاد المصري وتمويل التجارة الخارجية .

٢- صدر القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالبنك المركزي والجهـاز المصرفي الذي اصبح البنك المركزي بموجبه السلطة الكاملة في ادارة السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية واصبح له الحق في الاشتراك في رسم السياسة المالية للدولة ومتابعة تنفيذها بالإضافة الى دعم دوره في تدبير الائتمان الخارجى للرءاء بمـتـطـلبـات التنمية ودعم الاقتصاد القومي .

كـلـأـصـحـ للبنك المركزي الحق في تحديد اسعار الخصم واسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العمليات المصرفية دون التقيد بالحدود

المنصوص عليها في أي تشريع آخر.

- ٣- صدق قانون تنظيم التعامل في النقد الاجنبي رقم ١٧ لسنة ٧٦ الذي صدر بهدف التعامل في النقد الاجنبي وتبسيط الاجراءات ومنح الجهاز المصرفي مرونة للعمل في الاسواق المالية والداخلية.
- ٤- وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال وأصبح الجهاز المصرفي المصري يضم البنوك المصرية الوطنية بالإضافة الى عدد من البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية وقد بلغ عدد البنوك المشتركة والاجنبية التي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٤٣ بنكا وخرط لبنك حتى نهاية ١٩٧٩ وتبلغ رؤوس الاموال فيها نحو ٣ ر ١٩٣ مليون جنيه منها ٦٢٥ مليون جنيه بالعملة الاجنبية والباقي بالعملة المحلية.
- ٥- ولقد تم الاتفاق بين البنك المركزي والبنوك في مصر في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة على ان تودع هذه البنوك ١٥ % من ودائعها بالعملة الاجنبية لدى البنك المركزي لتحويل بشروط التمنية . وهذا يمثل تطورا ايجابيا جديدا في استثمار هذه البنوك لاموالها .

الاستقرار النقدي بين الدول *****

مقدمة :

- ظل العالم سوقا واحدة طالما كانت المبادلات الدولية تسرى عن طريق قاعدة الذهب التي اخذت بها إنجلترا منذ عام ١٨١٦ . وظلت اغلب الدول تاخذ بها حتى الحرب العالمية الاولى . ولم تاخذ بقاعدة الفضة الا بعض بلاد الشرق المتخلفة اقتصاديا كالصين وتاخذ . اما نظام المعدنين فقد اختفى من الميدان الدولي قبل انتهاء القرن التاسع عشر لمصلحة الرئيسية .
- وفي ظل قاعدة الذهب كانت المدفوعات بين الدول تتوازن تلقائيا بغير حاجة الى تدخل من جانب احد الدول ولهذا لم تظهر مشكلة المدفوعات وكانت وسائل الدفع واحدة وهي الذهب نفسه معدنا كان ام عمله وهو ما كانت توفره قاعدة الذهب نفسها ثم ظهرت الحوالات الذهبية وعندما تنكك السوق العالمي الواحد انهارت قاعدة الذهب وجمعتها قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية وصارت التسويات تتم بالعملات الورقية المتفق عليها .
- وقد ادركت الدول عند خروجها عن قاعدة الذهب ان الاسواق الحرة للنقد الاجنبي عاجزة عن الاحتفاظ بتوازن مستقر فمسي اسواق الصرف وادركت في نفس الوقت خطورة هذه الحقيقة على

العلاقات الاقتصادية الدولية ورد القمل الذى يحدث احتلال هذه العلاقات في موازين المدفوعات الجارية . لذلك قسرت هذه الدول بمجرد خروجها عن قاعدة الذهب مثل فرنسا ولجيكا او بعد فترة قصيرة كإنجلترا ان تتخلى عن مبدأ حرية اسواق النقد الاجنبى فتحدد اسعار رسمية وثبتها عند المستوى الذى تختاره لها .

- وكان الشكل الرئيسى لحماية التثبيت هو تدخل السلطات النقدية في اسواق النقد الاجنبى المتأثير على ظروف المعروض والطلب تأثيرا يقلل الاستقرار وذلك عن طريق هيئة خاصة تعرف باسم هيئة تثبيت رصيد الصرف وكانت إنجلترا هي اول من انشئ هذا الرصيد (حساب تعادل الصرف) وذلك في عام ١٩٣٢ بعد تقلبات سعر الجنيه الاسترلينى في الاسواق الحرة في عام ١٩٣١ .
- وعندما عقد المؤتمر الاقتصادى العالمى في لندن في عام ١٩٣٣

بحسب نتائج التى ترتب على استقلال هيئات تثبيت الصرف في تعاملاتها واقترح انشاء رصيد ثلاثى يتكون من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا للاشراف على تنظيم اسواق النقد الاجنبى ففى لندن وباريس ونيويورك وهى الاسواق العالمية الثلاثة ولكن هذا الاقتراح لم يلاقى قبولا من جانب الدول الثلاث المختصة وانشأت الولايات المتحدة رصيدها الخاص في ابريل ١٩٣٤ ثم فرنسا

في ١٩٣٦ ثم بلجيكا وسويسرا وهولندا وذلك فقدت اسواق
النقد الاجنبى حريتها .

— ولقد كانت سوق لندن اكثر مرونة من الاسواق الاخرى لان حساب
تعادل الصرف في انجلترا كان قادرا في نشاطه على الفناء
التقلبات الوقتية التى لا مبرر لها دون التحكم في الاتجاهات
العامة في السوق . ولكن صعوبة التمييز بين العمليات الوقتية
والعمليات التى تخضع للاتجاهات العامة تعذر معها السيطرة
على استقرار الجنيه الاسترلى .

— وتشبه عمليات حساب تعادل الصرف عمليات السوق المفتوحة
بالنسبة للبنك المركزى . فهو تارة يشتري العملة الوطنية اى يبيع
العملات الاجنبية وتارة اخرى يبيع العملة الوطنية اى يشتري
العملة الاجنبية وفي جميع الحالات تؤثر عمليات الحساب على
الودائع المصرفية الحاجة بالتعاملين ومن ثم على الائتمان
الدولى ولذلك تعرض كما سبق ان قلنا لمخاطر عديدة من اهمها
التعرض لفقد مبالغ كبيرة في عمليات الصرف والعجز عن مواجهة
حركات الضخمة لرؤوس الاموال القصيرت الالجل ويقام الحرب
للعالمية الثانية انتهى هذا النظام .

— وقد رأت بعض الدول ذات العملات الضعيفة التى لا تستطع
ان تقاوم الاتجاهات الدولية الدائمة بسبب اختلال موازن

مدفوعات الجارية ان تنسب عملاتها الى احدى العملات الرئيسية
ولذلك ظهر نظام الكتل النقدية التي تتألف كل منها من مجموعة
من الدول التي ترتبط بالدولة المركزية بعلاقات تجارية ومالية .

كتلة الاسترليني :

- قلنا ان اغلب هذه الكتل تكونت حول مصلحة نقدية مشتركة بمعنى
ان العالم انقسم الى كتل نقدية تلتفت كل كتلة حول عملته
لها انتشار دولي معين وفي عام ١٩٣٥ امكن التمييز بين خمس
كتل نقدية هي :

- ١- كتلة الذهب وتلتف حول فرنسا
 - ٢- كتلة السين وتلتف حول السين الياباني
 - ٣- كتلة المارك وتلتف حول المانيا وتجميعها اتفاقيات قصاصة
ناشئة عن نظام الرقابة على الصرف .
 - ٤- كتلة الدولار والمتجمعة حول امريكا وتضم بلاد عديدة من
امريكا الجنوبية .
 - ٥- كتلة الاسترليني والتي التفت حول الجنيه الاسترليني .
- ولقد جمعت بين دول كل كتلة اجتهادات عديدة متفاوتة من تاريخية
وسياسية وعسكرية ونقدية وتجارية ومن وراء هذه الاعتبارات جميعا

- كانت توجد حقيقة جوهرية وهي انبساط قاعدة الذهب هذا النظام الذي كان يسود عالميا من مركزية في انجلترا وكان لانهايا هذا النظام ان وجدت مراكز لا مركز واحد للارصاد العالمية .
- ولم نعرف كتلة الاسترليني الا منذ تخفيض الاسترليني ومعدل بريطانيا نهائيا عن قاعدة الذهب في ١٩٣١ وعندئذ لجأت دول كثيرة لتخفيض عملتها تبعا لخفض الاسترليني لتعاقب على قدرتها على التعديل لبريطانيا وتكونت من هذه الدول جميعا كتلة الاسترليني بغير تنظيم قانوني ولا وضع محدد .
- وتعتبر كتلة الاسترليني اكبر مجموعة نقدية بعد الحرب العالمية الثانية وكانت تشمل المستلكات البريطانية ومصر والهند والعراق والبرتغال والسويد والنرويج وفنلندا والدانمارك وفرنسا واتحاد جنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلندا وايران واليابان .
- ولقد كانت كتلة الاسترليني كتلة فضفاضة بلا تنظيم قانوني ولا حدود مرسومة ومع ذلك امكن استغلالها مع هذه الكتلة من التطبيق العملي واهمها :
- ١- ثبات الصرف بين دول كتلة الاسترليني
 - ٢- الاحتفاظ بارصدة اجنبية تتكون اغلبها من الاسترليني
 - ٣- توازن المدفوعات بين اعضاء الكتلة يتم بالاسترليني عن طريق التغير في الارصدة الاسترلينية .

- ولقد كان اهم نتيجة لقيام كتلة الاسترلينى ان عجز مدفوعات بريطانيا مع بلاد الكتلة كان يغطى بحركة راس مال نحو بريطانيا اما عجز مدفوعات الدول الاعضاء مع بريطانيا فانه كان يسوى عن طريق السحب على الاصد ة المتجمعة فى لندن . وهكذا افلحت بريطانيا فى ان تتلافى عجز مدفوعاتها الدولية اولا عن طريق تثبيت سعر الصرف مع اعضاء الكتلة وذلك عن توثيق علاقتها التجارية معهم وعن طريق وضع نظام للتوازن بين بريطانيا واعضاء الكتلة يحتفظ دائما للسوق البريطانى بحركة رؤوس اموال داخلية وخارجية .

منطقة الاسترلينى :

- ولم تكن كتلة الاسترلينى صالحة لان تستخدمها بريطانيا لتنظيم تمويل مدفوعاتها عقب الحرب العالمية الثانية لذلك ما ان اعلنت الحرب حتى اعلنت بريطانيا عن انشاء بنى ان اخر على قواعد كتلة الاسترلينى هو منطقة الاسترلينى .
- والفق الاساس بين الكتلة والمنطقة ان الكتلة تنظم نقدي بعميدا عن الارتباط بالاسترلينى اما المنطقة فهى تنظم مالى بمدد لمعونة بريطانيا لحل مشكلة مدفوعاتها .

- وقد كونت بريطانيا منطقة الاسترليني من خلال سعيها لحل
مشكل مدفوعاتهما بالفعل وقد حلت عن طريقين :
- ١- إبرام اتفاقيات الدفع مع بلاد أمريكا الجنوبية خاصة حيث
كانت تزودها بريطانيا بالمواد الغذائية .
- ٢- فرض الرقابة على صرف الاسترليني وتعميم هذه الرقابة
على كل البلاد ذات الصلة الوثيقة بالاسترليني .
- وقامت المنطقة على نفس المعالم التي ميزت كتلة الاسترليني انما
المهم ان المنطقة انشأت عالما واحدا جديدا يحافظ على قيمة
الاسترليني ويتبادل معه ويمكن لبريطانيا من تسوية مدفوعاتهما
كالاتى :-
- ١- كونت البلاد اعضاء المنطقة فيما بينهم عالما نموذجيا وقت
الحرب تجرى في داخله علاقات مبادلة متعددة الاطراف ويتم
فيه التعامل والتسوية بالاسترليني بحرية ولذلك كانت المنطقة
تسودها حرية التصرف وعلى ذلك لم تكن بريطانيا ترفع
مشترياتها من الدول الاعضاء الا بالاسترليني ولم يكن القضاء
يحتطيهمون استخدام هذا الاسترليني الا داخل المنطقة
قط .
- ٢- كونت البلاد الاعضاء فيما بينهم مجمعا للعملة الاجنبية
وللذهب مركزه انجلترا بحيث تضع كل دولة من الاعضاء كل

عملة اجنبية تحصل عليها وكل ذهب تكسبه من مبادلاتها الدولية في مجمع لندن تحت يد انجلترا وتكتفى بان تحصل على قيمة ذلك بالاسترليني . ثم تقوم انجلترا بتوزيع العملات الاجنبية المتجمعة فيما بين الاعضاء وتحفظ لنفسها بنصيب الاسد .

- ومعنى ذلك ان منطقة الاسترليني كانت تنظيما لتسوية مدفوعات بريطانيا دوليا فهي مكتسبة من الدفع داخل المنطقة بالاسترليني وحده ثم مكنتها من الحصول على العملات الاجنبية وكل الذهب الذي تكسبه الدول الاعضاء فنستطيع ان يستعمله هي في الشراء من خارج المنطقة .

اتفاقية بيوتون رودز :

- بعد الحرب العالمية الثانية حاولت الدول لتحقيق التماسك الدولي التفكير في انشاء نظام نقدي يصحح الاوضاع الخاطئة التي آلت اليها العلاقات الاقتصادية الدولية ولمفاداة الاضطرابات التي اعقبت حالة الحرب وتقدمت انجلترا بمشروع لانشاء اتحاد للمقاصة الدولية . كما قدمت الولايات المتحدة مشروع آخر لانشاء احتياطي دولي لتثبيت النقد وعقدت الدول التحالف الموقر النقدي والي في بيوتون رودز ١٩٤٣ للاتفاق على القواعد الاساسية لتنظيم العلاقة بين اسعار الصرف انتهت الى انشاء صندوق النقد الدولي وحددت اغراضه .

أولاً : تشجيع التعاون الدولي عن طريق إيجاد هيئة دولية دائمة تهىء الوسائل للتشاور في المسائل النقدية الدولية .

ثانياً : يتم التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية فيهم ذلك في تحقيق مستوى عال من توظيف الأيدي العاملة وزيادة الدخل الحقيقي وتنمية الموارد الانتاجية لكل الدول الأعضاء مسع اعتبار ذلك أهداف اقتصادية .

ثالثاً : العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على نظام الصرف السلم وتجنب الأعضاء المنافسة في تخفيض قيمة العملات .

رابعاً : العمل على إحلال نظام مشترك للدفعات الدولية الخاصة بالعمليات الجارية بين الأعضاء بدلاً من التسديدات النهائية وعلى التخلص من قيود مراقبة أسعار الصرف التي تعوق تسهل تجارة العالم .

خامساً : توفير عامل الاطمئنان والثقة في الأعضاء وذلك بجعل مسود المال الاحتياطي في متناولهم مع اتخاذ التحفظات المناسبة لتصحيح اضطرابات موازن المدفوعات ما يؤدى الى الرخاء القوي .

سادساً : تقصير أجل الفترات التي تحتل فيها موازن المدفوعات — الجارية للأعضاء والحد من درجة اختلالها .

— ولقد بدأت هيئة صندوق النقد الدولي نشاطها في سبتمبر ١٩٤٦ وعكفت على دراسة المشاكل النقدية للدول الاعضاء باعتبار انشاء الصندوق خطوه جادة من قبل المجتمع الدولي لانشاء نظام نقدي دولي • على ان الصندوق لا يمنح سوى الائتمان قصير الاجل ولذلك لا يمكنه حل المشاكل النقدية طويلة الاجل •

السياسات النقدية

— يقصد بالسياسات النقدية مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة بالنسبة لكل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد وتتضمن السيولة العامة جميع الاصول النقدية والمالية المتاحة للدولة والمستخدمة في الوفاء بالتزامات متثلة في النقود والائتمان المصرفي والكمبيالات والسندات الاذنية واذون الخزنة والاصول المالية قصيرة الاجل .

— وتهدف الدولة من ذلك تحقيق عدة اهداف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادى للمجتمع والتحكم في التقلبات بالمحافظة على مستويات الاسعار واستقرار قيمة النقود في الاسواق الداخلية للاقتصاد وسمم صرفها في التعامل الخارجى . كما قد تهدف الدولة ايضا من السياسات النقدية محاولة المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد القوى والتخفيف من البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة وخدمة اهداف التنمية الاقتصادية

داخل المجتمع .

اسس السياسة النقدية :

— تختلف اسس السياسة النقدية تبعاً لاختلاف مستويات التقدم والتطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية

والاجتماعية المساعدة في هذه المجتمعات.

- ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الاول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في اطار من الاستقرار النقدي الداخلى وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية كمسليات السوق المفتوح او تعديل سعر الفائدة او تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي او الائتمان لاغراض الخاصة وغيرها . الا ان السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الاهداف مما قلل من اهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد ذلك لان هناك حدود لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض اسعار الفائدة او زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الاخرى.

- اما في الدول الاخذه في النمو فان اسس السياسة النقدية تكمن في الاهداف الاساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية والتي تنحصر في خدمة اهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها وحد من دور السياسات النقدية في توجيه الموارد المالية لذلك تخلف الاقتصاد الوطني واختلال بنهاية الانتاجي خصوصاً عصر العمل الفنى وتخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه

- فـضـلا من قـلة المـؤسـسات المـالـية غـير المـصرـفية وضـيق الاسواق .
- متطلب تطوير اقتصاديات هذه الدول وتدعيم تسييرها تطوير
اجهزتها الانتاجية والمصرفية والائتمانية لتتفق مع ظروف هذه
الدول الاقتصادية والاجتماعية ووضع السياسات المناسبة لتنظيم
عمل هذه الاجهزة وتطويرها وتوجيه نشاطها نحو خدمة اهداف
التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتى الاهداف الاخرى للمجتمع
ومن اهم اسس هذا التماور في هذا المجال :
- اصلاح النظم النقدية وما يتطلبه ذلك من دعم البنوك المركزية
للدول النامية واحكام رقابته واعرافه على نشاط البنوك والمؤسسات
المالية خاصة في مجال التسهيلات الائتمانية من حيث نطاقها
وامالها وصورها المختلفة .
- توفير المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمار المرغوب لزيادة
الدخل القومي وبالتالي زيادة الدخل الفردي الحقيقي وما
يستلزمه ذلك من توفير المؤسسات العاملة والخاصة في هذا
المجال على اختلاف انواعها ومحتوياتها بالقدر الكافي وانتشار
مبادئ اعمالها في كافة فروع المجتمع .
- اتباع السياسات النقدية المناسبة للاوضاع الاقتصادية وخطط
صراج التنمية حتى لا تحدث اختلالات نقدية تؤثر على مسار
التنمية وعلى توزيع الموارد في المجتمع .

السياسة النقدية في الاسلام :

- يهدف الاسلام من خلال تنظيمية المترابط والمتكامل لحياة المسلمين الى دعم القدرة الاقتصادية للمجتمع الاسلامي بصفة مستمرة كأحد الاهداف الاساسية التي تهدف اليها السياسة الاسلامية يمكن القول ان النظام الاسلامي اتخذ من تنظيم الجهاز المصرفي وعرض النقود وتنظيم عمل البنوك وملائمة لتحقيق مذهب القدرة الاقتصادية للمجتمع الاسلامي وسند رسالتها تباعا :

تنظيم الجهاز المصرفي :

- قامت الدولة الاسلامية بمك النقود وتحديد مقدارها ومراقبة التداول فيها منعا للفش وحفاظا على حقوق الاخوين وتحقيق استقرار الاسعار ولتعزيز الفاعل من المفسوس فيها وهذا الوظيفة من اعمال السيادة للدولة التي لا يجوز لغيرها القيام به .
- وهو معنى تلك الدولة الاسلامية للمصرف المركزي ودارك العملة الذي يصدر النقود والمعارف التجارية التي يمكنها خلق نقود الودائع في المجتمع او الاعراف عليها ووضع السياسات النقدية المناسبة لسير هذه المصارف حتى تؤدي وظائفها .
- كذلك العمل على توفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والمواقة على الخطط والبرامج الانمائية في المجتمع والعمل على الغاء -

الفائدة على رأس المال ووضع نظام المشاركة في الهج والخسارة
بدلا عنه .

— وقد رغب الاسلام في التوسط في الانفاق الاستهلاكى والادخار
دعا للمقدرة الاقتصادية للمجتمع حتى يتمكن من تحصيل
مستويات المعيشة فيقول تعالى " والذين اذا انفقوا لم يحرفوا
ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما " سورة الفرقان آية ١٧

ومن ذلك يتضح ان تنظيم الاسلام للانفاق الاستهلاكى من حيث
ترشيده وتوفية احتياجات افراد المجتمع الاساسية وتوفير مدخرات
كافية وذلك لتكون موارد كافية لزيادة الطاقة الانتاجية والحد من
المشاكل الاقتصادية وزيادة المدخرات وتوجيهها نحو سهل الاستثمار
فالاسلام يعمل على الغاء الاكتناز وفرض الزكاة على الاموال غير
المستثمرة .

تنظيم عرض النقود :

هناك صلة وثيقة بين السلطات النقدية في المجتمع وجهاز التمويل
وعدم اصدار النقود الا باسباب اقتصادية فعلية لا يضر بالقسم ولا
يؤدى الى زيادة التضخم ما يؤدى الى مكاسب للبعثر على حساب
الاخصس .

— فالتقلبات في القدرة الشرائية للنقد و نتيجة اختلاف عرضها
أو بمباراة أخرى تقلبات الاسعار تؤدى الى اثار ضارة بالمجتمع
نتيجة تغير قيمة الاصول في المجتمع اى الثروات بالتالى تفسير
دخول الافراد ايضا •

فعمد انخفاض قيمة النقد (او ارتفاع الاسعار) يعاد توزيع
الثروة لصالح بعض الطوائف في المجتمع ومنهم المدينين وعند ارتفاع
قيمة النقد او انخفاض الاسعار يعاد توزيع هذه الثروة لصالح البعض
الاخر ومنهم الدائنين •

— كذلك فان انخفاض قيمة النقد فيها ضرر لاصحاب الدخول الثابتة
او القليلة المرونة مثلهم اصحاب الثابتة والاجور والمرتبات والمعاشات
والاعانات الاجتماعية لان الاجور والمرتبات ... وغيرها لا ترتفع
بنسبة ارتفاع الاسعار كما انها تتخلف عنها زمنا حيث يحدث
ارتفاع الاسعار اولا ومن ثم اذا استمر هذا الارتفاع في الاسعار
اتجهت الاجور الى الزيادة ولكن بمعدل اقل •

— اما المظنون واصحاب الاعمال والاراضى والمقارات وغيرهم الذين
يستطيعون تغير دخولهم النقدية مع تغير الاسعار ونسبة
تزيد عن نسبة الاسعار زيادة ما فانهم يستفيدون بهفة عامة من
ارتفاع الاسعار • كما ان لارتفاع الاسعار تأثير سيء على مسوور
الاستثمار فهو يؤدى باتجاهات رؤوس الاموال الى الاستثمارات

- غير المنتجة كالضامة على الاراضى والمعارات يعمل على انخفاض الاسعار تأثير عكسيا لما يحدثه الارتفاع المذكور فى الاسعار .
- لذلك كان الفقهاء المسلمون يرون ثبات قيمة النقود ولانها وسيلة التبادل ومقياس القيم .
- فالإمام الغزالي كان يرى انه من الظلم اختلاف قيم النقود وثباتها فى الجودة والرداءة وان شكر الله يقتضى عدم تغير قيمة واسطحة التبادل ومقياس قيمة الاشياء وهى النقود ولذا كان كل ما من شأنه تغير قيمة النقود تعدى لحدود الله ومن تعدى حدود الله فقد ظلم نفسه .
- والمقريزى يرى ان النقود المصنوعة من الذهب والفضة يجب ان تكون مضبوطة وغير مفسوخة وانه يجب الاهتمام بمك النقود وان اصدا ر النقود يجب ان يأتى من قبل الحاكم لضبطها ومنع غشها وانقاص قيمتها وان الحكام المسلمين كانوا يفعلون ذلك وان التوسع فى اصدار النقود دون مبرر وحاجة اقتصادية ممنوع لما يحدثه من اضرار من جراء نقص قيمتها واضطراب اسعار السلع والتضخم وتأثيره الضار على الثروات والدخول وهو امر ممنوع شرعا .
- يرى ابن قيم الجوزية تحريم ما الفضل فى الاسلام والذي يشمل اشياء هى الذهب والفضة والبر والسمير والتبر والملاح يعنى تحريم التفاصل فيها مع اتحاد الجنس . اى لا يباع شيئا من اى جنس

من هذه الاشياء بشئ * مختلف عنه في الوزن او القدار او الكيل
من نفس الجنس.

- والنسبة للذهب والفضة وهما النقدان السائدان في ذلك الوقت
حيث كانت الدنانير هي العملة الذهبية والدرهم هي العملة
الفضية . فان سبب تحوّل التفاضل بينهم هو كونهما اشياء
للبيعات وحيث ان الثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم
الاشياء فيجب في راي ابن قيم الجوزية ان يكون محدودا -
ومضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض.

- واذا كان الثمن يرتفع وينخفض كالسليم لم يكن هناك ثمن تعتبر به
بل الجميع يلج في حين ان حاجة الناس الى ثمن يعتبرون به البيعا
البيعات حاجة ضرورية عامة ولا يكون ذلك الا بثمن تقوم به الاشياء
وتستمر على حاله واحدة ولا يقوم هو بغيره اذ يصير بذلك سلامة
يرتفع او ينخفض وتفسر معاملات الناس يحدث الضرر والظلم .
- وقد درس ابن عابدين بعض المسائل المترتبة على تغير قيمة النقود
من انخفاض او ارتفاع او انقطاع النقد المتداول واستبداله بنقد
اخر واورد فسى د راسته آراء من سبق من فقهاء الذهب الحنفى
ومغلاصة هذه الدراسة . تنصب على اثر تغير قيمة النقود على
المعاملات النقدية الموجلة الدفع مثل البيع والشراء والاجارة
والقرض وان تاخر تسليم النقود قد يصاحبه تغير في قيمة النقود
بالانخفاض او الارتفاع.

القسم الثاني :

(١) البنوك والائتمانيات

مقدمة :

- رأينا في دراستنا في القسم الاول كيف ان النقود المصرفية أصبحت هي الاساس في التعامل في المجتمعات الحديثة بحيث أصبح من المستحيل الفصل بين دراسة النظام النقدي والنظام المصرفي .
- وذلك ان البنوك التجارية بما لها من سلطة في اصدار نقود الودائع والبنك المركزي بما له من اشراف على البنوك التجارية وسلطة اصدار البنكnotes في الدولة - هما حجر الزاوية في اى نظام نقدي حديث .

- ويتكون الجهاز المصرفي في اى مجتمع من المجتمعات من مجموعة من المؤسسات التي تتخذ من الاقتراض والاقتراض عملا دائما ولا يدخل بطبيعة الحال في النظام المصرفي شركات التأمين وصناديق الادخار والمعاشات على الرغم انها تقوم بالاقتراض والاقتراض ولكن يلاحظ ان هذه المؤسسات لا تتخذ من هذه

(١) مراجع :

- د . محمد زكي شافعي المراجع السابق ص ١٣ وما بعدها
- د . احمد جابر المراجع السابق ص ٦ وما بعدها
- د . محمد خليل بوري مقدمة في النقود والبنوك ١٩٧٧ ص ٨٢ وما بعدها
- د . محمد يحيى عيسى محاضرات في النقود والبنوك ١٩٧٧ ص ١٧ وما بعدها .

- العمليات عملا اساسيا دائما لها وعلى ذلك فان اعتبرت هذه المؤسسات جزءا من حق رأس المال فانها لا تعتبر بنوكا .
- واذا حاولنا ان تتبع نشأة البنوك للتعرف على اصلها فاننا نجد انها نشأت في الاصل كتطور تاريخي لبعض المؤسسات التي سادت في اوربا في العصور الوسطى والتي يرجع بعضها للعصور القديمة .
- يمكن القول ان منشأ البنوك يرجع الى العصور الوسطى عندما كان الصيارفة يقومون باستبدال العملة وتقديم خدمات الصرافة للأفراد وجدير بالذكر ان المدن التجارية القديمة كانت ايضا مراكز لانتشار النشاط المصرفي القديم .
- يعتبر صيارفة البحر المتوسط هم اول من نظم عمليات قبول الودائع وتحليلها من حساب فرد لآخر وكانت هذه التحولات تتم في دفتر يحتفظ به الصيرفي وتتم القيود في حضور كلا من الدائن والمدين .
- وتطور النشاط الاقتصادي واتساع نطاقه وانتشار الامهالات المصرفية والكيميالات والحوالات كان لابد من اصدار التشريعات المنظمة لعمال البنوك العامة كذا اعمال البنوك الخاصة كما اخذت بعض الدول في تنظيم عملية اصدار اوراق البنكنوت او النقود الورقية وحصرت اصدارها في مصرف واحد هو غالباً البنك المركزي .

- والظاهرة البارزة في هذا التطور هي ازدياد أهمية الخدمات المصرفية وتجاوبها مع تطور النظم النقدية واتساع نطاقها اثر زيادة النشاط الاقتصادى وتركيز حق اصدار النقود الورقية فى بنك عام واحد مع جعل الاوراق النقدية المصدرة نقودا قانونية الزامية .
- ولقد كان لاهمية الدور الذى تلعبه النقود في الاقتصاد القومى في اى مجتمع من المجتمعات ولتأثير الزيادة او النقصان في كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادى واهمية الدور الذى تلعبه البنوك في التأثير على كمية النقود كان لابد من تدخل الحكومة لتنظيم الاعمال المصرفية ووضع تعريف محدد للمؤسسات التى تمارس اعمال البنوك وتحديد وظائف البنوك وتقسيمها الى انواع محددة يقتصر كل نوع منها على ممارسة وظيفة واحدة او اكثر من هذه الوظيفة .
- ولقد قسم المشرع المصرى البنوك بمقتضى قانون البنوك والاتصان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٢ الى بنوك تجارية وبنوك غير تجارية اما البنوك التجارية فهى تلك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد اجل لا يجاوز سنة اما البنوك غير التجارية فيقصد بها البنوك التى يكون عليها الرئىس التوصل المقارى او الزراعى او الصناعى والتى لا يكون قبول الودائع تحت

الطلب من اوجه نشاطها الاساسية .

— صعبارة اخرى يعترف قانون البنوك والائتمان المصرى بارسامنة

انواع من البنوك :

١ — البنوك التجارية .

٢ — بنوك الائتمان العقارى .

٣ — بنوك التليف الزراعى .

٤ — بنوك الصناعة .

— يحظر القانون بعد ذلك على اى فرد او هيئة او منشأة غير

مسجلة طبقا لاحكامه لدى البنك المركزى ان تباشر بصفة اساسية

وعلى وجه الاحتياط اى عمل من اعمال البنوك . م ١٩ او ان تستعمل

كلمة بنك وصادقاتها او اى تعبير يمثلها فى اى لغة سواء فى

تسميتها الخاصة او فى هوائنها التجارية او فى دعايتها .

— وقد حاول المشرع المصرى ان يعرّف البنوك التجارية بـ

عن غيرها من البنوك .

— يمكن تقسيم البنوك الى ثلاثة مجموعات :

١ — البنوك التجارية

٢ — البنوك المركزية

٣ — البنوك المتخصصة

الفصل الاول : البنوك التجارية :

مقدمة :

- البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات تجارية الغرض من قيامها هو تحقيق الربح وتتلخص الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية في المجتمعات الحديثة في ان البنوك تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية وليس لها دور في النشاط الصناعي وهو الاساس لمعاملات البنوك التجارية ولها اثره في النظام النقدي وبالتالي في النشاط الاقتصادي ككل داخل الدولة.
- ملاحظ ان وصف البنوك بالتجارية قد يثير بعض اللبس لانها قد يوحي بان عمل هذه البنوك ينصرف الى المجال التجاري فقط دون النشاط الصناعي مثلا وهذا غير صحيح لان هذه البنوك تعمل في مجال النشاط الصناعي اكثر مما تعمل في المجال التجاري وانما يرجع صفة التجارة الى ما ساد في انجلترا في القرن الماضي في ان البنوك هي تتحمل بالتزامات او دهنون تحت الطلب يجب ان تركز نشاطها على منح الائتمان قصير الاجل فقط وهو ما يقصد به عادة تسيير النشاط التجاري فوصف هذه البنوك بالتجارية يرجع الى اتباع تقليد واقعي وليس الوصف العلمي الدقيق.
- صاخذ البنك التجاري عادة شكل الشركة المساهمة التي يمتلك افرادها اسهمها وبالتالي فانه يعمل عادة بأسلوب يكتل له تحقيق

- اقصى ربح ممكن لحملة الاسهم وحتى في حالة ملكية الدولة لهذه البنوك فانها تحاول بقدر الامكان طبقا لاسلوب التعامل ففى المؤسسات التجارية الخاصة بعيدا عن الروتين الحكوى .
- وتعتمد البنوك التجارية على ثقة الافراد فيها وقد رتبها على تقديم خدمات مصرفية سريعة ومسهلة مما يؤدى الى شعور الافراد بان الاحتفاظ بودائعهم فى البنك افضل من الاحتفاظ بها ماثلة .
- وسندرس البنوك التجارية :
- ١ — تعريف البنك التجارى
- ٢ — وظائف البنك التجارى
- ٣ — ميزانية البنك التجارى
- وسندرسها على التوالى :

المبحث الاول : تعريف البنوك التجارية :

- لعل تعريف البنك بصفة عامة لمست من الامور السهلة وذلك لتداخل العمليات التى يقوم بها مع العمليات التى تقوم بها مؤسسات — اخرى .
- ويمكن تعريف البنوك التجارية بانها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع اساسا بتلقى ودائع الافراد القابلة للمحب لدى الطلب او بعد اجل قصير والتعامل بصفة اساسية فى الائتمان

قصير الاجل .

- وعلى ذلك لا تعتبر بنوكا تجارة ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية او ما ينحصر نشاطه الاساسى فى مزاوله عمليات الائتمان لدى الاجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري .
- ولا شك ان هذا التعريف فيه كثيرا من الصحة فقد اتجه التطور المصرفى عموما الى اتساع نطاق العمليات التى تتناولها البنوك التجارية ولم يعد يقتصر هذا النوع من البنوك على القيام بعمليات الائتمان القصير الاجل كتلقى الودائع الجارية من الافراد والمؤسسات وخضم الكميات وتقديم القروض القصيرة الاجل الى التجارة والصناعة لسد احتياجاتها لرووس الاموال انما ذهب التطور المصرفى فى كثير من الدول الى قيام البنوك التجارية كترهده الصناعة والهيئات العامة بالائتمان الطويل الاجل اللازم لتمويل رووس الاموال الثابتة او توسيعها وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية والمشاركة فى بعض الاحيان فى المشروعات الصناعية .
- والواقع ان تحميم البنوك الى تجارة وغير تجارة لا يرجع بمفصلة جوهرية الى عامل التخصص ولكن سبرى ان مدى تخصص البنوك

يرجع الى عوامل متصلة بالتنطور الاقتصادى والهيئة الاقتصادية .
وتختلف هذه العوامل من بلد الى اخر بل من وقت الى اخر
بالنسبة للبلد الواحد . وتحصل جوهر التفرقة بين نوعى
البنوك فيما تتميز به البنوك التجارية وحدها من مقدرة على
خلق النقود اى اصدار وسائل الدفع وذلك ان البنوك التجارية
تقوم اولا بالتوسط بين القرضين المستقرضين ومعبارة اخرى
تجميع المدخرات ووضعها فى متناول الافراد والشروعات الراغبين
فى الاقتراض ولا تختلف البنوك التجارية فى قياسها بهذا الدور
عن غيرها من البنوك غير التجارية او عن سائر المؤسسات المالية
التي يتالف منها السوق الائتماني للبلاد كذلك تقوم البنوك
التجارية بوظيفة اشد اهمية وهى خلق النقود وهى الخصصة
الاساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات
الائتمانية الاخرى .

— ولذلك كانت البنوك التجارية محل الاهتمام الاول فى الدراسات
النقدية على العموم وقد جرى المصنف الاقتصادى على اطلاق لفظ
البنوك مجردا بلا تمييز على البنوك التجارية وحدها دون غيرها
من المؤسسات الائتمانية الاخرى .

المبحث الثاني : وظائف البنوك التجارية :

- تتحصل الوظيفة النقدية الاساسية للبنوك التجارية في خلق النقود وتعريف النقود التي تخلقها هذه البنوك بالنقد الكتابية كذلك من وظائف البنوك التجارية الهامة قبولها للودائع ومنح الائتمان وختم الاوراق التجارية ومعض الاعمال المصرفية الاخرى . يمكن تلخيص هذه الوظائف الاساسية للبنوك التجارية في :

١- خلق نقود الودائع

٢- قبول الودائع

٣- منح الائتمان

٤- خصم الاوراق التجارية

٥- بعض الاعمال المصرفية الاخرى

المطلب الاول : خلق نقود الودائع :

- تتولى البنوك التجارية خلق النقود الكتابية التي تعتبر اوسع انواع النقود انتشار في المجتمعات الحديثة وقد تيسر للبنوك ان تخلق شيئا من لا شيء ومن توفى بهذا الشيء الى مرتبة النقود .
- والفكرة الاساسية في خلق البنوك للنقود تأتي من احتيااد الافراد في المجتمعات الحديثة من تهيئة مدفوعاتهم عن طريق الشيكات ، التي يشحنونها على ورائعهم

في البنوك التجارية ولما كان تأمين قدرة البنوك على الوفاء بهذا الالتزام لا يقتضى سوى الاحتفاظ بنسبة محدودة من الودائع في صورة احتياطي من النقود القانونية فقد أصبح في استطاعة النظام المصرفي ان ينشئ من النقود الكتابية عدة اضعاف مما يتوافر لدى البنوك من احتياطيات.

- ونتيجة لذلك وجدت البنوك انها يمكنها ان تمارس نشاطها الممتد مع احتفاظها بجزء فقط من النقود التي اودعت لديها كاحتياطي نقدي لمواجهة ما يقدم اليها من طلبات سحب نقدية يوصى وعدد البنوك استنادا الى هذا اقراض علائقها بمبالغ قيد في شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلة للمحاسب عليها بشيكات مثلها في ذلك مثل الودائع الاصلية التي تمت في شكل ايداع حقيقي لنقود ورقية لديها بحيث لم يعد حجم الودائع التي تلتزم هذه البنوك باجابة طلبات اصحابها عندما يحبون شيكات عليها يقتصر فقط على مبالغ الودائع الاصلية او الحقيقة هذه بل يشمل ايضا في هذا مبالغ الودائع المشتقة التي خلقتها البنوك خلقا باقداها على اقراض علائقها او منحهم الائتمان.

- وهكذا كانت الودائع الاصلية سببا في خلق ودائع مشتقة تنهض من كمية النقود الموضوعة تحت تصرف المجتمع اى ان البنوك

ضاغت من حجم الودائع الحقيقية عن طريق خلق النقود الكتابية ولو كانت البنوك تلتزم بالاحتفاظ لديها باحتياطي نقدي كامل لمواجهة طلبات السحب النقدي وليس باحتياط جزئي فقط لما استطاعت ان تخلق ودائع مشتقة منها صغر حجمها ولتحولت هذه البنوك الى مجرد خزائن تحتفظ بنقود المودعين لا اكثر ولما كان للبنوك التجارية اى دور في عرض النقود في المجتمع .

- ملاحظ ان هناك قيود قانونية واقتصادية متعددة على خلق النقود ولذلك يجب دراسة عملية خلق الودائع والائتمان .

كيفية خلق الودائع ؟

- رايانا ان النظام المصرفي يودى الى خلق الودائع والائتمان وراينا كيف تستطيع البنوك في مجموعها ان تنشئ من الودائع اضعافا يتوافر لديها من احتياطات .
- ولكن علينا ان نستعرض في كيفية خلق الائتمان ليس بواسطة النظام المصرفي في مجموعة ولكن كيف يساهم البنك الواحد في خلق الودائع والائتمان ؟
- نفترض ان شخصا اودع مبلغ الف جنيه في شكل اوراق نقدية في بنك مصر سيمد بنك مصر الى قيد هذه العملية في موازنة مرة في جانب الاصول نقود ومرة في جانب الخصوم تحت بند الودائع .

- وحتى الان المودع تخلق عن ١٠٠٠ جنيه فقط في شكل نقود ورقية وتخلق ١٠٠٠ جنيه كتابية قابلة للسحب بشيكات اما البنك فقد تخلق ١٠٠٠ جنيه ورقية مقابل مساحة المودع بحسبها بشيكات عليه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وهكذا فان قيمة الوديعة اصبح يساوي تماما قيمة النقود في ميزانية بنك مصر.
- ملاحظ هنا ان الودائع لدى البنك لا تعدو ان تكون بديلا عن النقود الورقية بمعنى ان القيودات او الكتابية في دفاتر البنك قد حلت محل الاوراق النقدية المودعة لديه وذلك بقيمة مساوية لها تماما اى ان البنك لم يفعل اكثر من ان يحل تقوید كتابية محل نقود ورقية مودعة لديه وذلك بحجم يعادل تماما حجم هذه النقود الورقية.
- فنحن لهما لا نكون بمقدور اضافة لحجم جديد من النقود في المجتمع ملاحظ ان بنك مصر في هذه المرحلة قد احتفظ في خزائنه بنقود تساوي تماما قيمة الوديعة ومن ثم نسبة الى الوديعة ١٠٠% وتعرف نسبة النقود التي يحتفظ بها البنك الى حجم الودائع باسم نسبة الاحتياطي النقدي.
- ونفترض ان نسبة الاحتياطي النقدي الى الودائع هي الخمس اى ١/٥ وان بنك مصر يعرف تماما انه

يجب عليه الاحتفاظ باحتياطي نقدي للوديعة لا يجاوز ٢٠% اى ٢٠٠ جنيه فقط وتؤكد التصرّفات المصرفية الزام البنوك بالاحتفاظ بهذا الاحتياطي النقدي الذي تبلغ قيمته ٢٠% من قيمة الوديعة . فهنا تتباح لبنك مصر فرصة ان يزيد ما يلتزم به من ودائع فسي مواجهة علائقته تبلغ في قيمتها خمسة اضعاف ما لديه من نقود في خزائنه اى تزيد في قيمتها عن قيمة هذه النقود بقدر اربعة اضعاف ومعد البنك الى استغلال هذه الامكانية فملا فيحتفظ بمبلغ ٢٠٠ جنيه اى ٢٠% من قيمة الوديعة كاحتياطي نقدي اما باقى الوديعة ٨٠٠ جنيه فان البنك يمنحه في شكل قروض للافراد او الشركات او في شكل استثمارات فسي الاوراق المالية يخرج هذا المبلغ في شكل نقود ورقية الى التداول مرة اخرى .

— ونلاحظ هنا ان بنك مصر هنا قد اضاف بنشاطه المصرفي شيئاً الى الحجم الكلى للنقود في المجتمع فهو قد استبقى ٢٠٠ جنيه كاحتياطي نقدي من النقود الورقية التى كانت فسي التداول ولكنه اضاف ١٠٠٠ جنيه من النقود الكتابية او نقود الدوائى الى التداول فكان البنك قد خلق ٨٠٠ ج تمثل تباد تعاضية في

المرض الكلى للنقود في شكل نقود كتابية او نقود ودائع او نقود اثمانية او نقود مصرفية .

— ولكن الامر لا يتوقف عند هذا الحد فالافراد والمشروعات الذين حصلوا على ٨٠٠ ج نقدا نظير اقتراضهم من بنك مصر سيلجئون الى ابداع هذه النقود من جديد في احد البنوك الاخرى او — سيدفعونها لشخص آخر سيودعها احد البنوك وليكن بنك الاسكندرية مثلا وعند سيقوم بنك الاسكندرية بعد امتلاكه ٨٠٠ ج نقود ورقية بوضع ٢٠% نقود ورقية كنسبة احتياطي نقدي اى مبلغ ١٦٠ ج والباقي وهو مبلغ ٦٤٠ ج فان بنك الاسكندرية سيمنحه في شكل قروض للافراد او المشروعات او في شكل استثمارات في الاوراق المالية ويخرج هذا المبلغ في شكل نقود ورقية الى التداول مرة اخرى .

— فنلاحظ هنا ان بنك الاسكندرية قد استبقى ١٦٠ جنيه كنسبة احتياطي نقدي من النقود الورقية ولكنه اضاف ٦٠٠ جنيه من النقود الكتابية او نقود الودائع فكان البنك الاسكندرية قد خلق ٦٤٠ ج تمثل زيادة صافية في المرض الكلى للنقود في شكل نقود اثمانية او مصرفية وهكذا .

— ومن الممكن ان نتبع بالطريقة نفسها مصر الى ٦٤٠ جنيه نقد التي حصل عليها علاء بنك الاسكندرية وسنجد مبررها كان

الايداع لدى بنك ثالث وليكن بنك القاهرة مثلا وهكذا تتوالى العمليات سواء بانتقال النقود من بنك الى بنك او من شخص الى شخص في نفس البنك فتتوالى تبعا لذلك زيادة الودائع في كل دوره وتتضخم الالف جنيه الاولى الى نحو خمسة امثالها من نقود الودائع وزيد مقدار قروض البنوك واستثمارها بما يناهز ٤٠٠٠ ج على النحو المبين بالجدول الاتي :

الاحتياطي النقدي الزائد في القروض

البنك	المبالغ المودعة	٢٠% من الودائع	٨٠% من الودائع
بنك مصر	ج ١٠٠٠	ج ٢٠٠	ج ٨٠٠
بنك الاسكندرية	ج ٨٠٠	ج ١٦٠	ج ٦٤٠
بنك القاهرة	ج ٦٤٠	ج ١٢٨	ج ٥١٢
البنك الرابع	ج ٥١٢	ج ١٠٢	ج ٤١٠
البنك الخامس	ج ٤١٠	ج ٨٢	ج ٣٢٨
البنك السادس	ج ٣٢٨	ج ٦٦	ج ٢٦٢
البنك السابع	ج ٢٦٢	ج ٥٢	ج ٢١٠
البنك الثامن	ج ٢١٠	ج ٤٢	ج ١٦٨
البنك التاسع	ج ١٦٨	ج ٣٤	ج ١٣٤
البنك العاشر	ج ١٣٤	ج ٢٧	ج ١٠٧
	٥٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠

- نسبة الاحتياطي النقدي ٢٠ %
- المبالغ مربة الى اقرب عدد صحيح
- ملاحظ ان هناك نتيجة واضحة وهامة هي ان ايداع مبلغ ١٠٠٠ ج في احد البنوك التجارية في صورة ودیعة اصلية قد مكن مجموعة البنوك او النظام المصرفي ككل من ان يلزم بدائع مبلغ حجمها خمسة اضعاف حجم الوديعة الاصلية اى تبلغ قيمتها ٥٠٠٠ جنيه وذلك بزيادة صافية في الودائع تبلغ اربعة اضعاف قيمة هذه الوديعة الاصلية اى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه .
- ولما كانت الودائع لدى البنوك التجارية هي بذاتها نقود كتابية فان معنى ذلك ان البنوك التجارية هي في مجموعها قادرة على خلق الودائع او الائتمان اى على عرض النقود الكتابية ففى المثال السابق بلغ صافي حجم الودائع او النقود الكتابية التى خلقتها البنوك التجارية ٤٠٠٠ جنيه وذلك بالاضافة الى تحويل مبلغ ١٠٠٠ جنيه الوقية الى نقود ودائع او نقود كتابية فكان البنوك التجارية قد صحت من حجم النقود المتداولة ١٠٠٠ ووقية لتعود وشغى هذا الحجم بـ ٥٠٠٠ جنيه نقود ودائع او نقود كتابية خالقة بذلك ما يقدره ٤٠٠٠ جنيه من هذه النقود .
- ملاحظ ان عملية خلق الودائع ليست عملية تلقائية بل يجب ان يوجد الشخص الذى يودع لدى البنوك التجارية ودیعة اصلية فى شكل نقود ووقية وان تحتفظ هذه البنوك فى خزائنها بنسبة

نقط من النقود المودعة اليها كاحتياطي نقدي ثم يتم بمحصل
الجزء الباقي الى قروض او استثمارات مريحة ويجب ان يحرص
الاشخاص الذين يطلبون من البنك اقراضهم يجب اختصارا
ان يفضل الجمهور الذي يحصل على نقود من البنوك ان يحتفظ
دائما بهذه النقود لدى البنوك في شكل ودائع وليس لديه
في شكل نقود ورقية .

القيود على خلق الودائع :

- يلاحظ ان تمتع البنوك التجارية في خلق النقود الكتابية او
نقود الودائع ليس مطلق في النظام الاقتصادي . يلاحظ ان
هناك نوعين من القيود تحد من سلطان البنوك التجارية فسي
خلق نقود الودائع :

١- القيد الاول : وضع حدا على لما يمكن للبنوك التجارية
من خلقه من ودائع .

٢- القيد الثاني : ما تتجه الظروف الاقتصادية من خلقت
نقود كتابية .

وسند رسها تباعا :

القيود الاول : الحد الاقصى لخلق الودائع :

- تتوقف امكانيات البنوك التجارية في انشاء الودائع على مدى توافر
الاحتياطيات النقدية لدى البنوك أي تأمين قدره البنوك على

- الوفاء بالتزامها بالدفع لدى الطلب أى الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في صورة احتياطي من النقود القانونية أى على نسبة ما تحتفظ به البنوك من ودائعها في صورة ارصدة نقدية حاضرة .
- ذلك ان نسبة ما يحتفظ به البنوك من احتياطي نقدي للودائع يعتبر الاساس أو القاعدة التي يتركز عليها اساس الودائع المصرفية فمضاف خلق الودائع يتوقف على النسبة التي تحتفظ بها البنوك من ودائعها في صورة احتياطي من النقود القانونية . فإذا كانت جملة الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك ٥٠ مليون جنيه مثلا وكانت نسبة الاحتياطي النقدي لجملة ودائع هو الخمس أى ١ / ٥ تعدد الحد الاعلى لما يمكنه ان تخلقه البنوك من ودائع الى ٢٥٠ مليون جنيه طبقا لهذا المثال .
- وعلى هذا النحو تتحدد مقدرة النظام المصرفي على خلق النقود الكتابية او على خلق الودائع كلما ازداد مقدار احتياطيات البنوك من النقود القانونية . وكلما انخفضت نسبة الاحتياطيات الى ودائع والعكس يقل مقدرة النظام المصرفي على خلق الودائع كلما انكسر حجم الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديه وارتفعت نسبة الاحتياطيات النقدية الى الودائع .
- ومن ثم تتوقف مقدرة النظام المصرفي على خلق الودائع على عاملين :
- الاول : نسبة ما تحتفظ به البنوك من ودائعها في صورة احتياطي من النقود القانونية .
- الثاني : مقدار ما يتوفر لدى البنوك من الاحتياطي المذكور .

١- نسبة الاحتياطي النقدي:

- اما نسبة الاحتياطي فهي محددة عرفا في بعض البلدان ولا تخضع عنها البنوك خوفا لما يترتب على ذلك من ضعف ثقة الافراد وفرضها المشرع على البنوك في بعض البلدان الاخرى فتلتزم بها البنوك خشية الوقوع تحت طائلة القانون.
- وقد تتخذ هذه الاحتياطات صورة نقود قانونية تحتفظ بها البنوك في خزائنها او ارصدة دائمة لدى البنك المركزي.
- ومع ذلك تشترط بعض التشريعات وجوب الاحتفاظ بتلك النسبة في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي دون ان تعتمد بما تحتفظ به البنوك من نقود قانونية في خزائنها لسد حاجات عملائها اليومية وقد فرض قانون البنك رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ التزاما قانونيا على عائق البنوك التجارية بان تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من الودائع يمينها البنك المركزي.
- كذلك قرر مجلس ادارة البنك المركزي المصري قرر في فبراير ١٩٦٦ هـ مثلا رفع هذه النسبة من ١٧% الى ٢٠% من قيمة الودائع وخصي اغسطس ١٩٦٦ بقرار تخفيض هذه النسبة خلال موسم تحويل القططن على ان ترتفع اعتبارا من مارس ١٩٦٧.

٢- مقدار الاحتياطيات النقدية :

- اما مقدار الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك فالامر للبنك المركزي بما له من قوامه على تحديد عرض النقود القانونية دون ان يكون للبنوك التجارية اى سلطان فى ذلك ومن ثم فان مقدرة البنوك التجارية فى التوسع فى خلق النقود محدد بمقدار ما يضعه البنك المركزي تحت تصرفها من احتياطيات فعلى فرضيات نسبة الاحتياطى النقدى فان سلطان البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع يتوقف على ما يتمتع به البنك المركزي من سيطرة على مقدار الاصدّة النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية .

- ويتوقف هذا السلطان للبنك المركزي حسب اختلاف درجات نمو الجهاز المصرفى وحسب المرحلة التى يجتازها الاقتصاد القومى .

القيد الثانى : المدى الواقعى لخلق الودائع :

- ملاحظ ان وضع نسبة كاحتياطى نقدي للودائع ووضع حدا على لما يمكن ان يخلقه النظام المصرفى فان البنوك لا تلتزم بخلق الودائع الى اقصى حد مستطاع لأن ذلك مرتبط بنشاط البنوك فى عمليات الاقراض والاستثمار . ومن الواضح ان نشاط البنوك لا يحقر على حال واحد فى هذا المجال . ففى فترات

الرخاء تتوسع البنوك في زيادة ودائعها الى اقصى حد ممكن
وفي فترات الازمات تنضيق البنوك من خلق الودائع هربها من مخاطر
الاقراض في مثل هذه الظروف ما يؤدي الى تقليل عرض النقود
في المجتمع .

- صلاحظ ان سلوك البنوك لا يتفق في غالب الاحيان مع السياسة
الاقتصادية السليمة سواء في فترات الرخاء او في فترات الانكماش
ما يوجد للدول مبررا للاقدام على تامين البنوك التجارية .

المطلب الثاني : قبول الودائع :

- يعتبر قبول الودائع من اهم الاعمال التي تقوم بها البنوك
التجارية فمن طريق الودائع يتم خلق النقود وهي الوظيفة
الاساسية للبنوك التجارية كما رأينا في المطلب السابق .
- صلاحظ ان الودائع على انواع مختلفة يمكن حصرها فيما ياتي :

١- الودائع تحت الطلب

٢- ودائع الادخار

٣- الودائع لاجل

وسند رسائنها .

١- الودائع تحت الطلب:

- ع- الودائع تحت الطلب هي الودائع التي يكون البنك ملزما بمداها

- في شكل عملة ورقية فدر طلب المودع . وتسمى هذه الودائع بالـ
- الحسابات الجارية وهذه الودائع تكون من الافراد -
- العاديين يستفيدون من خدمات البنك عن طريق شيكات طبقا لحاجتهم للانفاق من الودائع المحفوظة لدى البنك .
- ملاحظ ان الودائع لدى البنوك نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك اى نوع من القرض يتلقاه البنك من المودع وذلك بشروط محددة اهمها ان مبلغ القرض هذا سيدفع الى المودع بمجرد طلبه اى فى اى وقت يشاء فيه المودع استرداد المبلغ الذى اودعه فى البنك .
- ملاحظ ان الودائع تحت الطلب هى الاكبر حجما والاكثر اهمية بالوقت الحاضر وتتميز الوديعة تحت الطلب فى المجتمعات -
- المتقدمة بانها اكثر استقرارا من حيث مجموعها الكلى فهى تتميز بمعدلات عالية من السحب والايداع مما يهودى الى شبه توازن خلال الفترات العادية فى الحجم الكلى للودائع الجارية .

٢- الودائع الادخالية :

- تختلف الودائع الادخالية عن الودائع تحت الطلب او الجارية فى ان المودع يستطيع ان يسحب منها فى فترات محددة كما ان بعض البنوك يشترط ان يكون السحب فى حدود حد اقصى من مجموع الوديعة .

ولاحظ ان البنوك تدفع على هذه الودائع معدل
فائدة مرتفع مما يمثل وسيلة فعالة لاغراء اصحاب المدخرات
الصغيرة في ايداع اموالهم في حسابات الادخار.

٣- الودائع لاجل :

- وهى ودائع يودعها اصحابها في البنوك لاجل محدد ولا يجوز
السحب منها الا بعد مضي فترة محددة . وتسمى هذا بالودائع
بالودائع الثابتة . ولذا فان البنوك الانجليزية ينسج
الحق القائوس للبنوك في ان تطلب من المودع بان يخطر بها
بنية في السحب من ودائعه الثابتة قبل موعد السحب بارسعة
اصابع على ان البنوك كثيرا تتفاضى عن هذا الحق اذا لم
يكن المبلغ المراد صاحبه كبيرا وكانت الظروف الاقتصادية السائدة
ظروف عادية .

- ولذا فان الوديعة قد تشأ لا عن طريق تلقى البنك نقود
ورقية او حاضرة من المودع ولكن عن طريق تلقيه نقود كتابية
وذلك في شكل شيك محرر لصالحه وسحب اما على البنك ذاته
او احد البنوك التجارة الاخرى .

المطلب الثالث : منح الائتمان :

- تقوم البنوك التجارة بالاقراض تعتبر الاقراض من المهام التقليدية
التي تقوم بها البنوك التجارة لرجال الاعمال والشركات طس

اختلاف انواعها .

— ولقد كانت البنوك التجارية في اول عهدها تقتصر على تقديم قروض قصيرة الاجل لاغراض تجارية وكانت تستلم تسعة القترضين لديونهم منها ولكن بتطور البنوك ومرار الزمن درجت البنوك على منح قروض متوسطة وطويلة الاجل للقيام بعمليات عقارية مثل انشاء المباني او امتلاك الاراضى .

— وتستطيع البنوك عن طريق منح الائتمان اى اقراض رجال الاعمال ائمانا قصير الاجل اى باقراضهم لبضعة اشهر ما يحيطهم وسيلة دفع حاضرة كالاوراق النقدية والودائع تحت الطلب ما يمكن استخدامها في تحويل عمليات التجارة او الانتاجية .

— وفي مقابل هذه الخدمة التى تؤدىها البنوك التجارية والتى يتوجب عليها تخليها عن بعض اموالها مدة معينة هى مدة القرض فانها تحصل على مبلغ من القرض يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض يسمى هذا المبلغ بالفاكدة وتحصل هذه النسبة على اساس سنوى .

— وتتخذ قروض البنوك التجارية الاشكال الاتية :

١- الحسابات المفتوحة :

— تسمح بعض البنوك لمعاملتها الذين يحتفظون بحسابات جاهزة ان يتجاوزوا في السحب المبالغ الفعلية المودعة لحساباتهم اى اكثر مما يسمح به رصيدهم الدائن لدى البنك هذا التجاوز في السحب

يمثل في الواقع صيد مدين للعميل في حسابه الجارى • واحيانا يوصف بالسحب على المكشوف وهو بمثابة تمييز يمنحه البنك لمن يتفق فيه من العملاء بالاعتماد عليهم •

٢- فتح الاعتماد :

- فتح الاعتماد عبارة عن اتفاق يتعهد فيه البنك بمقتضاه للشخص المفتوح الاعتماد لصالحه بوضع مبالغ تحت تصرفه بعد اتصاف معين وذلك لمدة محددة وقد يتفق ان يسحب الشخص المشار اليه هذه المبالغ دفعة واحدة وقد يتفق على سحبها على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكل عادى بسيط وقد يأخذ شكل حساب جارى •

المطلب الرابع : خصم الأوراق التجارية :

- يعتبر هذا الاجراء من اهم اعمال البنوك التجارية في العصر الحديث وتزداد اهمية بازدياد ظاهرة المعاملات الاجلة بين الافراد في المجتمع •

- فالتاجر يبيع باجل ويحصل على كميات مستحقة الدفع ففى فترات مستحقة قابل مبيعاته هذا التاجر لا يستطيع الاستمرار في نشاطه التجارى بينما تتراكم في يديه الكميات فهو يلجئ للبنك ليخصمها له اى يدفع له قيمتها قبل ان يحل اجلها •

- فكان البنك بهذه العملية قد قدم للتاجر قرضا تعبير الاجل مدته تاريخ استحقاق الكميالة الى الفرد الذي سحبت باسمه بصورة اخرى تمثل عملية خصم الكميالة شراء البنك لقيمة الورقة التجارية المستحقة الدفع بعد اجل معين مقابل مبلغ حاضر يدفعه لقدم الكميالة . ومن الطبيعي ان تكون القيمة الحالية للكميالة المضمونة اقل من قيمتها الاسمية . والفرق بين القيمتين يمثل الفائدة التي يحصل عليها البنك . وضمة هذه الى القيمة الاسمية للكميالات هو ما يسمى بسعر الخصم .
- ومن الواضح ان سعر هذا الخصم يرتبط بسعر الفائدة للاجل القصير الساعد في السوق المالية بل ان سعر الخصم هذا هو احد مظاهر التعبير عن سعر الفائدة للقرود قصيرة الاجل .
- ولاحظ ان سعر الخصم يتحدد بواسطة البنك التجاري بصفة مستقلة وليس نتيجة اتفاق ثنائي بين طالب الخصم والبنك وخمس الحقيقة فان البنك المركزي نفسه هو الذي يحدد سعر الخصم الذي تتعامل به البنوك التجارية وذلك عن طريق تحديده لسعر اعادة الخصم .
- وروى قيام البنوك التجارية بوظيفة خصم الاوراق التجارية خدمات كبرى للنشاط الاقتصادي القوي فيحتطع المنتجون وتجار الجملة ان يبيعوا بضائعهم ومنتجاتهم بالاجل عن طريق الائتمان الذي

يمنحوه للمشتري لهذه المنتجات والبضائع والذي يلتزم بقتضائه
هو ولاه المشتري يدفع ثمن مشترياتهم بعد مدة محددة هسى
عدة اشهر فى الغالب من تاريخ الشراء اى ان خصم اوراق التجارة
له دور حيوى فى المجتمع لضمان استمرار النشاط الاقتصادى .

المطلب الخامس : بعض الوظائف الاخرى :

- تباعر البنوك التجارية عادة الى جانب الوظائف الاصح السابقة
عدد من الوظائف المالية فى شكل خدمات مالية ملحقة بوجود
نشاطها الرئيسى واهم هذه الخدمات :
- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملاء من مصادر مختلفة سواء
كانت هذه المستحقات شيكات او كهيالات او سندات اذنية مستحقة
لصالحهم او باسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقها وذلك كله
فى داخل الدولة او خارجها .
- قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء فى شكل ودائع ادخار او
صندوق توفير واعطائهم فائدة عنها ثم استثمار هذه المدخرات فى
شراء سندات وغيرها .
- استبدال البنك العملات الاجنبية بعملة وطنية والعكس لصالح
عملائه .
- تاجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم

- الغالية من مجوهرات واوراق مالية ونقود وغيرها .
- اصدار البنك لخطابات ضمان لصلحة عملاء يتعهد فيها بعداد ما الخ معينة ملتزمين بدفعها اذا لم يقوموا بعدادها في الوقت المناسب .
- قيام البنك بالتعامل في الاوراق المالية على اختلاف انواعها سواء لصلحة عملاء او لصلحة هو نفسه .
- صلاح ان قيام البنوك التجارية بوظائفها الثانية اما تنافس في ذلك المؤسسات المالية المتخصصة في ممارسة هذه الاعمال فتجميع البنوك التجارية لمدخرات العملاء في شكل ودائع ادخار هو منافسة لبنوك الادخار وتجميعها المدخرات في شكل دفاتر توفير هو منافسة لصناديق توفير البهد .

المبحث الثالث : ميزانية البنك التجاري :

- يختلف مفهوم الميزانية في المعنى المحاسبي عنه في المعنى المالي فعلى حين تعرف ميزانية الدولة بانها تقدير لايروادات الحكومة ونفقاتها خلال سنة مقبلة تعرف ميزانية اى مؤسسة مالية بانها " بيان لحق الشركة والتزاماتها في لحظة معينة " .
- ويمكن تعريف ميزانية البنك التجاري باعتباره مؤسسة تجارية الهدف من نشاطه تحقيق الاصح بانها " قائمة تبين فيها جميع ما علسى البنك من التزامات وتسمى خصوم وجميع ما للبنك من حقوق وتسمى اصول " صلاح ان البنك التجاري كاي مؤسسة تجارية يتنصح

في حساباته اسلوب القيد المزدوج بمعنى ان كل قيمة توضع في الجانب المدين لا بد ان تقابلها قيمة ماثلة في الجانب الدائن والمكبر صحيح بمعنى ان جطة الخصم في الميزانية لا بد ان تتساوى مع جطة الاصول وذلك بغض النظر عن قسوة المركز المالي للبنك او ضعفه بغض النظر عن اذا كان البنك قد حقق ارباحا او تحمل خسائر.

— والميزانية كما قلنا عبارة عن وثيقة تتضمن تقريرا لاختلاف الحقيق او بنود القيم التي يتحملها المشروع كذلك لاختلاف الفهمين ا و بنود القيم التي يلتزم بها هذه المشروع في مواجهة المسمى وفي مواجهة مالكية اى الاصول والخصم.

— ملاحظ ان البنوك التجارية تلتزم سواء بنص القانون او اتباعا للتعاليد المصرفية بنشر ميزانيات دورية لها وكلما ازادت اهمية البنك قصرت المدة التي تمر بين نشر ميزانية لها واخرى. والغاية من ذلك النشر هو اعلام الجمهور الذي يتعامل مع البنك بحقيقة الحال في البنك ما يدعوا القائمين على ادارته الى اتباع أقصى درجات الحرس والحذر في ادارته.

— وتنقسم ميزانية البنك التجاري الى جانبين : الاول الاصول والثاني الخصم. وتسجل في جانب الاصول كافة العناصر التي من شأنها جمل البنك ذاتا اى حقوق البنك اما في الجانب

الخصم فانه يسجل كافة العناصر التي يشمل ديون البنك سواء
في مواجهة دائنين او اصحابه او مالكية وطبيعة الحال فان
مجموع الاصول انما يتبادل مع مجموع الخصم وسند رس:

اولا : الخصم

ثانيا : الاصول

اولا : الخصم :

- يقوم البنك التجارى بخلق الائتمان اى النقود الكتابية والاتجار
في الائتمان اى اقراض الافراد والشروط وعلى ذلك فان
خصم البنك او الالتزامات التي عليه للغير انما يتبين الموارد
المتاحة لديه والتي يمكن ان يستخدمها وعلى ذلك كلما زادت ه
خصم البنك كلما زادت قدرته على خلق الائتمان والاتجار
فيه .

- ملاحظ ان قدرة البنك على التمويل لا تتوقف فقط على حجم
الخصم ولكن تعتمد ايضا على مقومات هذه الخصم ولذلك
ستتميز بنى من التمويل لهذه الخصم في ميزانية البنك
التجارى .

١- راس المال المدفوع والاحتياطي :

- راس المال المدفوع : هو عبارة عن المبالغ التي دفعها المساهمون
في البنك بالفعل مساهمة منهم في راس ماله ويحدد القانون الاساسي

البنك رأس المال المسموح به أو ما يسمى برأس المال المصدر وتقسيم على عدد معين من الأسهم لكل سهم قيمة معينة كأن ينص مثلا على أن رأس المال البنك ٤ مليون جنيه موزعة على مائة مليون سهم قيمة كل منها ٤ جنيه .

- والأسهم إما أن تكون اسمية لا يجوز تداولها إلا بالرجوع إلى البنك وإما أن تكون لحاملها يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية دون الرجوع إلى البنك .

- وعند تأسيس البنك يكتب عادة عند الاكتتاب بدفع جزء من قيمة السهم على أن يلتزم الساهمون بدفع الباقي في أي وقت يطلب منهم .

- ويوضع رأس المال المدفوع في جانب الخصوم لأن البنك يعتبر شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الساهمين وبالتالي فإن كل ما يدفعه الساهمون للبنك حتى لو كان ذلك بصفته ملاكاً لهم يعتبر التزاماً على البنك يجب أن يوفيه عند انتهاء أماله .

- ولذا فإن أهمية رأس المال المدفوع ترجع إلى أن البنك التجاري في بداية عمله يكون محتاج إلى تحويل قروضه من رأس المال الخاص كذلك يحتاج البنك إلى الصافي والتجهيزات والأدوات التي يستخدمها البنك ولا يمكن تمويلها من الودائع لأنها تمثل أصول ثابتة كذلك يعطى رأس المال المدفوع نوعاً

من الضمان والثقة بالنسبة للأفراد المتعاملين معه كما يعطى

حصة أكبر للبنك فى الاستثمار فى المجالات طويلة الاجل .

- اما الاحتياطى فهو عبارة البالغ التى اقتطعها البنك على

مر السنين من ارباحه فتراكمت لديه فى صورة احتياطى

والاحتياطى يكون على نوعين النوع الاول : الاحتياطى

القانونى وهو الاحتياطى الذى يلزم القانون البنك بتكوينه

والنوع الثانى : احتياطى خاص بهنك يختار لتميز

مركزه المالى وتدعيم رأسماله وهو من الارباح غير الموزعة

لتدعيم مركز البنك ولمواجهة توسعات البنك او استخدام

فى تمويل الاستثمارات طويلة الاجل .

- ولعل اهمية الاحتياطى كوسيلة للتمويل تتمثل فى كونها من

البنود التى تتزايد باستمرار بمرور الوقت للدرجة التى غرق

فيها راس المال المدفوع . وتجاوز الاحتياطى قيمة راس المال

فى البنوك القديمة الناجمة .

٢- البالغ المقرضة :

- قد يعتمد البنك التجارى قدراً من موارده عن طريق الاقتراض

من غيره من البنوك وقد يقتضى البنك التجارى من البنك المركزى

لعدة قصيرة الاجل يحدث ذلك على الخصوص فى الاوقات التى

تنخفض فيها مقدار النقود الحاضرة لدى البنك التجارى وتسمى

الوصيد النقدي او الاحتياطي النقدي .

- كذلك قد يؤدي التوسع في النشاط الاقتصادي الى زيادة - طلبات الاقتراض من البنك التجاري فيضطر الى اضافة نفود لفترة قصيرة الاجل الى وصيده او احتياطيه النقدي وتقدم البنوك التجارية الى البنك المركزي ضمانا معنا لما تعرضه منه من مبالغ كأوراق مالية او تجارية او غيره من الضمانات .

٣- الحسابات الجارية : او الودائع تحت الطلب :

- تمثل الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية التي يحتفظ بها الافراد لدى البنك التجاري . والبنك التجاري في احتفاظه بالودائع تحت الطلب يقوم بوظيفة الخزانة التي يحتفظ الانفراد بنقودهم فيها . كذلك يقوم البنك التجاري بتقديم سجل كامل بايرادتهم ونفقاتهم من واقع ايداعهم وسحبهم من الحسابات الجارية .

- ولا يدفع البنك التجاري اى فوائد على الحسابات الجارية بل على العكس يحسب لنفسه رسوما شئيلة في مقابل بعض المصروفات الخاصة للاحتفاظ بمثل هذه الودائع .

- والحسابات الجارية وان كانت تمثل نسبة كبيرة من محصم البنك التجاري الا ان استغدامها للتحويل محدودا للغاية لاحتمال سحبها في اى وقت من الاوقات دون اخطار سابقة للبنك ممسا

يجعل البنوك التجارية لا تستخدمها في منح قروض او استثمارها في اى وجه من اوجه الاستثمار.

٤- الودائع لاجل :

- المقصود بالودائع لاجل تلك الاموال التى يودعها الافراد لفترات من الزمن بحيث لا يحق لهم سحب اى مبلغ منها الا بعد اخطار البنك قبلها بفترة يتفق عليها مسبقا .
- والودائع لاجل تمثل من وجهة نظر المودعين فائدا او ادخارا يرغب الافراد في استثماره والتالى فانهم ياخذون فائدة مقابل التنازل عن سيولة لفترة من الزمن وهى تمثل بالنسبة للبنك التجارى موردا للتمويل يعتمد عليه لخلوه من عنصر المفاجأة السريعة حيث ان اى تغير فيه يكون معلوما لدى البنك مسبقا . ولذلك فان البنك التجارى يكون على استعداد لدفع فائدة للحصول عليه وتختلف الفائدة التى يدفعها البنك حسب طول فترة الاخطار .
- والودائع لاجل تعتبر من اهم بنود خصوم البنوك التجارية وهى تمثل نسبة كبيرة من خصوم البنك واهم مصدر من مصادر تمويل القروض من جهة اخرى فاذا عرفنا ان اهم وظيفة للبنك

التجارى هو الاتجار فى الامتكان فان ذلك يعنى ان البنك
يقترض اموالا سبق ان اقترضها من الغير ومن هنا يتضح لنا
ان الودائع لاجل تمثل الركيزة الاساسية التى يعتمد عليها
البنك التجارى فى مزاولته نشاطه .

٥- خصم اخرى :

وهى تشمل مجموعة متنوعة من الدين يلزم بها البنك والتى لم
تظهر فى البنود السابقة لجانب الخصم . مثالها الاوارج التى
اعطى البنك عن توزيعها على المساهمين ولم تدفع بعد والخصم
الذى حصله البنك فعلا والذي له يستحق بعد والنفقات التى
استحققت على البنك ولكنها لم تدفع بعد او السندات التى
يصدرها البنك وهو عبارة عن دين على البنك يستحق الدفع
بعد مدة من الزمن ويستخدم فى تحويل الشروط طيلة الاجل
ولا يلجئ اليه البنك الا بعد استفادة فوس التمويل الاخرى .

ثانيا : الاصول :

- اصول البنك ما هى الا جميع الموجودات التى فى حوزته
وجميع الحقوق التى له قبل الغير . واذا كانت الخصم هى
الموارد بالنسبة للبنك التجارى فان الاصول تعتبر هى الواجهة
المختلفة لاستخدامات هذه الموارد اى استثمارات البنك

- منه على ذلك فان مكونات الاصول تعطى لنا فكرة واضحة على
الاجه المختلفة لنشاط البنك وتبين لنا في نفس الوقت قدرته
على الوفاء بالالتزامات العاجلة منها والاجلة.
- ملاحظ ان البنوك التجارية لا تتبع اسلها واحد في توجيهه
مواردها الى عتى وجه الاستعمال وانما يتفاعل الواقع
الاقتصادى والقانون فى تشكيل اتجاهاتها فى هذا الخصوص
ذلك انه يتغير توزيع البنوك لمواردها من بلد الى اخر ومن
بنك الى اخر ومن وقت الى اخر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية
والاقتصادية.
- وحيث ان الهدف النهائى من النشاط الذى يقوم به البنك هو
تحقيق المبح وحيث ان القاعدة التى يتقاضها تتناسب طردياً
مع طول اجل الاستثمار بمعنى ان القروض متوسطة الاجل تعطى
عائداً اكبر من القروض قصيرة الاجل كما ان القاعدة تتناسب
عكسياً مع درجة ضمان الاستثمار فالاوراق الحكومية تعطى عائداً
اقل من الاوراق عكسياً التجارية ولذلك نجد من مصلحة البنك
مع وجهة النظر الاهادية البحتة ان يستثمر امواله فى منح قروض
لاجال غير قصيرة كما ان من مصلحة ان يستثمر هذه الاموال فى
منح قروض وعصم اوراق تجارية. ولكن ملاحظ ان نجاح البنك
فى نفس الوقت يتوقف على ثقة الافراد فيه وان هذه الثقة مستمدة

- من شعورهم بان البنك قادر في اى وقت على دفع قيمة اى شيك مسحوب عليه فلو فضل البنك ولو مرة واحدة في دفع قيمة اى شيك مسحوب عليه فان ذلك سيؤدي الى انهيار الثقة فيه نهائيا .
- ولذلك يجب ان على البنك ان يكون حريصا دائما على الاحتفاظ لديه بكمية من النقود السائلة لمقابلة الزيادات غير المتوقعة في الطلب على النقود كما يجب عليه الاحتفاظ بقدر من الاصول تستحق في آجال قهية حتى يمكنه ان يحولها الى نقود سائلة بسرعة اذا دعت الحاجة الى ذلك . ومعبارة اخرى يجب ان يحتفظ البنك بقدر من السيولة تتناسب مع حجم معاملاته مع احتمالات الزيادة في الطلب على النقود .
- ومن المعروف انه كلما زادت سيولة الاصول قلت الارباح لان فكرة السيولة تعارض دائما مع فكرة الربح . ومن ثم يكون من الضروري للبنك عند توزيع موارده على الاستخدامات المختلفة ان يراعى ان يكون هذا التوزيع محققا لأكبر قدر من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة .
- صلاحية ان السيولة المناسبة تختلف من بنك الى اخر حسب طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك وحسب انواع البوارد المتاحة .
- واذا حاولنا ان نعرف الاصول المختلفة للبنك فاننا يمكن ان نجاز ذلك :

١- النقد السائلة :

- تحتفظ كل بنك من البنوك في خزائنه بقدر من النقد السائلة لمواجهة الفرق التي تنشأ عن كمية الايداع وكمية السحب وعلى الرغم من هذه الفرق اليومية تكاد تكون متغيرة دائما الا ان البنوك عادة ما تحتفظ لديها دائما بجميد من النقود السائلة يزيد كثيرا عما تتوقعه وذلك ترقيا لما قد يحدث من طفرة فجائية في السحب.
- وعلى الرغم من ان النقود السائلة في الخزائنة تعتبر اقل الاصول صحة الا انها تعتبر السيولة في حد ذاتها وعلى ذلك تعتبر هي الاساس في مواجهة الزيادة في السحب ولاحظ ان اغلب البنوك التجارية لا تحتفظ فقط بنسبة السيولة التي تحددها الحكومة ولكنها تحتفظ بنسبة تزيد عن ذلك كاملا او كثيرا حسب طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك وحدد البنك هذه النسبة حسب خبرته ودرايته بالسوق.
- وقد نر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٢ على ان كل بنك تجارى ان يحتفظ في البنك المركزى وديون فائدة بجميد دائن بنسبة معينة ما لديه من الودائع بعينها البنك المركزى.

٢- الاوراق التجارية والمالية :

- يحتفظ البنك عادة بمجموعة من الاوراق المالية والتجارة السي

تستحق الدفع في آجال معينة . وهذه الاوراق لا تكون متجانسة بل ذات طبيعة متباينة .

- والاوراق التجارية عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء عادة بعد وقت قصير وتحمل التداول بطريقة التظهير او المناولة وقبلها العرف التجاري كاداة لتسوية الديون
- وقصد بالاوراق التجارية هنا الكمبالة والسند الاذني وتحمل الاوساط التجارية التعامل بهذه الاوراق كاداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها الى نقود قبل حلول اجل الوفاء بتقديرها للخصم لدى البنوك وقصد ر الخصم هنا دفع البنك لقيمة الورقة قبل ميعاد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة من تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق مضافا اليها حوالة البنك ومصاريف التحصيل يسمى سعر الفائدة التي تخصم الورقة بخصمها سعر الخصم.
- وتستثمر البنوك التجارية جزءا من مواردها في خصم الاوراق التجارية لتتمتعها بدرجة عالية من السيولة اذ ان اجل هذه الاوراق لا يتجاوز في المعتاد ٦ شهور ومحيطها المشرع بضمانات قصوة فيما يتعلق بالسداد ويقف البنك المركزي مستعد الاعاد خصمها على الدوام . وتتداول الاوراق التجارية جنبا الى جنب مع اذون الخزنة في السوق النقدي .

- ملاحظ ان الأوراق التجارية الداخلية في مصر يتخذ معظمها صورة السند الاذني وهو التزام مكتوب وفق لوائح حددها القانون وتتضمن تعهد شخص معين يسمى المحرر بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين او قابل لليقين لامر او لاذن شخص اخر يسمى المستفيد .
- اما الكبيالة فغير مالوفة الاستعمال في المعاملات الداخلية ومنحصر استعمالها في المعاملات الخارجية وخاصة في تهمل السقطن . والكبيالة هي " امر مكتوب وفق اوضاع معينة حددها القانون يتوجه به شخص يسمى الساحب الى شخص يسمى المسحوب عليه طالبا منه دفع مبلغ معين من النقود فسي تاريخ معين او قابل للتعيين لاذن شخص ثالث يسمى المستفيد او لحامله .
- كذلك تستثمر البنوك التجارية جزء من مواردها في شراء الاوراق المالية نظرا لما تدره هذه الاوراق من دخل مرتفع وان كانت اقل في الاحتياطات من حيث السيولة .
- ملاحظ ان هناك بعض المخاطر في استثمار البنوك التجارية لجزء كبير من مواردها في الاوراق المالية نظرا لتأثر قيمتها بتقلبات سعر الفائدة الطويلة المدى وتزداد هذه المخاطر في البلاد الحديثة العهد بالنظم المصرفية حيث تنصف هذه الاسواق بالضيق وقلة النشاط وتعرض الاوراق المالية بالتالى

- لحركات مفاجئة في اسعارها ولذا كثيرا ما تحتفظ البنوك فسي
- هذه ابلدان بقدر كبير من الاوراق المالية الاجنبية المضمونة .
- يجب التنبيه الى ان قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ يضع قيودا صريحا على حرية البنوك التجارية فسي
- استثمار مواردها وفي اهلاك اسهم الشركات المساهمة حيث
- لا يستطيع البنك التجاري ان يمتلك منها ما تزيد قيمته عشرين
- ٢٥% من راس المال المدفوع للشركة وشرط ان لا تتجاوز
- القيمة الاسمية للاسهم التي يمتلكها البنك في هذه الشركات
- مقدار راسماله المدفوع واحتياطياته .

٣- اذونات الخزانة :

- اذونات الخزانة هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة قصيرة
- الاجل تصدر في المعتاد لمدة ثلاثة شهور حتى يحل توزيعها
- على البنوك والمؤسسات المالية وتستحق الدفع في فترات قصيرة
- وتصدر الحكومة هذه الاذونات على مدار السنة ويكون الغرض
- من اصدارها هو تمويل بعض انواع العجز الموسمي في ميزانية
- الدولة . وتعطي الحكومة فائدة وذلك لما تتمتع به من سيولة
- عالية حيث انها تستحق في فترات قصيرة .
- وقد بلغ متوسط سعر الفائدة على اذنين الخزانة الحصة ١% فسي
- سعر في ديسمبر ١٩٦٦

- تقوم البنوك التجارية عادة بتوزيع الاموال التي تستثمرها فسي اذونات الخزانة على مدار فترة استحقاقها بطريقة تضمن معها ان تكون لديها دائما كمية منها تستحق الدفع في كل يوم مسن ايام العنة . فاذا ما قرر احد البنوك مثلا ان يستثمر مبلغ ١٠ جنيه الف جنيه في اذونات الخزانة فانه يقوم كل يوم بشراء ما قيمته الف جنيه يوميا في اذون الخزانة وعلى ذلك فانه بعد تسعين يوما تكون اذون الخزانة التي اشتراها في اليوم الاول مستحقة الدفع فعلا وتكون الاذونات التي اشتراها في اليوم الثاني تستحق الدفع بعد يوم واحد وهكذا يكون لدى البنك التجاري دائما اذونات يمكن تحويلها الى نقود سائلة اذا ما احوته الحالة الى السيولة او يعيد استثمارها مرة اخرى ان لم يحتاج اليها .
- وتعتبر الكثير من البنوك التجارية شراء اذونات الخزانة بديلا عن الاحتفاظ بكمية كبيرة من النقود السائلة في خزائنه فهي تسيولتها اقرب الى النقود ان احسن توزيعها وهي في غلتها وان كانت قليلة افضل من النقود ، بالإضافة الى تمتعها بأعلى درجات الضمان لان الحكومة هي التي تقوم بإصدارها .

٤- القروض والسلف :

- تستثمر البنوك التجارية جزءا هاما من مواردها في السلف السي تقدمها لمعاملتها . وهي اكبر بنود الاصول على الاطلاق اذ يتراوح

- قيمتها ما بين ٤٠% الى ٥٠% من قيمة اصول البنك التجارى .
وتعتبر السلف اكثر اصول البنك ايجابية وان كانت اقلها سيولة
ومن الملاحظ زيادة سعر الفائدة الذى تحتسبه البنوك على
السلف عن متوسط اسعار الفائدة التى تدورها سائر الاصول
وذلك لتعذر تمهيل السلف الى نقود قبل ان يحين موعد
استحقاقها . كما يتعرض البنك للخسارة في حالة عجز المدين
عن السداد ولهذا تغفل البنوك السلف قصيرة الاجل .
- وتنقسم السلف التى تمنحها البنوك التجارية الى :
 - ١- سلف مضمونة :
 - ٢- سلف غير مضمونة :
- والسلف المضمونة : هى قروض او اعتمادات مكفولة بتأمين شخص
او عيني يطمئن البنك الى استخلاص حقه في حالة عجز المدين
عن السداد مما يتضائل معه احتمالاً تعرض البنك للخسارة .
- وقد يكون ضمان السلف تأمين عيني يحتاج الى بعض الاجراءات
التي يجب على البنك اتخاذها حتى يطمئن على حقوقه من ناحية
وحتى يحافظ على العين موضع الضمان من ناحية اخرى وقد
تكون هذه الاجراءات في شكل رهن للضمان او تعيين حارس عليه
او الاحتفاظ به في مخازن البنك .
- وقد يكون الضمان اوراق مالية وهو اكثر الانواع ملائمة للبنوك

التجارية ولذلك لا استطاعة البنك للاحتفاظ بالضمان في حوزته
الذى يكون على شكل اوراق مالية سواء اسهم او سندات او -
اوراق تجارية .

- قد تكون السلف بالضمان الشخصى وان كانت البنوك التجارية
لا تتوسع في منحه الا بالاشخاص ذوى السمعة الطيبة او المؤسسات
الكبيرة ذات المركز المالى القوى .

والسلف غير الضمينة :

- وهى قروض او اعتمادات يقدمها البنك لعملائه بلا ضمان اعتمادا
على مكانة المركز المالى للمقبل وعلى ما اشتهر من دقة في الرضا
بالتزاماته وتتوخى البنوك الدقة في مثل هذا النوع من السلف
وذلك تجنبها لخطر عدم السداد في مثل هذا النوع من السلف .

٥- الاصول الثابتة :

- بالاضافة الى الاصول السابقة فان هناك اصول اخرى وان كانت
غنية في حد ذاتها وهى لا تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه
كالبانى التى يمارس فيها البنك نشاطه والادوات والمعدات التى
يستخدمها والتى تعتبر من ضمن الاصول الثابتة .
- كذلك هناك بعض الاصول الاخرى التى تتمثل في مخازن البنك
وسروته التى يحتفظ فيها ببعض انواع الضمانات المعينة التى تكون
في حوزته .

- ولعل الاصول الثابتة اقل اصول البنك مسيولة وهي نفس الوقت اقلها ربحا فهي من ناحية لا يمكن تحويلها الى نقد سائلة الا عند تصفية البنك نهائيا وتوقفه عن ممارسة نشاطه ومن ناحية اخرى تعتبر من نفقات الثابتة على البنك التي يجب ان يتحملها في الاجل القصير بصرف النظر عن حجم نشاطه والاماح السيتى حققها ولذلك فان البنوك التجارية لا تحول هذه الاصول الا عن طريق الموارد الذاتية التي تتحمل في راس ماله .
- هذه هي اهم الاصول للبنوك التجارية وهي تختلف من حيث السيولة والربح ويمكن القول ان هناك علاقة عكسية بين ربحية الاصل والسيولة ولذلك يجب على البنك التجارى ان يوزع موارد على الاشكال المختلفة للاصول بطريقة تضمن اكبر ربح ممكن وفي نفس الوقت يجب ان يحافظ على مستوى مناسب من السيولة بالنسبة لاصوله اى انه يجب ان يوازن بين الربح والسيولة .
- ملاحظ انه كلما زادت الودائع لاجل كلما استطاع البنك ان يستثمر جزء من امواله في اصول او استثمارات طويلة الاجل والعكس صحيح .

الفصل الثاني : البنوك المركزية

تمهيد :

- عرفنا فيما سبق ان اوراق البنكوت قد نشأت في الاصل نتيجة لايداع الافراد لنقودهم السلمية (الذهب والفضة) في البنوك نظير ايصالات يحصلون عليها وان الافراد تداولوا هذه الايصالات والصكوك فيما بينهم مع عدم الرجوع الى البنوك المصدرة لها الا في اضيق الحدود وقد شجع هذا البنوك على اصدار كميات منها تفوق كمية ما اودع لديها من النقود الحقيقية .
- وقد حرصت الحكومات على توحيد الثقة في النقود الورقية الجديدة وضمان حقى الافراد والمحافظة على مصلحة الاقتصاد القومى مما ادى الى قصر اصدار اوراق البنكوت على بنك واحد يخضع لسيطرة الحكومة واشراقها وهو ما يعرف بالبنك المركزى .
- والبنك المركزى هو الهيئة التى تتولى اصدار البنكوت وتضمن بوسائل شتى سلامة اسس النظام المصرفى وهكل اليها الاعراف على السيادة الاتحانية فكاد لا يخلو بلد من بلدان العالم المستقلة اليوم من بنك مركزى يتولى الرقابة على عرض النقود وتنظيم الاحوال الائتمانية .
- ملاحظ ان نشأة البنك المركزى يرتبط في نشاته عادة ببنك انجلترا الذى ارسى العادى والاسس التى يستند اليها البنوك المركزية

في جميع دول العالم في اول الامكان يقوم باصدار الاوراق النقدية مثله مثل باقى البنوك التجارية ، ولكنه في عام ١٨٣٣ فرض السمر الالزامى للنقد الورقية التى يصدرها بنفسك انجلترا وحده دون غيره من البنوك واقف حق البنوك التجارية الاخرى في اصدار النقد الورقية في عام ١٨٤٤ وانحصر هذا الحق في بنك انجلترا وحده .

- وكذلك اخذت البنوك التجارية في المملكة المتحدة تحتفظ لدى بنك انجلترا بحسابات دائنة وذلك لتانة مركزه المالى من جهة ولقاعدة هذا الاحتفاظ في صحة الحسابات فيها بعينها من جهة اخرى بحيث اصبح لدى البنك في اوائل القرن ١٩ الجزء الاكبر من الاحتياطى النقدى اى الاحتياطى الذهبى لبريطانيا .

- كذلك تدخل بنك انجلترا لمساعدة البنوك التجارية واقراضها ومساعدتها اذا اقتضت الحالة وتحمل مسئولية سلامة نظام الاسمان الذى تشترك في اقامة البنوك التجارية .

- وتتميز البنوك المركزية في الدول المختلفة بتقارب طبيعة الدور الذى تلعبه في مختلف النظم النقدية والمصرفية فهناك قدر من التماثل بين الوظائف الاساسية والمسؤوليات الكبرى الذى يضطلع بها .

- يتميز البنك المركزى فى الدولة بموضع خاص لا يشاركه فيه غيره من البنوك التجارية لانه يمثل نقطة الارتكاز فى كل التنظيم النقدية والصرفية فى المجتمع . فالهدف الاساسى للبنسك المركزى هو العمل على سلامة واستقرار النظام النقدى والمصرفى فى الدولة وتطبيق السياسة النقدية والصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومى فى نطاق السياسة العامة للدولة . وقد نصت م ٥ من القرار الجمهورى ٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ على انه " يقسم البنك المركزى المصرى بتنظيم السياسة الائتمانية والصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وما يعاينها على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد " .

- يستهدف البنك المركزى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومى وليس تحقيق الارباح ولذلك عملت الدولة على قيام التعاون الوثيق بين الحكومة والبنك فقد عدت دول كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية الى تأميم البنوك المركزية كفرنسا عام ١٩٤٥ وانجلترا عام ١٩٤٦ او تحويلها الى بنوك مختلطة تشترك فى ملكيتها الدولة الى جانب الافراد ولذا يمكن القول ان البنك المركزى دائما مؤسسة عامة سواء بقوة الواقع او القانون .

وسندرس البنوك المركزية كالآتى :

- ١- طبيعة البنوك المركزية .
- ٢- وظائف البنوك المركزية .
- ٣- البنك المركزى المصرى .

المبحث الاول : طبيعة البنوك المركزية :

- البنك المركزى فى حقيقة الامر بنك تجارى يتعامل فى الامعان شانه فى ذلك شان البنوك الاخرى ولكنه يختلف عنها من حيث ملكية ومن حيث اهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التى يقوم بها وطبيعة التعاملين معه .

١- من حيث الملكية :

- يلاحظ ان البنوك المركزية تكون عادة مملوكة ملكية كاملة للحكومة فقد راينا كيف امت فرنسا بنك فرنسا سنة ١٩٤٥ وانجلترا بنك انجلترا ١٩٤٦ ولكن قد ياخذ البنك المركزى شكل الشركة المساهمة وتمتلك الحكومة جزءا كبيرا من الاسهم ضمان للسيطرة عليه وضمن توجيهه وسهما يكن الشكل الذى تتخذه البنوك المركزية فى المجتمعات المختلفة فانه من الضرورى ان تكون الحكومة مثلية فى ادارته تشيلا كافيا بما يضمن امكانية رسم سياستها وتوجيهها وتحقيق الصالح العام .

٢- من حيث الاهداف :

- يختلف البنك المركزى عن البنك التجارى من حيث الاهداف فالبنك التجارى يسمى الى تحقيق اقصى ربح ممكن فى حين ان هذا الهدف قد يكون من الاهداف الثانوية للبنك المركزى وقد لا تسعى الى تحقيقه اصلا فالبنك المركزى يسمى الى تحقيق اهداف قومية .

تمثله في وضع الاسس النقدية والصرفية اللازمة لحماية الاقتصاد القوي ومد الاسواق بالنقد التي تتناسب مع احتياجاتها والميطرة على كميتها والتاثير عليها كما يسمى البنك المركزي الى التنسيق بين البنوك التجارية وتلقى منها الودائع وضخها القروض.

- ملاحظ ان البنوك المركبة تحقق ارباحا طائلة من عملياتها المختلفة وصفة خاصة بعمليات الاصدار ولكن الذي نعينه هنا ان الارباح انما تحقق كعامل عارض وليس كهدف في حد ذاته.

٣- من حيث طبيعة العمليات :

- من المثلق عليه ان البنك المركزي لا ينبغي ان يمارس عمليات البنوك العادية مثل قبول الودائع من افراد الجمهور او خصم الاوراق التجارية اوضح الاثمان للجمهور لان مثل هذه العمليات قد تتعارض مع وضعه بالنسبة للبنوك التجارية ما يترتب على هذا الوضع من علاقات خاصة توطئه بها وكذلك ممارسته لمهمة رقابية الاثمان . ملاحظ ان نجاح البنك المركزي في تحقيق هدفه الرئيسي انما يعتمد الى حد كبير على تعاون البنوك التجارية معه وتأييد سياسته . ولذلك نجد ان التعاملين معه يكونون عادة من الهيئات العامة والبنوك التجارية . وقد نصت المادة ٦ من القانون ٢٥٠ لسنة ٦٠ * على ان يتولى البنك المركزي

مزاولة العمليات المصرفية المعتمدة للحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة وعمليات الائتمان مع البنوك طبقا لاحكام القانون ١٦٣ لسنة ٥٧ وصنتع عليه مزاولة هذه العمليات لغير الهيئات المذكورة

المبحث الثاني : وظائف البنك المركزية

- يحتل البنك المركزي مكانة هامة في المجتمع فهو الذي يقوم باصدار اوراق البنكنوت وهو بنك الحكومة وهو التحكم في الائتمان فـسى الدولة يمكن ان نوجز وظائف البنك المركزي في الوظائف الاتية :

١- الاصدار النقدي .

٢- بنك البنوك .

٣- التحكم في الائتمان .

٤- بنك الحكومة .

وسند رسها تباعا :

المبحث الاول : الاصدار النقدي :

- تعتبر الوظائف الاساسية للبنوك المركزية اصدار اوراق النقد المصرفية اى البنكنوت وهى من اهم واقدم الوظائف التى يمارسها البنك المركزى ولعل الاساس الاول لقيام البنك المركزى هو القيام بهذه الوظيفة .

- يعتبر البنك المركزى هو الجهة الوحيدة المحكرة لاصدار البنكنوت ولا يشاركه فيها اى جهة اخرى يمكن القول ان فوائد تركيز عملية

الاصدار النقدي في بنك واحد هو البنك المركزي هي :

- ١- توحيد نوم النقود السائدة في المجتمع نظرا لتوحيد جهة اصدار وان اصدار النقود يتم وهذا يؤدي الى سهولة التعامل بين الافراد وضع التعقيدات التي يمكن ان تنشأ من تحويل انواع مختلفة من النقود فيما بينها .
- ٢- اعطاء مزيد من الثقة في اوراق البنكوت : بدلا من توزيع هذه الثقة على بنوك متعددة فقيام هيئة واحدة بالاصدار يعطى ثقة للافراد في اوراق البنكوت لان وجود جهات متعددة للاصدار قد يؤدي الى اضطراب في احوال النقد في المجتمع .
- ٣- تدعيم السيطرة على احوال الاثان في الاقتصاد القومي ، فتوحيد جهة الاصدار تؤدي الى التحكم في عرض النقود وتغيير كميتها بما يناسب الاوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع .
- ٤- تخصيص جهة غير حكومية للاصدار (وان كان خاضعة للاشراف الحكومي) النقدي يجعلها سلطة مستقلة عن الحكومة وليست اداة في ظل السلطة الحاكمة تسيء استخدامها احيانا لتحقيق اهداف السياسية .
- ٥- قيام هيئة متخصصة بالاصدار يحقق عادة نجاحا اكبر للحكومة ولكن العائد هنا لا يقارن بالفائدة التي تعود على الدولة من خدمة البنك المركزي المصرفية له وللنظام النقدي عموما .

— اما بالنسبة لتنظيم عملية الاصدار التتدى فان بعض الكتاب يرى
تتبع البنوك المركزية بحرية مطلقة في اصدارها لاوراق البنكوت
كلما دعت الحالة الاقتصادية لذلك ولكن الغالبية ترى ان
يرى انه لا بد من تقييد حرية البنوك المركزية في الاصدار بوضع
القوانين والتشريعات التى تنظم ذلك .

قواعد الاصدار :

— وقد خضع البنك المركزى منذ البداية لقيود قانونية متعددة ففى
اصداره للبنكوت وتتصل هذه القيود بصفة اساسية بنوع الاصول
التي يجب على البنك تغطية البنكوت بها ونسبة صيد الذهب
او العملات الاجنبية التى يجب الاحتفاظ بها في غطاء الاصدار
صمكن تلخيص هذه الاهداف التى يلتزمها المشرع بفرض هذه
القيود الذهبية على سلطان البنك المركزى في الاغراض الاتية
ويراد من تحقيقها جميعا المحافظة على ثقة الافراد في العملة
الوطنية وتلخص هذه الاغراض فيما يلى :

١- تكوين البنك المركزى من مواجهة طلبات الصرف ذهبيا ففى

الداخل او الخارج .

٢- الحد من حرية البنك في اصدار البنكوت بما يتفق معه

احتمال الاغراط في الاصدار .

٣- حماية البنك من مطالبة الحكومة بالاصدار المستمر لتغطية

- صلاح ان هذه القواعد ليس لها ما يبررها في الوقت الحاضر فلم يمد البنكوت قابلا للصرف في الداخل ولم تعد كمية الذهب الواجب الاحتفاظ بها لتدعيم قيمة العملة في الخارج يرتبط بحجم البنكوت داخل الدولة ولكن بطبيعة اليهان الاقتصادي وخصائص ميزان المدفوعات للدولة ونوع العلاقات التي تربطها بالخارج ولكن بقيت لهذه القيود اثرها في تحديد سلطان البنك المركزي في الاصدار وفي المحافظة على الثقة في العملة.
- وادار البنك المركزي للنقد يقوم على مجموعة من القواعد التي تحكم عملية الاصدار هذه القواعد وان اختلفت من مجتمع الى اخر الا انها لا تخرج عن القواعد الاتية :

١- الغطاء الذهب الكامل :

- وهو القاعدة العامة السائدة في القرن الماضي حيث ان كل ورقة بنكوت يقابلها قيمة مناظر تماما من الذهب مودعة خزانة البنك المركزي ، حيث ان النقود الذهبية هي النقود المعيارية او الاساسية واوراق البنكوت هي النقود النائية ، صممت هذا النظام بنظام غطاء الذهب الكامل ولم يكن من المرونة بما يسمح باى توسع اقتصادى الا بالقدر الذى تسمح به الزيادة في عرض الذهب وقد ادى التوسع الكبير في النشاط التجارى والتغيرات الفنية ففى بداية القرن الحالى الى الاستغناء عن هذا النظام واستبداله بنظام اكثر مرونة اذ وجد انه من المناسب الاكتفاء بقدر معين

من الغطاء الذهبى .

٢- الغطاء الذهبى النسي :

- وفى ظل الغطاء الذهب النسي يحتفظ البنك المركزى بنسبة من الذهب لا يقل عنها ويقوم بتغطية باقى اوراق النقد السيى بعد رها بعملات اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب او اوراق مالية مضمونة كالسندات الحكومية او اذونات الخزانة سواء كانت هذه الاوراق الحالية محلية او اجنبية قابلة للتحويل للعملة المحلية .
- فاذا كانت دولة كصر مثلاً حددت ان عطلتها الجنيه وانسبه يحتوى على ٢ جرام ذهب واشترطت على البنك المركزى ان يحتفظ بنسبة من الغطاء النقدى لا يقل عن ٢٠% وكان البنك المركزى يمتلك ٢٠ مليون جرام ذهب اى ما يعادل ١٠ مليون جنيهه فى استطاعة البنك المركزى اصدار اوراق بنكوت به ٥٠ مليون جنيهه على ان يغطى الباقي وقدره ٤٠ مليون جنيه باوراق مالية مضمونة .
- ملاحظ ان هذا النظام من لانه يسمح بالتوسع والانكماش فى اصدار النقود حسب التغيرات فى حجم المعاملات الاقتصادية فى المجتمع .

٣- الغطاء الذهبى الجزئى :

- فى ظل هذا النظام لا ترتبط كل كمية البنكوت وصيد الذهب بنسبة ثابتة ولكن تحدد الحكومة حد اقصى للاصدار يمكن

تغطيته بالكامل يمكن تغطيته بالكامل باصول اخرى غير الذهب
فالاوراق المالية او بعض الاوراق التجارية المضمونة اما ما يتردد
عن هذا الحد الاقصى فانه يجب تغطيته بالذهب . وهذا
هو النظام الذى اتبعته انجلترا بقانون سنة ١٨٤٤ وقد
اعترض عليه بعدم المرونة لان البنك يجد نفسه مضطرا بعد حد
معين يغطيه اصداره من البنكوت بالذهب فلا يستطيع مواجهة
اشتداد الطلب على البنكوت فى حالة الضيق المالى .

٤- الاصدار الحر :

- فى ظل هذا النظام ترفع جميع القيود الخاصة بنوعية الفطاء
يكون البنك المركزى حر فى اصدار اى كمية من البنكوت ما
دامت مغطاه باى نوع من انواع الاصول سواء ذهب او غير ذلك
ولا يعنى ذلك حصة البنك المركزى فى التصرف تكون مطلقة
ولكن هناك بعض القيود تمثل بصفة اساسية فى :
١- قد تشترط الحكومة بعض الصفات الخاصة بنوعية الاوراق المالية
والتجارة التى تستخدم كغطاء للبنكوت كان تكون سندات حكومية
او اوراق مالية مضمونة .
ب- قد تلزم الحكومة البنك المركزى بالاحتفاظ بقدر من الذهب او
العملات الاجنبية القابلة للتحويل وذلك لقبالة المدفوعات
الدولية وفى مثل هذه الحالة لا يرتبط الفطاء الذهب بكمية
البنكوت المصدرة ولكن يرتبط بحالة ميزان المدفوعات وعلى وجهه

التحديد مقدار المعجز في هذا الميزان .

جـ - ومادة تحدد الحكومة للبنك المركزي حدا أقصى للاصدار لا يجوز للبنك المركزي اى يتعداه حتى لو توافر لديه رصيد كبير من الذهب ولكن يلاحظ ان هذا الحد ليس ثابتا ويكون قابلا للتغير من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية ويكون تفسيره بناء على قرار من وزير الخزانة او قانون تصدره السلطة التشريعية

نظام اصدار البنكوت في مصر :

١- التزم البنك الاهلى المصرى بقتضى نظام الاساسى المعتمد بالامر العالى الصادر فى ٢٥ يونيو ١٨٩٨ بتغطية اوراق - البنكوت التى يصدرها لنهاية النصف على الاقل ذهبا ثم اوقف هذا فى ٣٠ اكتوبر ١٩١٦ واستبدل به التصريح للبنك المركزى ان يستبدل بالذهب اذونات الخزانة البريطانية كنظام للاصدار النقدي .

٢- ثم خرجت مصر من منطقة الاسترلينى وصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ونص على انه يجوز للبنك الاهلى المصرى ان يغطى اية نهادة فى الاصدار من تاريخ العمل بهذا القانون باذونات على الخزانة المصهبة بالنسبة الى الجزء المشترط تغطيته ذهبا .

٣- ثم تحول البنك الاهلى الى بنك مركزى بقتضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ وضع اساسا ثابتا لاصدار البنكوت وقد اقل القانون - النص على السندات المضمونة من الحكومة والاوراق التجارية القابلة للخصم فى تعداداته للاصول التى يجوز تغطية البنكوت بها تسم

- تدارك المشرع هذا النقص بإدخالها ضمن الأصول المقبولة في غطاء الإصدار يقتضى القانون ٥٠ لسنة ١٩٥٧ .
- وقد نص القانون على أنه يجب أن يقابل أوراق النقد المتداولة بصفة دائمة وقد رقيمتها صيد مكون من ذهب ونقد اجنبي وكموك اجنبية وسندات الحكومية المصرية وأذونات وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية وأوراق تجارة قابلة للخمس .
- وحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الإصدار بقرار من رئيس الجمهورية وتحدد انواع ونسب الأصول الاخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى البنك .
- صلاحت ان المشرع المصرى قد اخذ في تنظيم اصدار البنوك الى الاخذ بالاتجاه الحديث نحو تفويض السلطة التنفيذية بتعيين نسبة الرصيد الذهبى من وقت لآخر على ضوء الظروف الاقتصادية وحرر هذا الاتجاه ما يتطلبه سرعة تاهب البنك المركزى لمواجهة تغير الظروف من عدم التقييد في الاصدار بمقيود قانونية جامدة .

المبحث الثانى : بنك البنك :

- يقوم البنك المركزى بدور البنك بالنسبة للبنوك الاخرى فكما تتعامل البنوك التجارية مع الافراد والمؤسسات فتتلقى منهم الودائع وتضخمهم القروض وتخضع لهم الاوراق التجارية وتحصل لهم شيكاتهم يقوم البنك المركزى بنفس الدور مع البنوك التجارية والمتخصصة

يعد البنك المركزي يد المون الى البنوك التجارية في حالات
الازمات او عند الضرورة كذلك تحتفظ لديه البنوك التجارية
باحتمالاتها النقدية وتولى الاشراف على عمليات القاصة
بين البنوك بعضها البعض ويمكن القول ان هناك ثلاث
عمليات رئيسية يقوم بهم البنك المركزي بالنسبة للبنوك •
الآخري هي :

١- الاحتفاظ باحتياطيات البنوك

٢- الاشراف على عمليات القاصة

٣- اقراض البنوك التجارية

١- الاحتفاظ باحتياطيات البنوك :

- اكتشفت البنوك التجارية افضلية الاحتفاظ بجزء من احتياطياتها
النقدية في شكل ودائع او حسابات جارية لدى البنك المركزي
لما يحققه هذا الاحتفاظ من تسهيلات في تسوية المدفوعات بين
البنوك وتنظر البنوك التجارية الى ودائعها في البنك المركزي
على انها نقود حاضرة مثلها مثل النقود النقدية تماما وهي محقة
في ذلك لانها تستطيع ان تسحب منها ما تشاء في شكل اوراق •
نقدية وفي كثير من البلدان لا تبقى البنوك التجارية في خزائنها
الا قدر يميز من الاحتياطي النقدي وتحتفظ بالجزء الباقي
كله لدى البنك المركزي وواضح ان هذا الابداع اختياري للبنوك
التجارية •

- فالبنك المركزي يقوم بشحمة حمايات المتنام وبيع البنوك التجارية احتياطيتها لدى البنك المركزي يضاهف من كفاية هذه الاموال في تأمين حيولة النظام المصرفي في الاقتصاد القوي .
 - ثم ما لبث المشرع ان اوجب على البنوك التجارية في كثير من البلدان ضرورة الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها في صورة احتياطي نقدي حاضري لدى البنك المركزي ، ويقصد من ذلك ليس فقط حشد الارصدة الحاضرة للنظام المصرفي في مجتمع واحد ولكن يقصد به تمكين البنك المركزي من مواولة سلطاته على الرقابة على الائتمان .
 - وفي مصر استند احتفاظ البنوك بأرصدها لدى البنك الاهلي المصري الى مجرد اتفاق ودي بين البنك المذكور وبنوك القاصة حتى القانون ٥٧ لسنة ٥١ بإنشاء البنك المركزي فجعل احتفاظ البنوك بهذه الارصدة لدى البنك المركزي مستند الى التزام قانوني فنصت المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ٥١ على انه يجب على كل بنك تجاري الاحتفاظ بهدون قاعدة برصيد دائن بالبنك المركزي بنسبة معينة ما لديه من الودائع يمينها البنك المركزي .
- ٢- الاعراف على عمليات القاصة :
- كذلك يودى البنك المركزي من ناحية اخرى خدمات جليلة للنظام المصرفي بالاعراف على عمليات القاصة بين البنوك اى تصفية

الشيكات التي تتلقاها البنوك من العملاء بقصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الاخرى والقيام بتسوية الازدواج المتخلفة عن هذه العملية بطريقة نقل الحساب على دفاتره بـ..... حسابات البنوك .

- ولا يؤدى قيام البنك المركزى بهذه المهمة فقط الى تسهيل تسوية المدفوعات بين مختلف اجهزة النظام المصرفى فحسب ولكن يؤدى ايضا الى الاقتصاد فى عمليات استعمال النقود فى تسوية العمليات المصرفية ايضا . اذ تتماهى فى عرفة المقاصة قيمة الشيكات المسحوبة على اى بنك من البنوك مع قيمة الشيكات المعلقة اليه للتحويل من سائر البنوك بحيث لا يدفع فى النهاية الا الوحيد المتخلف بعد المقاصة لصالح بنك او قبل اخر . يتم ذلك فى العمل كما رأينا عن طريق تسوية الحسابات التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزى .

٣- اقراض البنوك التجارية :

- عرفنا فيما سبق ان البنك المركزى هو صاحب الحق الوحيد فى اصدار النقود الورقية كما عرفنا انه يقوم بالاحتفاظ بدوائج البنوك التجارية ومعطيه هذا الحق القدرة على عقد عمليات الائتمان واقراض البنوك التجارية البالغ التي تحتاج اليها .

- ملاحظ ان البنوك التجارية تحتاج احيانا فى الاوقات العادية

الى كميات من النقود الحاضرة تزيد عما لديها في خزائنها وهي تستطيع ان تحصل على هذه النقود من البنك المركزى وتتخذ الائتمان الذى يمنحه البنك المركزى للبنوك التجارية احدا شكلين : فاما الخصم اى ان البنك التجارى يحصل على ما يحتاجه من النقود عن طريق خصمه لاذونات الخزانة التى يملكها لدى البنك المركزى او اعادته لخصم الاوراق التجارية التى سبق ان قام هو بنفسه بخصمها لديه وذلك فى مقابل دفع مبلغ الخصم يتحدد على اساس سمر اعادة الخصم الذى يحدده البنك المركزى ، وعادة ما يستلزم البنك المركزى شروطا خاصة فى قبوله للاوراق التجارية التى يقبل خصمها .

اما الشكل الثانى : فيكون عن طريق ان يحصل البنك التجارى على النقود عن طريق الاقتراض المباشر من البنك المركزى لمدة قصيرة نظير تقديم ضمانات عادة ما تكون اذونات للخزانة وسندات حكومية اخرى . وهذا البنك المقترض فائدة على القرض يتحدد سمرها بواسطة البنك المركزى وغالبا ما تجد البنوك التجارية انه من الافضل الاقتراض مباشرة دون اعادة للخصم لان النقود التى تحتاجها تكون عادة لا يام محدودة .

— كذلك يقوم البنك المركزى بمنح الائتمان الى البنوك التجارية فى اوقات الازمات الاقتصادية ، وفى الحالات التى ينتاب فيها المودعين ذعر لمبب او لآخر فيهرعون الى البنوك مطالبين

بموجب ودائعهم ولا تجد البنوك بطبيعة الحال ما يكفى لموجهة هذه الطلبات لاحتفاظها بجزء صغير من اصولها ماثلة ما يجبرها على غلق ابوابها وهذا ينهار النظام الائتماني وانهار النظام الاقتصادي . وقال ان البنك المركزي في هذه الحالة يقوم بدور القرض الاخير ويواجه هذه الازمة بزيادة من سيولة البنوك التجارية حتى تتمدى هذه الازمة للبنك المركزي ان يحدد الشروط التي يتدخل على اساسها لاقرض البنوك التجارية سواء فيما يتعلق بحجم الفائدة او بالاصول التي يحصل عليها كضمان للقرض .

- وتضمن المادة ٥٠ من قانون البنوك والائتمان على " انه يجوز للبنك المركزي في حالة نشوء اضطراب مالي او طارئ اخر يوشى في ثبات حالة الائتمان ان يدعو الى مواجهة احتياجات ضرورية في السوق المالية ان يقدم للبنك قرضا استثنائية بضمان اى اصل من اصولها يمينه مجلس ادارة البنك على ان تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها والشروط الاخرى للقواعد التي يقررها المجلس المذكور . "

- ولكن يلاحظ انه اذا كان قيام البنك المركزي بمساعدة البنوك التجارية في محتتها وامدادها بالنقد التي تواجه به الطلبات الاستثنائية واجبا اساسيا من واجباته في الازمة العامة فان هذا

الاتمان الاستثنائي من البنك المركزي لا يمدو كذلك في حالة
نقص سيولة البنك التجارى الى سوء ادارة البنك لعملياته
المصرفية .

المبحث الثالث : التحكم في الاتمان :

- يعتبر التحكم في الاتمان من اهم الوظائف التى يقوم بها البنك
المركزى واخطرها في المجتمعات الحديثة .
- فقد رأينا كيف ان الاتمان المصرفى قد ارتقى الى مرتبة النقود
بتراض الافراد على قبوله اداء لتسوية الديون ويكنى ان نعترف
ان الاتمان المصرفى يكون ما يزيد عن ٧٠% من وسائل الدفع
في الدول المتقدمة .
- فالبنوك التجارية تخلق الشطر الاكبر من ودائع النظام المصرفى
بمناسبة تسا تقوم به من عمليات الاقراض والاستثمار فاذا عرضنا
ما يترتب على زيادة وسائل الدفع في المجتمع من اثار طمس
القوة الشرائية للنقود وعلى النشاط الاقتصادى اتضح لنا كيف
تزال الاحوال الاتمانية تايثير هام على مستوى الرخاء في البلاد
وكيف تدعو الحاجة الى وجود هيئة مركزية ذات سلطة فعالة
في تنظيم الاتمان .
- يمكن القول ان الهدف الرئيسى للبنوك المركزية قبل الحرب
العالمية الاولى اى حتى عام ١٩١٤ كان هو المحافظة على
قاعدة الذهب ولكن ادى تغير الاحوال الاقتصادية وتطور التكسر

الاقتصادى وتوقف العمل بهذه القاعدة الى المدول عن هذا الهدف . فقد توقف العمل بقاعدة الذهب نهائيا وصفة جماعة اثر الزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣١ واصبح الهدف للبنوك المركزية هو تفضيل تثبيت متوسط ملائم لاسعار سلع الاستهلاك كهدف صريح لسياسة النقد والائتمان . والمقصود بتثبيت مستوى الاسعار اى القوة الشرائية للنقود وليس الثبات المطلق ولكن المقصود الثبات النسبى بسياسة يكون من شأنها رد اى انحراف عن هذا المستوى لهذا الاتجاه .

- ملاحظ انه فى ظل التخطيط الشامل تتفرد السلطات المختصة بتخطيط الحجم الكلى للدخول الشخصية ومن ناحية اخرى بتخطيط القيمة الكلية للسلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية بين هاتين العلاقتين تتحدد القوة الشرائية للنقود وهى تقع على عاتق السلطة المخططة لضمان درجة ثبات معقولة للقوة الشرائية للنقود .

- ملاحظ ان هناك العديد من انواع الرقابة التى يمارسها البنك المركزى على الائتمان داخل الدولة :

فهنالك اولا : الرقابة الكمية وقصد منها التأثير على كمية او حجم الائتمان فى مجموعة بعرف النظر عن وجوه الاستعمال التى يمول استعماله فيها . ويهدف هذا النوع من الرقابة الى التأثير

على جملة الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي •
 ما يترتب عليه التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلى لقروض
 البنوك واستثماراتها •

وهناك ثانيا : الرقابة الكيفية : وتهدف الى توجيه الائتمان
 الى وجوه الاستعمال المرغوب فيها وذلك بالتمييز في المعمر
 او في مدى توافر الائتمان بين وجوه الاستعمال المختلفة التي
 يراد استخدامه فيها وطلق عليه اسم الرقابة الانتقائية حيث
 لا يتجه التأثير على الائتمان المصرفي في مجموعة انما تنتقى انواع
 الائتمان التي تصرف للتأثير عليها •

وهناك ثالثا : الرقابة المباشرة على الائتمان : ويتضمن مفهوم
 الرقابة بالمعنى الواسع ما للبنك من تأثير ادى على البنوك
 التجارية • بينما يرى البعض ان الرقابة المباشرة تقتصر على
 الاوامر والتعليمات الملزمة التي يرخعها القانون للبنك المركزي
 في اصدارها للبنوك التجارية بخصوص ما تمارسه من نشاط فنى
 ميدان الاقراض والاستثمار وتحديد النسبة بين القروض ورأس المال
 والاحتياطي وجملة الاصول الاخرى •

المبحث الرابع : بنك الحكومة :

يتولى البنك المركزي العديد من المهام المصرفية للعالم الحكومة —

ما تجعله يسمى بنك الحكومة • فالبنك المركزى هو مصرف الحكومة
ومستشارها المالى فهو يقوم من الحكومة مقام البنوك التجارية
من الافراد •

١- فالبنك المركزى يحتفظ لديه بحسابات الحكومة وتجبرى
عن طريقه تنظيم مدفوعاتها وقدم لها المبلغ قصير الاجل فى
حالات المعجز المولى او الموقت للميزانية او القروض الاستثنائية
فى حالات الضرورة كالحروب والازمات •

٢- كذلك يتولى البنك المركزى مهمة اصدار القروض العامة نيابة
عن الحكومة وذلك لتلقى طلبات الاكتاب فى هذه القروض من
البنوك وغيرها من المؤسسات والشركات والافراد طبقا لتعليمات
الحكومة • كما يقوم بدفع فوائد هذه القروض واقساط استهلاكها
عندما يحون آجلها •

٣- كذلك يمنع البنك المركزى خبرته فى الشؤون المالية والنقدية
تحت تصرف الحكومة يقوم بما تعهد اليه الحكومة من اعمال اخرى
كالرقابة على الصرف واعطاء المشورة للحكومة قبل عقد القروض
الداخلية والخارجية •

٤- كما يتولى البنك ادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد
الاجنبى يختص بميد الحكومة بما يلزمها من نقد اجنبى لمواجهة
مدفوعاتها الخارجية سواء لغدمة ديونها الخارجية او شراء ما
تحتاجه من سلع او خدمات من الخارج •

— ملاحظ ان القانون يضع بعض القيود على سلطة الحكومة
في الاقتراض من البنك المركزى ، فينص القانون على انه يجوز
ان يقدم البنك قروض للحكومة لتغطية ما قد يكون في الميزانية
العامة من عجز موسى بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على
١٠ ٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة في خلال السنوات
الثلاث السابقة . وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة شهور قابلة
للتجديد لمدة ثلاثة شهور اخرى على ان تؤدى خلال اثني
عشر شهرا على الاكثر من تاريخ تقديمها .

المبحث الثالث

البنك المركزي المصري

ولم يتم في مصر بنك مركزي بالمعنى الفنى لهذه الكلمة حتى صدور القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى اعطى للبنك الاهلى المصرى صفة البنك المركزى بمقتضى المادة الاولى منه ، ذلك وان كان البنك الاهلى المصرى قد قام فى الماضى قبل صدور القانون ببعض الوظائف التى تود بها البنوك المركزية عادة كاحتكار اصدار البنكوت والقيام باعمال الصرافة للحكومة ولكن البنك الاهلى المصرى لم يتم بالوظيفتين الاساسيتين للبنوك المركزية الا وهما :

أ - الرقابة على الائتمان .

ب - القيام بمهمة القرض الاخير .

وهوكد صحة ما ذهبنا اليه تخاذل البنك الاهلى المصرى فى اكثر من مناسبة فى تلطيف حدة الازمات او مد يد المساعدة الى البنوك الاخرى العاملة فى مصر . وقد بدأ التفكير فى انشاء بنك مركزي مصرى فى عام ١٩٠٤ حين دخلت الحكومة فى مفاوضات مع البنك الاهلى المصرى بقصد تحويله الى بنك مركزي بعد تحديد نطاق عملياته التجارية ولكن هذه المفاوضات لم تصل الى نتيجة محددة .

وفى عام ١٩٣١ عادت الفكرة الى الظهور خصوصا بعد خروج انجلترا عن قاعدة الذهب بعد ان اوصى المؤتمر الاقتصادى العالمى فى عام ١٩٣٣ بضرورة انشاء بنوك مركزية فى البلدان التى ليس فيها

حتى ذلك الوقت مثل هذه البنوك على ان تمنح هذه البنوك من
السلطة والحرية ما يمكنها من اتباع سياسة جديدة في شؤون
التقيد والائتمان .

- وكان على الحكومة المصرية ان تسلك احدى سبيلين : اما
انشاء بنك مركزي جديد او تحويل البنك الاهلى المصرى الى
" بنك مركزي واختارت الحكومة الحل الاخير وذلك لقيام البنك
الاهلى بالفعل ببعض الوظائف التى تزاولها البنوك المركزية
عادة كاصدار اوراق البنكوت والقيام باعمال مصرف الحكومة .

- وفى ٨ أغسطس ١٩٤٠ صدر القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ بمعد
اجل امتياز البنك الاهلى باصدار البنكوت لمدة اربعين سنة
من ذلك التاريخ وفى الشهر نفسه صدر مرسوم بتعديل نظام البنك
- وفى اوائل عام ١٩٥٠ تقدمت الحكومة الى البرلمان بمشروع قانون
لتحويل البنك الاهلى المصرى الى بنك مركزي على اسس اوسع
هـى :

١- تحويل البنك الاهلى الى بنك مركزي واستبعاد انشاء
بنك جديد والمعدل عن فكرة تأميم البنك الاهلى المصرى .
٢- توسيع مدى اشراف البنك الاهلى المصرى على البنوك
الاخرى .

٣- استكمال تمثيل البنك الاهلى المصرى .

٤- زيادة اشراف الحكومة على البنك حتى يقوم بوظائف المركزية
التي ترسمها له الحكومة .

- وفي عام ١٩٥٧ عدت المؤسسة الاقتصادية الى شراء جانب من اسهم البنك الاهلى المصرى بذلك تمنى للحكومة ان تشترك فى ملكية بنكيها المركزى وتحول بذلك البنك الاهلى المصرى الى شركة اقتصاد مختلط.
- وفي فبراير ١٩٦٠ صدر القانون ٢٥٠ لسنة ٦٠ قاضيا بانشاء مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى ونص على ان يزاول البنك الاهلى المصرى دون اى قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود التى تخضع لها البنوك التجارية . وعلى هذا النحو تحققت للبلاد الملكية التامة للبنك المركزى بقصد تأمين الصالح العام للنظام النقدى فى مصر.

اهداف البنك :

- ينص القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على تحديد اهداف البنك فى تنظيم السياسة الائتمانية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يساعد فى دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى ويتخذ فى سبيل ذلك الوسائل الاتية لتحقيق اغراضه :
- ١- التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كمته ونوعه ومسمره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجارى والصناعى .

٢- اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية
او المالية العامة او المحلية .

٣- مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي .

٤- ادارة احتياطيات الدولة من الذهب ومن النقد الاجنبى .

- وقد جعل المشرع امر البنك لمجلس ادارة يباشر السلطات المخولة
للبنك طبقا لاحكام القانون ١٦٣ لسنة ٥٧ وشكل هذا المجلس
وفق احكام القانون ١٧ لسنة ١٩٦٥ من محافظ يرأس المجلس
ونائب محافظ واثنين يمثلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
ومثل من وزارة الخزنة وروءساء مجالس ادارة البنوك التجارية
والمخصصة او من ينوب عنهم من اعضاء مجالس الادارة وثلاثة
من كبار المشتغلين بالمسائل النقدية والمالية ويصدر بتعيينهم
قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية .

- وقد حدد القانون ٢٥٠ لسنة ٦٠ نطاق العمليات المصرفية
التي يجوز للبنك مزاولتها في العمليات المصرفية العائدة للحكومة
والاشخاص الاحياء العامة وعمليات الائتمان مع البنوك .

الفصل الثالث : البنوك المتخصصة

- عرفنا عدد الكلام من البنوك التجارية ان وظيفة البنك التجارى ه الاساسية هى منح الائتمان مع تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح مع الاحتفاظ بقدر معين من السيولة تمكن البنك التجارى من مواجهة اى زيادة فى السحب على الودائع.
- وحيث ان النسبة الكبرى من موارد البنك التجارى تتمثل اساسا فى ودائع الافراد . اكانت تحت الطلب او لاجل لذلك فان البنك التجارى كبيرا ما يحجم عن استخدام موارده فى قروض طويلة الاجل مكتفى بالقروض قصيرة او متوسطة الاجل التى لا تمتدى اجلها عادة اكثر من سنتين .
- واذا نظرنا الى الحياة الاقتصادية فى اى مجتمع من المجتمعات وجدنا ان هناك بعض الانشطة تحتاج الى تمويل طويل الاجل يمتد احيانا الى عشرات السنين مثال ذلك استصلاح الاراضى واقامة المقارنات والمنشآت واقامة رأس المال الثابت فى الصناعة ومن الملاحظ ان مثل هذه الاستثمارات لا تعتبر مجالا مناسباً فى الاستثمار بالنسبة للبنك التجارية لانه يتأثر من تدافى السيولة فى موارد البنوك التجارية .
- كما ان بعض العمليات المتخصصة التى تحتاج للتمويل تحتاج الى خبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العملية الانتاجية وطبيعة الاسواق مثل عمليات تمويل النشاط الزراعى فهى وان كانت لا تتطلب تمويل

- طويل الاجل انما تتطلب ترتيبات خاصة تتمثل في وجوب وجود فروع كثيرة للبنوك تنتشر في القرى .
- ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود نوع معين من البنوك المتخصصة التى تتولى عمليات الاقراض طويل الاجل وتقوم بمنح الائتمان اللازم للعمليات المتخصصة من اهمها :
- ١- البنوك الصناعية .
 - ٢- " الزراعية .
 - ٣- " المقارية .
- ملاحظ توافق عدد من الصفات في هذه البنوك منها :
- ١- ان هذه البنوك المتخصصة لا تقوم عادة بطلاق ودائع من الافراد اى لا تقوم بفتح حسابات جارية او لاجل باستثناء تلك التى ترتبط بها ارتباط وثيق بالعمليات التى تقوم بها .
 - ٢- تعتمد هذه البنوك اعتمادا كبيرا على راسمالها وعلى ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة لا تقل عن عشر سنوات كما تعتمد على القروض التى تحصلها من البنوك المركزية وشركات التأمين وصناديق الادخار .
 - ٣- تخدم هذه البنوك اهدافا قومية على جانب كبير من الاهمية ولذلك تقوم الدولة بتحويلها وهذا الدعم يتمثل في مساهمة الدولة في راسمالها او منحها القروض طويلة الاجل بسعر فائدة منخفض .

٤- تقوم هذه البنوك أحيانا بالاستثمار المباشر الى جانب
الاقراض عن طريق انشاء المشروعات الجديدة او المساهمة
في رأس مال المشروعات التي يقيمها الافراد ، كما تقدم
الخبرة والمشورة الفنية الى المستثمرين وتقوم أحيانا بتسويق
المنتجات .

انواع البنوك المتخصصة :

١- البنوك الصناعية :

- وهي مؤسسات تأخذ شكل الشركات المساهمة يقوم بانشائها
الافراد او الحكومات وعادة تخدم قطاع معين من قطاعات الانتاج
ويكون المومسون له عادة من المنتجين لهذا القطاع ، وفنسى
معظم الاحيان تمثل الحكومة في هذه المؤسسات لتوجيهها
لخدمة الاقتصاد القومى وتقوم الحكومة أحيانا وحدها بانشاء
هذه البنوك للعمل على تنمية القطاع الصناعى واستقراره .
- وتمثل مهام هذه البنوك بصفة اساسية في العمل على تنهية
الصناعات الحرفية والصناعة بوجه عام وامدادها بما تحتاج اليه
من اموال لشراء المعدات وال خامات ، كذلك تعمل العمليات
البحاجة في الصناعة بصفة عامة وامدادها بالقروض قصيرة الاجل
اللازمة لعمليات الانتاج والتسويق .
- كذلك التوسع في الصانع القاعة وامدادها بالقروض طويلة
الاجل اللازمة لاقامة المنشآت وشراء الآلات ، كذا اقامة المشروعات

الجديدة سواءً بفردا أو بالاشتراك مع الافراد أو الحكومات
في انشاء هذه المشروعات.

٢- البنوك الزراعية :

- البنوك الزراعية هي عبارة عن مؤسسات قد تأخذ شكل شركات
مساهمة يمتلكها الافراد أو الحكومات أو قد تأخذ شكل مؤسسات
اشتائية تعاونية تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بانشاءها
أو المساهمة فيها .
- والبنوك الزراعية تقوم بجموعة من الاعمال المتصلة اعمالا وثيقا
بالزراعة سواءً اكان استصلاح للاراضى أو تمويل العمليات الزراعية
أو تمويل تحقيق المحصولات بالإضافة الى الاعمال غير التمويلية
كعمليات الارشاد الزراعى أو الارشاد التسويقى .
- صلاح ان الاقتراض الزراعى اصعب من الاقتراض الصناعى وذلك
لطبيعة الزراعة التى تتخذ شكل وحدات صغيرة اذا ما قورنت
بالصناعة كذلك تخضع المحاصيل الزراعية للتقلبات الطبيعية مما
يؤثر فى المحاصيل وهى الضمان الاساسى للقروض .
- وتقوم البنوك الزراعية بمنح المزارعين القروض القصيرة الاجل لضمراء
التقاوى والاسمدة والمعدات الحشوية كذلك القروض متوسطة
الاجل لضمراء الآلات الزراعية والماعية وكذلك القروض طويلة

الاجل لاستصلاح الاراضى الزراعية .
٣- البنوك العقارية :

لا تختلف البنوك العقارية عن البنوك الصناعية او الزراعية من حيث الوظائف سوى ان نشاطها ينصب على عمليات البناء ، والتعمير . ولئن كان النشاط الزراعى والصناعى يحتاجان الى التمويل تعبير ومتوسط الاجل الا ان النشاط العقارى يحتاج الى التمويل بطول الاجل .

- وتقوم البنوك العقارية بتمويل عمليات بناء المساكن وتمويل التوسع العمرانى ، كما تشارك البنوك الزراعية في تمويل عمليات استصلاح الاراضى البور واعداد اراضى جديدة للزراعة .

الفصل الرابع : النظام النقدي في المملكة العربية السعودية

مقدمة :

- شهدت المملكة العربية السعودية منذ مطلع الخمسينيات وحتى
الآخر في العشر سنوات الاخيرة ، تطورا سريعا في جميع
قطاعات الاقتصاد المعنى السعودى ، بما في ذلك قطاع
النقد والبنوك . يمكن القول ان هذا التطور الطموح بدأ
على وجه التحديد منذ افتتاح مؤسسة النقد المعنى السعودى
في شهر محرم ١٣٧٢ هـ أكتوبر ١٩٥٢

- وشهدت المملكة في هذه الحقبة من الزمن نموا مطردا فى
موارد الدولة من عائدات النفط فكان ذلك دعامه قويه
للاسراع فى تجهل عمليات التنمية الاقتصادية والاسراع فى تنفيذ
الخطط الثلاث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك كان له
اثره الواضح فى التوسع الكبير فى النشاط المصرفى فى المملكة
خصوصا منذ بداية الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية ١٤٠٠ هـ
١٤٠٥ هـ . كذلك صاحب الشهادة الكبيرة فى ايرادات الدولة
العالية من النفط مع التوسع الكبير فى الخدمات المصرفية
محاولة المملكة استغلال الموارد المتاحة لها من عائدات النفط
وفورها استغلالا امثالا لتحقيق التنمية الاقتصادية
والاجتماعية وتحقيق الرفاهية لا بناء المملكة السعودية وقصد

كان دخل السلطنة من الزيت يحتل في وسع قدره ١٢.٥% مسن
السعر المعلن وضريبة دخل مقدارها ٥٥% من ارباح الشركات
المنتجة . وقد زادت هذه النسبة الى ٢٠% ٨٥% على التوالي
في نوفمبر ١٩٢٤م وبعد المشاركة الاولى مع شركة ارامكو بدأت
عائدات السلطنة تتجه بخطى ثابتة نحو الاعتماد المباشر على
الاسعار المحققة الفعلية للنفط الخام فقد زاد السعر الرسمي
للمبيعات الحكومية من يناير ١٩٢٥ الى يناير ١٩٨٠ من ١٠٤٦
دولار الى ٢٦ دولار للبرميل الواحد .

- وفي عام ١٣٧١ / ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢) بلغت عائدات السلطنة مسن
البترول نحو ٢١٢ مليون دولار ، كما قدر الناتج المحلي الاجمالي
بـ ٤٠٠٠ مليون ريال ، وقيمة الواردات من السلع بنحو ٤٣٥ مليون
دولار ومن هذا يتضح ان الاقتصاد السعودي في ذلك الحين
كان متواصفا يقتصر الى الموارد الوفيرة وقواعد التنمية الاساسية
وقد بلغت مخصصات الانفاق الحكومي في ميزانية الحكومة للنسبة
المالية ١٣٧١ / ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢) م ٧٥٨ مليون ريال اي ،
حوالي ٢٠٥ مليون دولار .

- وفي عام ١٤٠١ وهو العام الاول من خطة التنمية الاقتصادية الثالثة
في السلطنة ارتفع الانفاق الحكومي الى ٢٣٦٦ مليون ريال بمساهمة
قدرها ٢٧% عن العام السابق ١٤٠٠ هـ .

صين الجدول التالي الاتفاق الحكومي في المملكة بملايين
الريالات من عام ١٣٩٧/٩٦ الى ١٤٠٠/١٤٠١ هـ (١)

١٢٨,٣	١٣٩٧/١٣٩٦	مليون ريال
١٣٨	١٣٩٨/٩٧	"
١٤٨	١٣٩٩/٩٨	"
١٨٨,٤	١٤٠٠/١٣٩٩	"
٢٣٦,٦	١٤٠١/١٤٠٠	"

- وسندرس في هذا الفصل تطور النظام النقدي في المملكة ثم
انشاء مؤسسة النقد العمومي السعودي ثم انشاء بعض البنوك
والمؤسسات الائتمانية المتخصصة كالبنك الزراعي والصندوق السعودي
للتشجيع الصناعية وعلى ذلك منقسم هذا الفصل الى ٣ ابواب :
- ١- الباب الاول : تطور النظام النقدي في المملكة المئوية
السعودية
 - ٢- الباب الثاني : مؤسسة النقد العمومي السعودي
 - ٣- الباب الثالث : المؤسسات الائتمانية المتخصصة

(١) التقرير السنوي لمؤسسة المئوية للنقد السعودي ١٩٨١ ص ٢

الباب الاول : تطور النظام النقدي في الدولة العربية الحديثة

- يمكن القول انه في بداية الاوسينات بدا نشوء النظام النقدي في
السمودي في المملكة العربية السعودية وكان الاقتصاد السمودي
في تلك المرحلة يعتمد على رسوم الحج وانفاق الزائرين لاداء
التربية فضلا عن رعاة بعض الاراضى الخصبة بالماء الجوفية
وقد كانت ايرادات النفط قليلة فقد بلغت ١٠ مليون ريال ففى
عام ١٩٤٦ . اما ميزانية الدولة في تلك السنة فلم تتجاوز ٧٠ مليون
دولار .
- وكانت اول عملة معدنية اصدرتها حكومة الممخور لسه الملك
آل سعود القرش وهو يتكون من النحاس والنيكل وكان ذلك ففى
عام ١٩٢٥ واسم عبد العزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد
اما العملات الاخرى التى كانت تتداول ففى الريال الفضى
والقرش الفحاس والجنبيات الذهب الانجليزية والمجدي التركى
المكونة من الفضة بالاضافة الى دولار ماساها تيسزا والروبية
- يمكن القول انه في هذه المرحلة تعددت العملات المتداولة
فكان هناك كما سبق ان قلنا الريال العشاني المجدي والجنبيه
الانجليزى والريال الفرنسى والروبية الهندية الفضة في المنطقة
الغربية وكان هناك الريال الفرنسى ماساها تيسزا في جنوب شبه
الجزيرة العربية .

- وقد كان تنوع العملات طاقا لتحقيق الوحدة الاقتصادية
وقد تحققت الوحدة السياسية في عام ١٩٢٤ وعلى يد
المفطور له الملك عبد العزيز آل سعود واصبح من الممكن
تكوين سلطة نقدية مركزية تستهدف إلغاء جميع العملات الاجنبية
من التداول باستثناء الريال العثماني الجيدى والعملات
المساعدة له .

اصدار الريال السعودي الفضي :

- وفي عام ١٩٢٨ اصدرت الحكومة السعودية الريال السعودي فسي
الرابع والعشرين من شهر كانون الثاني ١٩٢٨ . ولقد كان
هذا الريال مكونا من الفضة (تطبيق قاعدة المعدن الواحد)
واتخذ الجنيه الانجليزي غطاء له فقد كانت عشرة ريال سعودي
تعادل جنيها انجليزيا ذهبيا .
- ولقد كان الريال يقسم الى احد عشر قرشا اميريا وكل قرش اميري
يساوي قرشين دارجين . وذلك كان كل ريال يساوي ٢٢ قرشا
- وعلى ذلك يمكن القول ان السلالة اختارت نظام المعدن الواحد
(نظام السكوكات الفضية) الريال السعودي الفضي كأساس
الاول نظام نقدي جديد في السلالة . ولكن التطبيق العملي كان
يتم عن نظام المعدنين (الذهب والفضة) السكوكات الفضية
والذهبية) وذلك لان الجنيه الانجليزي الذهب كان كما قلنا
متداول مع الريال السعودي الفضي صرح ذلك قلعة حجم

ما تم صكه من الهالات الفضة السمودية ما ادى الى صورها
عن الوفاء بحاجة التداول . ومن هنا كان لزاما ان يتداول
الجنه الانجليزى الذهب جنبها الى جنب مع الهال الفضى
السمودى .

- خلال الازمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٢٩ هبطت قيمة
الاوراق المالية فى الاسواق العالمية وتذبذبت قيمة العملات
الاجنبية فى الاسواق وتهاافت الافراد على اكتناز الذهب والفضة
ما ادى الى ارتفاع ملحوظ فى القيمة السوقية لكل من الذهب
والفضة ، ما ادى الى زيادة قيمة الفضة فى الهال الفضى
عن القيمة النقدية الداخلية فى الهال السمودى ما ادى الى
شرب القطع النقدية الفضة ويحها خارج البلاد ولوقصف
هذه العمليات تم فى عام ١٩٣٥ سك هال فضى سمودى جديد
كان يحتوى على نصف كمية الفضة التى فى الهال القديم وذلك
فقد كان الهال اصغر حجما من الهال القديم وصحبت الهالات
القديمة من التداول عن طريق استبدالها بالجنهيات الذهبية
التي تم شرائها من قبل الدولة واصدار الهالات الجديدة ببدلا
منها . وكان هذا خفضا لقيمة الهال السمودى من جانب
الحكومة السمودية تحقيقا للتكافؤ بين القيمة السوقية والذاتية
للفضة كسلعة وبين القيمة الاسمية للفضة كنقد .

- وقد انخفضت قيمة الريال الفضى السعودى بالنسبة للجنه الذهبى الانجليزى ، كما ان الجنيه الذهبى الانجليزى ارتفع سعره العالمى بالنسبة لارتفاع سعر الذهب بالنسبة للفضة . مما ادى الى انخفاض قيمة الريال السعودى الى الجنيه الانجليزى الذهبى فاصبحت ٨٩ ريال للجنه الانجليزى ففى عام ١٣٦٥/٦٤ هـ ١٩٤٥ م وعندما عاد الاقتصاد فى اورشوا الى حالته الطبيعية وزاد المعروض من السلع ارتفع سعر الريال الفضى السعودى بالنسبة للجنه الانجليزى الذهبى (٤٠ ريال لكل جنيه) فى عام ١٩٤٨
- ولقد كان الريال الجديد يحتوى على ١٦٥ قبة من الفضة وزن ١٨٠ جراما وقد حدد للريال الجديد ثمن صرف رسمى بما يعادل قيمة ما يحتجه من الفضة مضافا اليه تكاليف الصك والنقل وفى عام ١٩٤٤ اشترت الحكومة معظم القطع النقدية المعدنية من الفضة وكان سعر القطعة يعادل ٣٠ سنتا .
- اما القطع النقدية المعدنية التى كانت متداولة مع الريال الفضى فى المملكة فكانت قطعة النصف والربع ريال وكانت هذه ايضا من الفضة وهى من معدن مزوج مع الفضة . وكانت لدى هذه القطع المعدنية الصغيرة من الهنكل قيمة اثمانية وكانت تقيم على اساس ٢٢ قرشا دارجا للريال الواحد .

التنظيم النقدي الحديث في المملكة :

- وضع التوسع في انتاج النفط زاد الطلب على العملة النقدية بشكل لم تعد معه العملة الفضية كافية لمواجهة الموقف . وكان ه النشاط الاقتصادي يتزايد بصورة مطردة سواء في التجارة الخارجية او في اعمال القاولات . وقد صاحب هذا النشاط الاقتصادي موجه ارتفاع في الاسعار ١٩٥١ - ١٩٥٧ بسبب التهاافت على الدولار لتمويل عمليات الاستيراد من الخارج .
- وفي عام ١٩٥٢ قررت الحكومة السعودية ان تسد احتياجات البلاد المتزايدة للعملة وذلك باصدار علة ذهبية جديدة خاصة بها تسمى الجنيه الذهبى السعودى . وقد كان هذا الجنيه يعاوى في الوزن والصفاء الجنيه الذهبى الانجليزى . وقد ربط هذا الجنيه الذهبى الجديد بالريال بنسبة ٤٠ ريال للجنيه الواحد الا انه كان هناك تحفظ من جانب مؤسسة النقد المسمى السعودى (اوست وافتتحت رسميا في يوم السبت ١٤ محرم ١٣٧٢ هـ ٤ أكتوبر ١٩٥٢ بالمرسوم ١٠٤٧ في ٢٥ رجب ١٣٧١ هـ) الذى لم تكن مسئولة عن الابقاء على هذه النسبة في حالة حدوث اية تغيرات .
- رئيسية في الاسعار العالمية للذهب او الفضة .
- ولقد كان الجنيه الذهبى السعودى كائى قطعة نقدية يعتمد فسى تداولها على ثقة الجمهور ولقد ظهرت مع نهاية عام ١٩٥٣ جنيهات

- شابهة لغت تقلدها واصبحت تتداول داخل المملكة وهذا ادى في النهاية الى سحب الجنيه السعودي من السوق ١٩٥٤
- وفي عام ١٩٥٨ ظهر جنيه ذهب جديد من نفس حجم ووزن الجنيه القديم مع اختلاف في التصميم ولكنهما لم يلبثا ان الغيا كملة نقدية . هذا وقد سحبت من السوق القطع النقدية التي صنعت من النحاس والنيكل في منتصف الثلاثينات وكانت بوحداث قرشى وربع قرش وكان ذلك في عام ١٩٥٨ وفي العام التالي الغيت قيمة هذه القطع النقدية . وفي عام ١٩٥٩ صدر مرسوم ملكي بتقسيم الريال الى عشرين قرشا بدلا من اثنين وعشرين قرشا وكان هذا اقرب الى النظام العشري للنقد .
- اما القطع الفضية التي كانت بقيمة ريال ونصف ريال والتي لسم يتم سك شي جديد منها منذ ١٩٥٥ فقد اختفت من التداول . نظرا لان قيمة ما تحته من الفضة كان يزيد على قيمة هذه القطع كقطع نقدية .
- وفي عام ١٩٧٢ اصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي سلسلة جديدة من القطع النقدية المعدنية والتي اصيحت تتداول مع القطع القديمة . هذه القطع تشمل قطع الهللة الواحدة وخمس هللات وعشر هللات . خمس وعشرون هللة وخمسون هللة . وتعتبر هذا تقريبا عشرينا تاما للريال السعودي فقد اصبح القشري خمس هللات . كذلك فان الخمس والعشرون هللة اصبح يشعار

- اليها بعبارة بح ريال والخمين هللة بعبارة نصف ريال ولا تزال هذه القطع قيد التعامل في الاسواق حتى الان .
- اما العملة الورقية فلم تكن شيطا غير مالوف في المملكة . فقد كان تجار السواحل يتعاملون ويقبلون الريشات الهندية والسناسات الافريقية الا ان استعمال هذه الانواع من العملة لم يكن شائعا بين الافراد واول عملة ورقية صدرت في المملكة كانت تدعى سند الحجاج وصدرت في تموز من عام ١٩٥٣
- ولقد كان الطلب على الريالات يتزايد بشكل كبير في اثناء مواسم الحج ثم ينخفض هذا الطلب بعد انتهاء الموسم وكان يمتلئ ذلك ثقلبات واسعة في قيمة الريال في السوق النقدية بالرغم من ضمان الحكومة بان تدفع ٤٠ ريال على الاقل شئنا لكل جنيه من الذهب .
- ولقد قامت مؤسسة النقد العمومي بمعالجة الوضع وتم اصدار سندات الحجاج مدعمة دعما تاما بالريالات الفضية .
- ولقد وافقت الدولة على هذه الفكرة واصدرت كمية صغيرة من الاوراق النقدية من فئة العشر ريالات . وقد بدت هذه الفكرة ناجحة تماما للغاية لدرجة انه تم اصدار اوراق نقدية جديدة من فئة الخمس ريالات ايضا وذلك في عام ١٩٥٤ واصبحت هذه الاوراق تستعمل في الاسواق كل عام وسرعة في كافة انحاء المملكة .
- وفي عام ١٩٥٦ اختفى الريال الفضي العمودي تقريبا من التداول في الاسواق . وتم اصدار سندات حجاج بقيمة ريال واحد ولقد

كانت هذه السندات بمثابة شيكات سياحية . ومع نهاية عام ١٩٥٤ كان يتداول في الاسواق ما يزيد عن ١٥٠ مليون من الهالات في شكل سندات حجاج واستخدمت بصورة هائلة كبديل للقطع النقدية الذهبية والفضية . وحتى ذلك الوقت لم يسمح لمؤسسة النقد العربي السعودي باصدار عملة ورقية حيث انها لم تصدر اية عملة ورقية رسمية الا في شهر يوليو ١٩٦١ . وقد اصبحت هذه السندات تتنوع مع الزمن بمركز العملة الورقية الرسمية .

— وفي اوائل عام ١٩٥٥ سحت الحكومة لمؤسسة النقد العربي السعودي باصدار اوراق نقد ورقية مهد وان سندات الحجاج كانت تتمتع بنفس المستوى في القبول تماما كاوراق النقد الورقية الرسمية وهذا هو السبب الذي دعى المؤسسة الى تاخير اصدار نقود ورقية رسمية حتى عام ١٩٦١ بالرغم من اصدار لها قرار بذلك من الحكومة .

— وفي عام ١٩٥٩ صدر المرسوم الملكي رقم ٦ في ١ رجب ١٣٢٩ حول لمؤسسة النقد العربي السعودي السلطة في اصدار عملة ورقية بشروط محددة . وذلك بعد موافقة وزير المالية و مجلس الوزراء . فيما يتعلق بمقاييس وتصميم وحجم هذه القطع الا ان هذا المرسوم نص على وجوب كون هذه الاوراق النقدية وقطع النقد المعدنية الاخرى مضطاه بالكامل بالذهب والعملات الاجنبية .

الآخري القابلة للتحويل للذهب . اما الأوراق المالية التي صدرت في عام ١٩٦١ فكانت لقيمة ١٠٠ ٥ ٥٠ ٥ ١٠ ٥ ريال واحد . اما أوراق الخمسة ريال فلم يتم إصدارها خشية عرضها للتزوير .

الآزمة النقدية ١٩٥٦/٥٤ :

١- ظهرت بوادر الآزمة المالية والنقدية في المملكة العربية السعودية مع النمو السريع في إنتاج النفط . فقد بدأ إنتاج النفط يتزايد بشكل كبير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان أعلى مستوى للإنتاج في تلك الفترة ما بين عام ١٩٥٠ / ١٩٥٥ عندما زادت عائدات النفط من ٥٧ مليون دولار إلى ٣٤١ مليون دولار .

٢- ومن سوء الحظ أنه في الوقت الذي أخذت منه الحكومة بالتوسع في برامج الإنفاق تبعاً للارتفاع المستمر في العائدات ، فقد انخفض إنتاج الزيت في الوقت الذي زادت فيه عائدات النفط ثلاثة أضعاف في السنوات السابقة من عام ١٩٥٥ . نجد أن السنوات الأربع التالية لم تسجل أي ارتفاع يذكر بل سجلت بعض الانخفاض . ولقد كان صافي ديون الحكومة لموسم النقد العربي السعودي حوالي ٧٠٠ مليون ريال في نهاية عام ١٩٥٧ .

- ٣- ولقد صاحبت مديونية الحكومة لمؤسسة النقد المسمودى ارتفاع حاد في القروض التي دفعتها البنوك التجارة للقطاع الخاص. فخلال سنتين ١٩٥٢/٥٦ ارتفع الرصيد الدائن الى ما يقرب ألف مليون ريال اى ما يزيد على اجمالي عائدات البلاد من النقد في نهاية عام ١٩٥٥ .
- ٤- ولقد جاء في النظام الاساس لمؤسسة النقد المسمى المسمودى والذي صدر في عام ١٩٥٢ نص يحرم على المؤسسة تقديم ايصة قروض للحكومة (المادة ٧ من المرسوم الملكى ١٠٤٧ في ٢٥ رجب ١٣٧١) ولكنه في عام ١٩٥٥ صدر مرسوم اخر يرفع هذا الخطر واعتقب هذا المرسوم اقراط في المحب من قبل الحكومة على مؤسسة النقد . ولقد ورد في احد التقارير في نهاية ١٩٥٧ ان ارصدة الذهب والفضة وغيرها من العملات الاجنبية التي تمتلكها المؤسسة قد انخفضت الى ١٤% من الاوراق النقدية التي تصدرها المؤسسة وفي تلك الاثناء انخفض سعر الريال في السوق الحرة من السعر الرسمي وهو ٣٢٥ ريال للدولار الى ٦٢٥ ريال للدولار .
- ٥- يمكن ارجاع امياب هذا التضخم الحاد الى العوامل الاتية :
 - أ - انخفاض مستوى ايرادات النفط في عام ١٩٥٧ الى معدلات اقل مما كانت عليه قبل ذلك خصوصا بعد حرب السويس ١٩٥٦
 - واغلاق قناة السويس وتعطيل انابيب التبرلين وتحول الطلب الى اوى الى هادر التبرول الجديدة في المغرب المسمى

(ليبيا والجزائر) مع عدم وجود اية سياسة للحكومة
لتكهن احتياطي من العملات الاجنبية لمواجهة
الطوارئ الناشئة عن الازمات الدولية .

ب - العجز المستمر في الميزانية العامة للدولة نتيجة للزيادة
المستمرة في المصروفات العامة مما يعتمدى قدره الايرادات
العامة على تغطية هذه المصروفات والتي كانت موجهة
اساسا الى اغراض استهلاكية . مما كان له اثره فى الارتفاع
المطرد للاسعار وتزايد حجم القروض الخارجية والداخلية
التي حصلت عليها الدولة فى تلك الفترة .

ج - زيادة القروض التي منحتها مؤسسة النقد العربي السعودي
وشجع على ذلك رفع الخطر على تقديم السلف للحكومة
وللقطاع الخاص من قبل المؤسسة كذلك سيطرة الحكومة
على مجلس ادارة مؤسسة النقد مع سهولة اصدار سندات
الحجاج دون رصد حقيقى يدعمها مع استخدامها فى غير
الاغراض التي صدرت من اجلها وهي تمويل النشاط الموسمي
للحجاج اذ اصبحت فى حقيقة الامر مجرد ادوات دفع لتمويل
الانفاق الاستهلاكى الحكوى .

د - فقدان الثقة فى التقدم ادى الى هروب رؤوس الاموال
الى خارج البلاد او تحويل المبالغ الى ذهب او عملات

اجنبية اخرى .

هـ - اعتماد الدولة على الاستيراد وحقى السوق المحلية مما ادى الى تاثير الاقتصاد العمودى بالتضخم الزاحف من الدول الصناعية المتقدمة وقد ظهر ذلك بوضوح بعد حرب الصين اذ ارتفعت اسعار السلع المستوردة من ٢٦ مليون ريال فى ١٩٤٤ الى ٩٦٥ مليون ريال فى عام ١٩٥٨ .

د - الارتفاع الحاد فى القروض التى كانت تقدمها البنوك التجارية للقطاع الخاص .

و - المعجز الدائم فى موازن المدفوعات العمودى فى خلال هذه الفترة لتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات بحسب جمود الصادرات وارتفاع اسعار السلع المستوردة .

برنامج الإصلاح العالى :

- ومع نهاية عام ١٩٥٢ كان الوضع العالى فى المملكة العمودية العمودية سيئاً وكان لابد من حل الكثير من المشاكل التى يعانيها النظام الاقتصادى ومنها ارتفاع الاسعار واستنفاد الاحتياطى من العملات الصعبة الاجنبية والقروض المتزايدة للحكومة بالاعانة الى انخفاض فى انتاج البترول .

- وقد تم اتخاذ بعض التدابير العاجلة في برنامج يحتوى على اجراءات معينة تم الاعلان عنه من قبل الحكومة السعودية فى عام ١٩٥٨ وقد رسمت اهداف الاصلاح النقدى كالآتى :

١- ايجاد توازن بين المصروفات والدخل

٢- سداد الدين الوطنى

٣- القضاء على ارتفاع الاسعار (التضخم)

٤- توحيد قيمة الهال دون ان يتاثر النشاط التجارى فى البلاد .

١- وذلك عن طريق العمل على زيادة الانتاج المحلى وتنمية موارد الدولة من عائدات البترول عن طريق زيادة انتاجية حقول البترول والحصول على قروض من شركات البترول وزيادة صور المشاركة فى الاصلاح .

٢- كذلك اتباع برنامج للحد من الانفاق الاستهلاكى للعمل على تحقيق التوازن بين النفقات العامة والايادات العامة وثلاثى المعجز فى الميزانية .

كذلك تطبيق قاعدة ازد واجبة سعر الصرف حيث تقرر سعره من لقيمة مبادلة الهال بالدولار . سعر قسم الهال بقتنفساه بقيمة مؤتممة مع الدولار (الدولار ٣,٧ من الهالات) وخصص هذا السعر لحساب استيراد الملح الضرورية للتخفيف عن ذوى ،

الدخل المحدود • وسعر صرف يتحدد حسب العرض والطلب في السوق ويستخدم في تسوية المعاملات التجارية الأخرى وطى الأخرى. السلع الكمالية وجرى تثبيت هذا السعر على أساس الدولار لكل ٢٠٥ من الريالات ومجرد استقرار الأسعار وتحسين الأوضاع الاقتصادية توقفت قاعدة ازدياد قيمة سعر الصرف وطاد سعر الصرف بموحدا •

٣- ولقد نفذت الحكومة برنامج لتثبيت سعر العملة استغنى عامين وانتهى بنهاية ١٩٥٩ وادى ذلك الى اصلاح المركز المالى والاقتصادى للملكة ودعم الهال وزيادة الاحتياطيات لمؤسسة النقد العربى من النقد الاجنبى ثم الفت الملكة بعد ذلك نظام مراقبة النقد وتثبيت سعر صرف الهال على اساس ١٠٠ ريال عن كل دولار اعتباراً من ٨ يناير ١٩٦٠

٤- كذلك انخفضت الصفقات العامة والمساعدات التى كانت تمنح للجيش والقبائل وتم تخفيض كافة الصفقات الى مستوى اقل من المساعدات المتوقعة وذلك للمساعدة فى سداد ديون الحكومة •

٥- ثم صدر المرسوم رقم ٦ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ للتنظيم النقدي الحديث فى الملكة حيث اختارت الملكة نهائياً نظام النقود الورقية الالزامية وترك النظام النقدي المعدنى • كما اخذ بالنظام المعشوى واصبحت وحدة النقد الاساسية هى الهال ويحتوى الهال على عشرين قرشاً بدلاً من ٢٢ قرشاً وقيمة القروش ٥ هلالات •

٦- كذلك نص على سحب السلطة من مؤسسة النقد في منح قسروض للحكومة واصبح مجلس ادارة المؤسسة بما فيه من رئيس المجلس ونائب الرئيس من الموظفين غير الحكوميين وذلك اصحت مؤسسة النقد مستقلة عن الرقابة الحكومية المباشرة كما اعطيت لها سلطات اوسع في مراقبة البنوك التجارية وطلبت من البنوك التجارية مؤسسة اتباع سياسات موحدة وان تودع في مؤسسة النقد المعنى المسمودى ١٥% من ارصدها .

٧- كذلك نص في المرسوم الملكى على حق مؤسسة النقد وحدها فى اصدار الاوراق المالية النقدية التى اصحت نقودا قانونية اى انها تقبل اجباريا كوسيلة للدفع والرضا . بالالتزامات . كما اصحت نقود نهائية اى لا تحول الى عملية اخرى .

كما نص ان تتولى مؤسسة النقد تغطية اية كمية تصدرها مسسبن النقود الورقية الجديدة بنسبة ١٠٠% بالذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل الى الذهب (انتهى هذا القيد بمنح الولايات المتحدة تحويل الدولار الى ذهب) كما عهد اليها تثبيت قيمة الهال المسمودى فى الداخل والخارج وادارة الاحتياطيات النقدية للملكة وصرف ايرادات ودفوعات الحكومة والاعراف على البنسوك التجارية المحلية .

الباب الثاني : مؤسسة النقد العربي السعودي

مقدمة :

- انشئت مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر محرم ١٣٧٢ هـ أكتوبر ١٩٥٢ م بالمرسوم الملكي رقم ٣٥ لتكون بمثابة نوع خاص من البنوك المركزية . وأخذت هذه المؤسسة في النمو الى ان أصبحت تتمتع بكافة مزايا البنك المركزي في فترة اقل من عشر سنوات . ومنذ ذلك الحين ومؤسسة النقد تعمل حسب النظم الحديثة لدرجة انها يمكن مقارنتها بالبنوك المركزية في السدول المتقدمة .
- وفي ٢٣ / ٥ / ١٣٧٧ هـ صدر المرسوم الملكي رقم ٢٣ في (١٩٥٨ م) حيث حدد هذا النظام الاغراض التي قامت من اجلها المؤسسة في هدفين رئيسيين
 - ١- تنمية العملة الوطنية للبلاد وتشهت قيمتها في الداخل وتحديد ها بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى .
 - ٢- مساعدة وزارة المالية في تركيز ايرادات الدولة والاعتماد على المصروفات طبقا للقرارات المعتمدة في الميزانية .
- ومن الجديد بالذكر ان مؤسسة النقد العربي السعودي عند انشائها في عام ١٩٥٢ لم تنشئ اساسا كمؤسسة لاعداد النقد كما هو الحال في البنوك المركزية الاخرى في الدول المختلفة . والحقيقة انها في البداية منعت من اصدار لوائح نقدية الا ان هذا

الخطر قد رفع في عام ١٩٥٥ وذلك بتعديل ادخل على اللائحة الاساسية بحيث صدرت لائحة جديدة في عام ١٩٥٧ حددت
 اصدار النقد على انه واحد من المهام الممندة الى مؤسسة
 النقد (المرسوم الملكي ٨٧٦٢/٩/١٧ في ١٠/٥/١٩٥٥) ،
 وقد ضحت المؤسسة الحق المطلق في اصدار النقود العمودية
 (المرسوم الملكي رقم ٢٣ في ١٥/١٢/١٩٧٧)

- ولقد كانت الهيئة المهنية على شئون مؤسسة النقد العموى
 العمودى هي مجلس الادارة قد عين في البداية وزير المالية
 رئيسا لمجلس الادارة . اما اللائحة الجديدة في عام ١٩٥٧ ،
 فجعلت من محافظ مؤسسة النقد بحكم النصب رئيسا لمجلس
 ادارة المؤسسة .
- وسندرس هنا :

١- الخضع القانونى للمؤسسة وراسالها وعلاقتها
 بالدولة .

٢- دور المؤسسة في المجالات الاقتصادية .

اولا : الخضع القانونى للمؤسسة وراسالها :

- انشئت المؤسسة بالمرسوم رقم ٣٥ في اكتوبر ١٩٥٢ ونصت لائحة
 المؤسسة في المادة ٨ منها على انها مؤسسة للخدمات العامة
 ولا تهدف الى تحقيق الربح وقد وفرت الحكومة العمودية لهذه
 المؤسسة رأس مال اساس قدره ٦ مليون دولار امريكى اودع خزائن

المؤسسة نقدا والكامل . كما وفرت الدولة للمؤسسة المبانى وكافة المعدات دون اى مقابل . وحيث انه لم يكن يحق للمؤسسة ان تمنح اية قروض او تتعامل بالتجارة ، فقد قامت الحكومة السمودية من خلال اللائحة الصادرة فى عام ١٩٥٧ بحسب راس مال المؤسسة الاساسى حيث نصت اللائحة على ان مؤسسة النقد لا تحتفظ باى ارباح وعلى ذلك فان عليها ان تميد الى خزينة الدولة المبلغ الذى قد قدم كراسمال للمؤسسة من قبل .

- ولم يورد النظام الاساسى للمؤسسة الصادر فى عام ١٩٥٢ ولا اللوائح الاخرى الصادرة عن مجلس الادارة فى نفس العام اى ذكر لمصدر دخل المؤسسة الا انه نص فى التقرير الذى تمت على اساسه اقامة المؤسسة تأكيد تحقيق دخل كاف لتغطية نفقات المؤسسة وذلك بتحصيل عمولة معقولة من الدولة مقابل الخدمات التى تقدمها مثل تحويل الاموال بالنقد الاجنبى الى نقد محلى وتحويل النقد داخل البلاد . وقد نصت اللائحة الجديدة ١٩٥٧ على ان مؤسسة النقد المسمى السمودى " ستقوم بتحصيل بعض الرسوم على الخدمات التى تقدمها للجمهور والحكومة لتتمكن من تغطية نفقاتها " مادة ٤٤ .

- وحيث ان لا يحق للمؤسسة الاحتفاظ باى ارباح خاص بها ولعدم وجود اى شركاء لاستلام هذه الارباح ، فان اى مبلغ

يتوفر فيها سيمود لخزينة الحكومة .

- ولقد تم انشاء مؤسسة النقد العربي السعودي بمرسوم ملكي كمؤسسة مستمرة (م ٢٠) واذا تبين انه من الضروري ادخال اية تعديلات على النظام الاساسي لها فان لمجلس الادارة ان يوصي بهذه التعديلات عن طريق وزير المالية (المادة ١ من اللائحة ١٩٥٢) ثم (المادة ٧ من اللائحة ١٩٥٧) .
- ولقد حددت الحكومة السعودية علاقتها بمؤسسة النقد العربي السعودي بطريقة واقعية وصحية وكثيرها من بنوك الدولة فسي مختلف بلدان العالم فمؤسسة النقد تشترك مع الدولة في تنظيم وتنفيذ السياسة النقدية في المملكة والحقيقة انه حتى في البلاد التي تمنح البنك المركزي سلطات تامة من خلال الانظمة التي تصدرها فان الحكومة تحاول ان تصحب هذه السلطة من خلال اجراءات اخرى .
- وقد نص على حظر تقديم المؤسسة اية سلفة الى الحكومة او القطاع الخاص وذلك لعدم احتفاظ المؤسسة باى راسمال خاص بها (م ٦ لائحة ١٩٥٧)
- وضد انشاء مؤسسة النقد العربي السعودي ، كانت المؤسسة في اطار وزارة المالية . ولذلك كان من الضروري ان تلعب وزارة المالية دورا حيويا وشاملا في مرحلة تكوين المؤسسة . كذلك فقد كان يتم تعيين وزير المالية وكييل الوزارة رئيسا ونائبا ورئيس مجلس

- ادارة مؤسسة النقد ثم عدل عن ذلك في ١٩٥٧ واصبح تشكيل مجلس الادارة الجديد باكمله من اعضاء غير حكوميين على ان يكون محافظ المؤسسة هو ايضا رئيس مجلس الادارة . على ان لويزر المالية طلاقة قوية بالمؤسسة تعين المجلس والمحافظ يتم بناء على ترشيح وزير المالية وموافقة مجلس الادارة .
- ولقد منحت الحكومة بعض السلطات القانونية للاشراف على المؤسسة ومراقبتها منها :
- تعيين المحافظ ونائبه وعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافآت كل منهم (م ٥٥)
 - اصدار التراخيص للبنوك التجارية (م ٥٦)
 - الموافقة على اصدار الاوراق النقدية (م ٥٧)
 - المصادقة على القواعد التي تصدر عن مجلس الادارة فيما يتعلق بالرسم التي تتقاضاها المؤسسة مقابل الخدمات التي تقدمها (م ٥٨) .
 - الموافقة على الشروط والقيود المتعلقة ببيع وشراء الذهب والعملات الاجنبية (م ٥٩)
 - الموافقة على الاحتياطي التي تحتفظ به البنوك التجارية لدى المؤسسة .
- كذلك تلتم المؤسسة بتحويل قرارات مجلس الادارة الى وزير المالية حال اصدارها (م ٦١) وعلى المؤسسة ان تحسن

الى الحكومة حال اصدارها (م ٦١) وعلى المؤسسة ان تقدم
الى الحكومة عن طريق وزير المالية صورة من التقارير نصف
الشهرية والمنهية المتعلقة باوضاع النقد (م ٦٢)

ثانيا : اهداف واعمال مؤسسة النقد العربي السعودي :

قدمة :

حدد المرسوم الملكي الصادر في عام ١٩٥٢ والخاص بانشاء
المؤسسة الغرض من انشاءها في هدفين اساسيين :

الهدف الاول :

- دعم النقد السعودي وتوطيد قيمة المالهية وتحديد سعره
بالنسبة لل عملات الاجنبية .

الهدف الثاني :

- القيام بدور بنك الحكومة ، اى المركز الذى تعمل وتودع فيه
ايرادات الحكومة وتصرف منه مدفوعات .
- ولتحقيق هذه الاهداف حدد النظام الاساسى الصادر للمؤسسة
في عام ١٩٥٢ النشاطات التالية التى يتوجب على المؤسسة القيام
بها .

- ١ - الاحتفاظ بالاموال الاحتياطية المرسدة لاغراض النقد وتوظيفها
- ٢ - شراء وبيع العملات والسبائك الفضية والذهبية لحساب الحكومة
- ٣ - تقديم الشورة للحكومة فيما يتعلق بصك عملات جديدة واتخاذ التدابير الخاصة باستيرادها واصدارها .
- ٤ - مراقبة الصارف التجارية والمستغلين باعمال الصياغة
- ٥ - تقديم الخدمات المصرفية للحكومة
- ومن الملاحظ ان الاهداف والنشاطات التي حددها النظام الاساسى لمؤسسة النقد يضع المؤسسة في فئة البنوك المركزية الا ان اللائحة الجديدة في عام ١٩٥٧ حددت بدقة واجبات واهداف المؤسسة وفي ذلك الحين اخذت المؤسسة في اصدار النقد المسمودى وتدعيم والمحافظة على استقرار قيمته ففى الداخل والخارج . ولقد صدر مرسوم ملكى رقم ٤ لتنظيم هذه المهمة من خلال المؤسسة واعطى للمؤسسة الحق المعلق ففى اصدار النقد الورقى والمعدنى .
- كما طلب من المؤسسة تنظيم اعمال البنوك التجارية واعمال الصياغة حسب نظام الرقابة على البنوك الصادر فى ١٩٦٦ / ١٣٨٦ هـ .
- اما العمل الرئيسى الاخر لمؤسسة النقد المسمودى فهو تقديم الخدمات البنكية للدولة .

- وفي عام ١٩٦٠ منحت المؤسسة سلطة التجارة بالذهب والعملات الأجنبية في المقي بهدف تحقيق الاستقرار والدعم للنقود السمودي .
- كما ان المؤسسة تقوم باستثمار مخصصات مصلحة معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي . وتقرر السياسة الموضحة لاستثمار مدخرات المصلحة من قبل لجنة تنفيذية على مستوى عال على ان يصادق مجلس الوزراء على ذلك .
- ولقد حددت الخطة الخمسية الاولى التي انتهت في عام ١٩٧٥ الاهداف التي يجب على القطاع المالي والمصرفي تحقيقها وهي :
 - ١- المحافظة على وجود اقتصاد مفتح مستقر دون قيود على تحويل العملة او على الاستيراد .
 - ٢- اعادة تنظيم السياسة الضريبية بما يؤمن وجود احتياطي من العملات الأجنبية يوازي قيمة ما تحتاجه المملكة من الواردات لمدة عام ونصف على الاقل ولمدة عام ايا كانت الظروف .
 - ٣- مواصلة تطوير قطاع قوي ومتنوع وقادر للاعمال المصرفية بحيث يساعد على تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي مع تجنب الآثار السلبية للتضخم .
 - ٤- العمل على جعل ملكية الجزء الأكبر من البنوك العاملة في المملكة للسعوديين وقد تم ذلك في عام ١٩٨٣ بمبادرة

- كل البنوك التي تعمل في المملكة العربية السعودية .
- يمكن وصف النشاطات الرئيسية لمؤسسة النقد العربي السعودي في الوقت الحاضر كالآتي :
- ١- اصدار النقود
- ٢- نهك الحكومة
- ٣- الاشراف على المصارف الائتمانية
- ٤- الاشراف على البنوك التجارية
- وسند رسها تفصيلا :

اولا : اصدار النقد :

- يعرف اصدار النقد بانها من الاعمال الرئيسية للبنوك المركزية في الدول المختلفة لدرجة انه حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت البنوك المركزية تعرف بانها البنوك التي تقوم باصدار النقد .
- الا ان المملكة العربية السعودية لم تتبع هذا الاسلوب التقليدي المتبع في الدول الاخرى ، ولم تبدأ مؤسسة النقد في البدايات بصفتها بنكا مركزيا يتولى عمليات اصدار النقد السعودي فقد سمح لها اولا بالدخول في اصدار سندات الحجاج التي لسم تكن سندات نقدية قانونية واخيرا سمح للمؤسسة في عام ١٩٦١ هـ باصدار اوراق نقدية كانت تتصف بكل صفات السندات النقدية القانونية . وفي نفس العام تجلت المملكة العربية السعودية رسميا

- التزامها بتحويل الهال المعمودى حسب المادة ٨ من قانون
صندوق النقد الدولى .
- يشترط القانون كما اشرفنا ان يكون غطاء الاصدار مكونا بنسبة
١٠٠ ٪ من الذهب والعملات والسندات الاجنبية القابلة
للتحويل الى الذهب ويترتب على ذلك ان الاصول المالية
والاوراق التجارية الوطنية لا تعتبر ضمن مكونات غطاء الرصيد
النقدى . كذلك فان اذون الخزانة هي الاخرى لا تدخل
ضمن مكونات غطاء الاصدار .
- كذلك يلاحظ في هذا الصدد ان صلاحية قيام المؤسسة
العربية بوظيفة اصدار النقود لا ينصرف الى اصدار النقود
الرئيسية فقط انما الى اصدار النقود المعدنية المساعدة على
خلاف ما يجرى عليه العمل في كثير من بلدان العالم حيث تختص
وزارة المالية باصدار وسحب هذه العملة المعدنية المساعدة .
- يلاحظ انه حتى الان يجب على مؤسسة النقد ان تحصل على
موافقة وزير المالية وقرار مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمظهر
والتصميم والمحتويات والنسب والاوزان والاحجام وغيرها من
المواصفات المتعلقة بغطاء النقد الورقى والمعدنى وذلك قبل
اصدارها . وكذلك يجب التوقيع على الاوراق النقدية من قبل
كل من وزير المالية وحافظ مؤسسة النقد المسمى المعمودى
معها .

- وقد اشترط على المؤسسة ان تحتفظ كما قلنا بتغطية تامة للنقد الذى تصدره • فقد نعر المرسوم ٢٤ / ١٩٥٧ طس تحديد نسب التغطية كالآتى :
- ١ — ٦٥ % ذهب وعلات اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب .
 - ٢ — ١٠ % رىالات فضية سمودية
 - ٣ — ٢٥ % علات اجنبية اخرى
-
- ١٠٠ %
- اما الانظمة النقدية التى صدرت بالمرسم الملكى رقم ٦ فى ١ / ١١ / ١٩٦٠ فقد احطت الفئتين الاخيرتين من نسب التغطية كما انه لم تحدد النبة بين التغطية من الذهب والعملات الاجنبية الاخرى • والسبب فى لك هوان بطبيعتها قابلة للتحويل الى ذهب • هذا وقد تأكد للمرة الثانية من خلال الانظمة بان تغطية النقد السمودى يعتبر تغطية تامة ١٠٠ % وكانت النقود المعدنية تعتبر حتى عام ١٩٦١ سندات قانونية حسب الانظمة الصادرة فى عام ١٩٥٧ (م ٧) الى ان جاءت الانظمة عام ١٩٦١ لتذكر فقط فتح الهال ومخافاته على انها السندات النقدية ونصت طس انه لا يجوز اجبار اى شخص بقبول النقود المعدنية بقيمة تتعد عن عشرة رىالات فيما عدا مؤسسة النقد نفسها •
- وفى عام ١٩٥٧ حددت القيمة الرسمية للريال السمودى (٢٦٧٩) ومن الجرام من الذهب الخالص الا انه بعد عامين من ذلك التايح

- حددت هذه القيمة على مستوى اكثر واقعية بحيث أصبحت قيمة الهال تساوى ٧٤٨٢ ر. من الجرام من الذهب الخالص.
- كذلك للمؤسسة دور هام فى العلامة بين عرض النقود القانونية وحجم المعاملات ، فالمؤسسة تلتم بتوفير السيولة النقدية لتسهيل النشاط الانتاجى والاستهلاكى ولا سيما ان النفود القانونية تمثل اداة الدفع الرئيسية . كما تلتم المؤسسة ايضا بجعل حجم الاصدار النقدى متناسبا مع حجم السلع والخدمات المتاحة فى الاسواق وتأتى نسبة ١٠٠ ٪ من الذهب والعملات الاجنبية فى غطاء الاصدار لتضع قيدا على حصة المؤسسة فى الاصدار ولكن السلطة تحوز على سيولة نقدية اجنبية ضخمة نتيجة ارتفاع اسعار البترول تتجاوز هذه السيولة النقدية الاجنبية حجم النقود القانونية الصادرة للتداول فى الداخل .
- وحكومة السلطة العربية السعودية حريصة اشد الحرص على استقرار الهال السعودى . وفى تقرير مؤسسة النقد المسمى السعودى لعام ١٤٠١ / ١٩٨١ ما نصه " سجلت وسائل الدفع زيادة معدلها ٢٠٤ فى المائة خلال عام ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ .
- بزيادة طفيفة عن المعدل المتحقق فى العامين الماضيين وحقق النقد المتداول ارتفاعا بمعدل اقل ببلغ ٢٨ فى المائة فى حين ارتفعت الودائع بمعدل ٢٩٢ فى المائة لتشكل ٢٠١ فى المائة من وسائل الدفع . وسجل النصيب النسبى للنقد .

التداول انخفاضاً مستمراً على مدى العقد الماضى مشيراً الى زيادة استخدام الشيكات المصرفية وتجلي ذلك فى الارتفاع فى عمليات القاصة والتي نمت بمعدل ٦٦% سنوياً خلال مساهمة على عقد من الزمان بالرغم من ان عمليات القاصة تتضمن فقط الطلبات ما بين البنوك التي يجرى تمويلها بواسطة مصرف القاصة . وبين الجدول التالى عرض النقود والطلسب الحقيقي على النقود (يمثل المعروض الحقيقى للملح والخدمات الطلب الحقيقى للنقود من عام ١٣٩٧/٩٦ الى ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ

عمرز النقود والمطالب المحققة على النقد (١)

(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
الرقم	مماثل	الرقم	مماثل استبعاد	النجوة	المعرض	-
القياس	استبعاد	القياس	الزيادة في اسعار	التقصية	المحقق من	(٣)
تكلفة	الزيادة في	للإيرادات	اسعار الانتاج	٢-١	السلع و	مماثل
المبيته	اسعار		المحل غير النقص		الخدمات	الدفع
	المعروف					
٢٥٩	١١٧	٤١	٢٢٤	٢٢١	٣٠٦	١٣٩٧/٩٦
٤٤	١١٦	١١	١٦	٢١٨	٢١٨	١٣٩٨/٩٧
٦١	٩٥	١١٧	٧٣	٤٨	٩٧	١٣٩٩/٩٨
١٨١	١٠	١٤٣	٨٣	٤٨	١٣٦	١٤٠٠/٩٩
٢١	٨٣	٨٦	٧٨	٨٦	١١٥	٢٠٩٤ ١٤٠١/ ١٤٠٠

١٤٠١

(١) المصدو : تقرير مؤسسة النقد المسمى المبردي ١٩٨١ ص ١١

ثانيا : بنك الحكومة :

- تمثل المؤسسة بنك الحكومة الذى يتلقى ودائعها وايراداتها
صصرف على استثمار اموالها وجمع ايراداتها وتنظيم مصروفاتها
وحساباتها كما تقوم المؤسسة بتقديم القروض الداخلية للحكومة
وتنفذ تعهداتها الخارجية وقد وضعت قيود كثيرة على اقتراض
الحكومة من المؤسسة.
- وقد زادت العلاقة بين المؤسسة والحكومة بعد تدخل الدولة
لتطبيق خطط التنمية الثلاث واخرهم الخطة الثالثة للتسيبة
الاقتصادية والاجتماعية ١٤٠٠ هـ - ١٤٠٥ هـ ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م
ويتخذ هذا التدخل اشكال مختلفة منها المشاركة الحكومية فى
المشاريع الصناعية الكبرى ، او من خلال الاعانات النقدية فى
مجال الاستثمار والتصدير والاستثمار الخاص ويترب على ذلك
توسيع اشراف مؤسسة النقد العربى السعودى على هذا الجانب
النقدى لهذه المهام .

ثالثا : الاشراف على السياسة الائتمانية :

- تشرف مؤسسة النقد العربى السعودى على سياسة البنوك
التجارية فى خلق الائتمان وتمثل ذلك فى استخدام الودائع
الحكومية للتأثير على النشاط الائتمانى للبنوك التجارية . فالدولة
تحصل على الجزء الاكبر من الدخل الوطنى من خلال عائدات
البترول وهى تحتفظ بالجزء الاعظم من ودائعها فى مؤسسة

النقد وذلك لتطبيع المؤسسة استخدام الودائع الحكومية في توسيع أو تقييد حجم الائتمان عن طريق دفع البنوك الى الاقتراض منها لتوسيع الائتمان أو تضيق ذلك .

- كذلك تؤثر المؤسسة بما لديها من ارصدة الدولة من الذهب والعملات الاجنبية والمندات الاجنبية على النشاط الائتماني للبنوك فستطيع تقييد الائتمان عن طريق بيع جزء من الارصدة الاجنبية للبنوك التجارية فتتضمن بذلك جزء من السيولة النقدية التي تعتمد عليها البنوك في اصدار نقود الودائع . كذلك قد تحمل المؤسسة على زيادة السيولة النقدية لدى البنوك والصارفة ما يؤدي الى التوسع في اصدار نقود الودائع .

رابعاً : الاشراف على البنوك التجارية والصارفة : " بنك البنوك "

- تعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي بنك البنوك بالنسبة للمملكة . فهي على قمة الجهاز المصرفي في النظام النقدي .
- السعودي ، وفرض ذلك عليها مسؤوليات وحقوق تجاه المؤسسات النقدية التي تعمل في المملكة اي البنوك التجارية والصارفة .
- ولقد اتسع نطاق عمل المؤسسة في هذا المجال بعد صدور القرار رقم ١٧٩ في ١٣٨٦/٢/٥ (مشروع نظام مراقبة البنوك) وقد نص في المادة الاولى منه على انه يقصد بها صلاحيات بنك اي

شخص طبيعى او اعتبارى يزاول فى المملكة اى عمل من الاعمال المصرفية بصفة اساسية . كما انه يقصد بالاعمال المصرفية اعمال تعلم النقود كودائع جارية او ثابتة وفتح الحسابات الجارية وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان ودفع وتحصيل الشيكات او اذون الصرف وغيرها من الاوراق ذات القيمة وتحصيل وخمس السندات والكبيالات وغيرها من الاوراق التجارية واعمال الصرف الاجنبى وغير ذلك من اعمال البنوك .

— وقد استحدثت نظام مراقبة البنوك مجموعة من القواعد التى تحكم البنوك التجارية والصارفة فى طريقة ادائهم لاعمالهم المصرفية يمكن اجمالها فى الاتى :

- ١- ايداع نسبة من الودائع لا تقل عن ١٥ ٪ من التزاماته وودائعه تودع لدى المؤسسة حيث نصت المادة السابعة من نظام مراقبة البنوك على الاتى " على كل بنك ان تحتفظ لدى المؤسسة فى جميع الاوقات بمؤدعة نظامية لا تقل عن ١٥ ٪ خمسة عشر فى المائة من التزامات ودايعه ويجوز للمؤسسة تعديل هذه النسبة وفقا لتقنيات الصالح العام بشرط الا تقل عن ١٠ ٪ عشرة فى المائة ولا تزيد عن ١٢,٥ ٪ سبعة عشر ونصف فى المائة . ومع ذلك فالمؤسسة ان تتجاوز هذين الحدين بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطنى

- ٢- ضرورة الاحتفاظ بسيولة نقدية لا تقل عن ١٥ % خمسة عشر في المائة من التزامات وودائعه يكون هذا الاحتياطي من النقد او الذهب او الاصول التي يمكن تحويلها الى نقد في اجل قصير لا يزيد عن ثلاثين يوما يجوز للمؤسسة متى رأت ذلك ضروريا ان ترفع هذه النسبة بحيث لا تزيد عن ٢٠ % عشرين في المائة .
- ٣- لا يجوز ان تزيد التزامات البنك من الودائع على خمسة عشر مثلا من مجموع احتياطاته ورأس ماله المدفوع او المستثمر .
- فاذا زادت التزامات الودائع عن هذا القدر وجب على البنك في خلال شهر من تاريخ تقديم البهان المنصوص عليه ان يزيد رأس ماله واحتياطاته الى الحد القدر او ان يسودع لدى المؤسسة ٥٠ % خمسين في المائة من المبلغ الزائد .
- يحظر على اى بنك ان يزاوّل الاعمال الاتية :
- أ — ان يعطى ضمان اسمه قرضا او ان يمنح تسهيلات اشتمالية او ان يقدم كفالة او ضمانا او ان يتحمل اى التزام مالى آخر .
- ب — ان يعطى بلا ضمان قرضا او يمنح تسهيلات اشتمالية او ان يقدم كفالة او ضمان او ان يتحمل باى التزام مالى لاي من اعضاء مجلس ادارته او مراقبى حساباته .
- المنشآت الغير متخذة شكل الشركات المساهمة متى كان احد

جـ - اعضاء مجلس الادارة او مراقبى الحسابات شركا فيها
او مديرا لها .

د - الاشخاص والنفقات الغير متخذة شكل الشركات المماثلة
مضى كان احد اعضاء مجلس الادارة او مراقبى الحسابات
كفيل لها .

هـ - ان يعطى بلا ضمان قرضا او يمنح تسهيلات ائتمانية
او ان يقدم كفالة او ضمانا او ان يتحمل باى التزام مالى
آخر لصالح احد موظفيه او مستخدميه ببالغ تزيد عن
رواتبه لمدة اربعة اشهر . (المادة التاسعة)
و - لا يجوز لاي بنك القيام بالاعمال الاتية :

أ - الاشتغال لحسابه او بالعمولة بتجارة الجملة او
التجزئة فيما فى ذلك تجارة الاستيراد او التصدير .

ب - ان تكون له مصلحة مباشرة كسأهم او كشريك او كمالك
او بآية صفة فى اى مشروع تجارى او صناعى او زراعى او
اى مشروع آخر . يحتسب من ذلك ما يؤول للبنك
من وفاة لدين له قبل الغير على ان يقوم البنك بتصفية
ما آل اليه فى خلال سنتين او فى خلال اية مدة اطول
تحدده بعد الاتفاق مع المؤسسة .

جـ - شراء اسهم اى بنك يعمل فى المملكة بدون موافقة المؤسسة .

د - امتلاك اسهم اية شركات مساهمة اخرى مؤسمة في المملكة
تتهد قيمتها عن ١٠% من راس مالها المدفوع ويشترط
الا تتجاوز القيمة الاسمية لهذه الاسهم ٢٠% من راس مال
البنك المدفوع واحتياطياته .

و يجوز للمؤسسة عند الاقتضاء زيادة التسميتين المذكورتين
هـ - امتلاك عمار او استجاره الا اذا كان ذلك ضروريا لادارة
اعمال البنك او لسكنى موظفيه او للترفية عنهم او رضاء
لدين للبنك قبل الفير .

٦ - يخطر على اى بنك ان يقوم باى عمل من الاعمال الالية الا بعدد
الحصول على ترخيص كتابى سابق من المؤسسة والشروط التى
تحددها .

أ - تعديل تكمين راس ماله المدفوع والمستثمر .
ب - الاتفاق على الاندماج او المشاركة في نشاط بنك اخر او اية
منشأة اخرى تزاوّل الاعمال المصرفية .

ج - امتلاك اسهم اية شركة مؤسمة في خارج المملكة
د - التوقف عن مزاولة الاعمال المصرفية

هـ - فتح فروع او مكاتب اخرى في المملكة وكذلك فتح فروع او مكاتب
اخرى للبنوك الوطنية في خارج المملكة وعلى مؤسسة قبل
ان تفتح الترخيص الكتابى في الحالات النصوص عليها
ان تحصل على موافقة وزير المالية والاقتصاد .

- ملاحظ ان التزامات التي تقع على عاتق البنوك التجارية قسماً
مواجهة مؤسسة النقد العربي السعودي تقابلها حقوق للبنوك
التجارية في مواجهة المؤسسة فهي ملزمة بتقديم كافة
التسهيلات اللازمة للبنوك التجارية كي تتمكن من القيام
بوظائفها من حيث تقديم السيولة النقدية واتمام تحويلاتها
الخارجية ومساعدتها عند وقوع الازمات وتنظيم عزف العاصمة
لاجراء التصفيات فيما بينها كذلك تقديم المشورة الفنية
والتدريب المهني .
- كذلك يتمتع على الصياغة التسجيل لدى المؤسسة ويتمتعون
بإبلاغها سنوياً عن حجم رأسمالهم وحجم أعمالهم وتستخدم هذه
البيانات التي تحصل عليها المؤسسة من الصياغة كمؤشرات
لمعرفة الموقف الحقيقي لسوق الصرف .
- يتمين الجدول رقم ١ موارد البنوك التجارية واستخداماتها
١٤٠٠ / ١٤٠١ والجدول رقم ٢ صافي الموجودات للبنوك التجارية
في نهاية السنوات حتى ١٤٠١
-

جدول رقم (١) ملخص مواد رابنوك النجارنة
واسنقن امانهم
(بملائون الهالائ)

المبارك	١٤٠٠/١٣٩٩	١٤٠١/١٤٠٠	النسبة	النسبة	المبارك
الامانهم	٧٠٩٩	١٣٨٦٩	٤٧,٥	٣٣,٣	الامانهم
الامانهم لاءى الامانهم	٨٣٧٩	١١٠٩	٣,٨	٣٩,٣	الامانهم لاءى الامانهم
راس المال والامانهم	١٥٣٠	١٣٢٠	٤,٥	٧,٢	راس المال والامانهم
الامانهم الاجنبية	٧٣٨	٢٦١٠	٨,٩	١,١	الامانهم الاجنبية
الامانهم الاخرى	٤٠٨٤	١٠٣١٠	٣٥,٣	١٩,١	الامانهم الاخرى
اجمالى الزيادة	٢١٣٣٠	٢٩٢٢٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	اجمالى الزيادة

تابع جدول رقم (١)

١٤٠٠/١٣٣٩		١٤٠٠/١٣٣٩		الاستحقاقات :
١٤٠١/١٤٠٠				
٣٧٩٧	١١٠١٢	٤٤٥٠	١٥٠٠١	المطلوب من القطاع الخاص
٢	٤٣	٤٣	٧٨	الأروعة التقديرية
٥٨٩٤	١٧٠٧٣	٥١٥٠	١٠٩٧٥	الموجودات الأجنبية
٣٩٧	١٠٩٣	٣٩٦	٧٧٦	الموجودات الأخرى
١٠٠٩٠	٧٩٢٢٠	١٠٠٩٠	٢١٣٣٠	إجمالي القواعد

المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٤٠١/١٣٨١ ص ٣٦

جدول رقم (٢) يوضح صافي الموجودات الاجنبية للبنوك
في نهاية السنوات حتى ١٤٠١

بملايين الريالات				
١٤٠١/١٤٠٠	١٤٠٠/١٩	١٣٩٩/٩٨	١٣٩٨/١٣٩٧	
٤١٠١٠	٣٣٩٣٧	١٢٩٦٢	١٤٦٩٠	الموجودات الاجنبية
٨٥٤٨	٥٩٣٧	٥٦١٩	٤٨٣٨	المطلوبات الاجنبية
٣٢٤٦٢	١٨٠٠٠	٧٢٦٣	٩٨٥٢	صافي الموجودات
٪٨٠٠+	٪١٤٨+	٪٢٦-	٪٧٩+	معدل الزيادة +
الصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٤٠١/١٣٨١ ص ٣٧				

الباب الثالث : المؤسسات الائتمان المتخصصة

يوجد في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر العديد من المؤسسات الاقراضية المتخصصة التي استنها الحكومة بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي ، وذلك لتلبية حاجة القطاعات المختلفة للقروض متوسطة وطويلة الاجل ، والتي تتمتع البنوك التجارية عادة عن تقديمها لتخصص الاخير في القروض قصيرة الاجل :

هذه المؤسسات الائتمانية المتخصصة هي :

- ١- البنك الزراعي
 - ٢- بنك التسليف السعودي
 - ٣- صندوق تمويل القاولين
 - ٤- صندوق الاستثمارات العامة
 - ٥- الصندوق السعودي للتنمية الصناعية
 - ٦- صندوق التنمية العقارية
- تعتمد هذه المؤسسات راسمالها ومواردها التمويلية من الحكومة مباشرة ولتمنح قروضا متوسطة وطويلة الاجل بسداد من فائدة لقطاعات الزراعة والصناعة والاسكان لدعم الاستثمارات المنتجة في هذه القطاعات . وتقوم هذه المؤسسات باداء دورها بتسيق كامل مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة بهدف توجيه قدر مناسب لن الائتمان الى القطاع الخاص بطريقة بناءة لدعم الانتاج .

الزراعي والصناعي وشهد الساكن يتناوب مع القذوة الاستيعابية
للاقتصاد المهيى السمودى .

— قد انشىء البنك الزراعى المهيى السمودى فى ذى الحجة ١٣٨٢ و
كان رأسماله ٣٠ مليون ريال يقوم البنك القروض والتسهيلات اللازم
للساهمة فى تنمية وتشجيع وانعاش الزراعة وقد بلغت قروض البنك
الزراعى فى عام ١٣٩٨/٩٧ ٥٨٥٦٦٨٤ ألف ريال وفى عام ١٩/٩٨
١٣٩٩/٩٨ ٧٠٩٠٧٢ ألف ريال وفى عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠
١١٢٨٨٦٨ ألف ريال (٧)

(٧) انظر تقرير مؤسسة النقد السمودى ١٩٨١ ص ١٦٥ —

- اما صندوق التنمية العقارية فقد انشئ في جمادى الثاني ١٣٩٤ هـ برأسمال قدرة ٢٥٠ مليون ريال سعودي وفرض الصندوق اعطاء قرض متوسطة او طويلة الاجل لبناء المساكن لذوى الدخل المتوسط او لبناء مجمعات سكنية .
وبين الجدول التالي القروض التى حدفها صندوق التنمية العقارية بملايين الهالات .

	١٤٠٠/١/١٣٩٦	١٤٠٠/١/١٣٩٦	١٤٠٠/١/١٣٩٦	١٤٠٠/١/١٣٩٦	١٤٠٠/١/١٣٩٦
اجمالى القروض	٧٦٥٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨
متوسطة الاجل	٧٦٥٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨
(١٦ سنوات)	٧٦٥٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨
طويلة الاجل	٧٦٥٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨
(٢٥ سنة)	٧٦٥٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨	٧٦٦٨

المصدر : تقرير مؤسسة النقد السعودى المرقى ١٣٨١ هـ ص ١٠٧

- قد قدم صندوق التنمية العقارية منذ انشائه في عام ١٣٩٤ حتى نهاية ١٤٠١/١٤٠٠ اكثر من ٢٠٠.٠٠٠ الف قرض طوئ الاجل بدون فوائد تبلغ في مجملتها ٤١٥ مليون ريال لانشاء مساكن خاصة (انظر الجدول المابق) وضع قروض استثمارية متوسطة الاجل تبلغ نحو ١٦ مليون ريال لانشاء ١٥٠٠ بناية سكنية للايجار . وتشجيعا للمقترضين على تسديد اقساط القروض المترتبة عليهم لاعادة اقراضها المستفيدين جدد فقد تبنى الصندوق سياسة جديدة تضمن للمقترض الاعفاء من ٢٠٪ من قيمة الاقساط ^{في حالة البداء} بطريقة منتظمة وتتابعه في تواريخ استحقاقها وخمس ٣٠٪ من قيمة القروض في حالة تسديده دفعة واحدة قبل استحقاقه .
- وقد انشئ صندوق الاستثمارات العامة في جمادى الثاني ١٣٩١ هـ براسمال قدره الف مليون ريال وغرضه تمويل الاستثمار في المشروعات الانتاجية ذات الطابع التجارى سواء كان تابع للحكومة او المؤسسات الاقراض الصناعى او المؤسسات العامة
- اما الصندوق السموى للتنمية الصناعية فقد انشئ في صفر ١٣٩٤ براسمال قدره ٥٠٠ مليون ريال وهدفه تقديم قروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل بدون فوائد للمنشآت الصناعية وللتوسعات الاستثمارية وتقديم المشورة الفنية لهذه المؤسسات (انظر الجدول التالى)

جدول يوضح قيمة القروض الصناعية التي وافق عليها
مصدق التنمية الصناعية حسب القطاع الصناعي
بملايين الريالات

القطاع	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	١٤٠٠/٩٩	١٤١١/١٤٠٠	المجموع
المواد الغذائية	١٠	٩٤	٩	٢٠٢	١٠٧	١٢١	١٠٧	٦٥٤
معدات	-	٧	٧٢	١٦	٥٢	١٢٦	٦٤	٢٨٧
مستلزمات	-	٤٧	٣	-	٢١	٣٤	٣٨	١٤٣
معدات الجلود	-	-	-	-	-	٨	٢	١٠
منتجات خشبية	٤	٥	٦	١	-	-	-	١٦
الاتات الخشب	١٢	٧	٢٥	٥	٦	١٩	١٥	٨٩
منتجات الورق	-	-	٧٨	٧٣	١٢	٧٣	٤	١٠١
مواد الطباعة	-	٦	١٩	٥١	٢٩	١٥	١٧	١٣٨
مواد كيميائية	١٢	٣٩	١٧٠	٢٦	١٦٨	٤٥	٣٩	٤٩٩
منتجات الزيت	-	-	٨٨	-	-	٢٩	-	١١٧
منتجات مطاطية	-	-	١٤	٣	-	-	-	١٧
منتجات بلاستيكية	١	٢٧	٤٩	٤٦	٢٦	٦٥	٥٧	٢٧١

طابعه

ما قبله :

مشتريات الغزف والصيف	٥٢	١٠	—	—	—	—	—
زجاجية	٢٠	٢١	١١	١١	٢١	—	—
الاصفنت	—	٨٦٣	—	—	—	٣٦٠	—
مواد بنسائه اخرى	٥٠٨	٤٨٦	٤٠٤	١٧٩	١٠٠	١٧٤	٨٧
مشتريات معدنية	٨٨	١٨٣	١٢٤	١٤٥	١٧١	٢٠٢	٧
مناطه الكائنات	٣٥	١٠	١٣	٨٠	٣٠	٩	٥
المعدات	١٨	٥٢	١٢	١٤	١٧	٣٠	١٢
الكيميائية							
معدات النقل	٢٤	٩٢	—	١٣	٣	٢١	—
مناطه اخرى	٥	١	٢	٢	٤	—	—
النقل البعري	٦٨	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٠٢٨	٢٠٩١	٩٨٧	١٣٣٩	١٢٥٩	٨١٠٦	١٥٠

المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد المحقق السموذي ١٩٨١/١٤٠١ ٧٧

= ٢٤٠ =
فهرس
اقتصاديات النقود والبنوك

الصفحة	القسم الاول : النقود :
٣	مقدمة
٦	<u>الفصل الاول : نشأة النقود وتطورها واهميتها</u>
٦	المبحث الاول : نشأة النقود
٧	نظام القايضة
٨	عيوب القايضة
١٢	المبحث الثاني : التطور التاريخي للنقود
١٤	المبحث الثالث : أهمية النقود في العصر الحديث
١٧	<u>الفصل الثاني : وظائف النقود</u>
١٨	المبحث الاول : وسيط للمبادلة
	المبحث الثاني : مقياس للقيم
٢١	المبحث الثالث : أداء لاختزان القيم
	المبحث الرابع : وسيلة للمدفوعات المؤجلة
٢٤	<u>الفصل الثالث : تعريف النقود وخصائصها وأنواعها</u>
٢٤	المبحث الاول : تعريف النقود
٢٦	المبحث الثاني : خصائص النقود
٢٨	المبحث الثالث : أنواع النقود
٢٩	— النقود السلعية
٣٣	— النقود الناتجة
٣٤	— النقود الائتمانية

الصفحة	الفصل الرابع : القواعد النقدية
٤٥	المبحث الاول : معنى القاعدة النقدية
٤٧	المبحث الثانى : قاعدة المعدن الواحد
٥٦	المبحث الثالث : قاعدة المعدنين
٥٩	المبحث الرابع : قاعدة الورقية
٦١	الفصل الخامس : اثار تغير قيمة النقود
٦٣	المبحث الاول : الارقام القياسية
٦٥	المبحث الثانى : قيمة النقود ومستوى الاسعار
٧٠	المبحث الثالث : النظرية الكمية للنقود
٧٢	المبحث الرابع : الارصدة النقدية
٧٩	الفصل السادس : النظام النقدى المصرى
٨٠	مقدمة
٨٢	المبحث الاول : من عام ١٨٣٤ حتى الحرب العالمية الاولى
٨٤	المبحث الثانى : من عام ١٩١٤ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية
٨٩	المبحث الثالث : من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان
٩٧	الفصل السابع : الاستقوار النقدى بين الدول
١٠٧	الفصل الثامن : السياسات النقدية
١١٥	القسم الثانى : البنوك
١١٥	مقدمة

- انواع البنوك -

١١٩ الفصل الاول : البنوك التجارية

مقدمة

- ١٢٠ المبحث الاول : تعريف البنوك التجارية
- ١٢٢ المبحث الثانى : وظائف البنوك التجارية
- ١٢٣ المطلب الاول : خلق نقود الودائع
- ١٣٠ المطلب الثانى : قبول الودائع
- ١٣٧ المطلب الثالث : منح الائتمان
- ١٣٩ المطلب الرابع : خصم الاوراق التجارية
- ١٤١ المطلب الخامس : بعض الاعمال المصرفية الاخرى
- ١٤٤ المبحث الثالث : ميزانية البنوك التجارية
(الخصوم - الأصول)
- ١٦٠ الفصل الثانى : البنوك المركزية

مقدمة

- ١٦٣ المبحث الاول : طبيعة البنوك المركزية
- ١٦٥ المبحث الثانى : وظائف البنوك المركزية
- ١٦٥ المطلب الاول : الاصدار النقدي
- ١٧٢ المطلب الثانى : بنك البنوك
- ١٧٨ المطلب الثالث : التحكم فى الائتمان
- ١٨٠ المطلب الرابع : بنك الحكومة
- ١٨٧ المبحث الثالث : البنك المركزى المصرى

١٨٧ الفصل الثالث : البنوك المتخصصة

١٨٩ البحث الاول : البنوك الصناعية

١٩٠ البحث الثاني : البنوك الزراعية

١٩١ البحث الثالث: البنوك العقارية

١٩٢ الفصل الرابع : النظام النقدي في المملكة العربية السعودية

١٩٥ الباب الاول : تطور النظام النقدي في المملكة

٢١٠ الباب الثاني : مؤسسة النقد العربي السعودي

٢٣٤ الباب الثالث: المؤسسات الائتمانية المتخصصة
